قراءات قرآنية عارضها النحاة

عرضــاً وتوجيهــاً

دكتور
محمد محمد أحمد عبد الباري
مدرس اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية
فرع جامعة الأزهر بدسوق

المقدمة

الحَمدُ للهِ حَمْدَاً يَلِيقُ بِذَاتِهِ العَلِيَّةِ, والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ خَيْرِ البَرِيَّةِ, وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي النُّفُوسِ الزَّكِيَّةِ, وَالقُلُوبِ النَّقِيَّةِ.

وبَعدُ

فَإِنَّ أَفْضَلَ العُلُومِ عِلْمُ كِتَابِ اللهِ الذَّي هُوَ مَجْمَعُ العُلُومِ الشَّرِيفَةِ, ومَنْبَعُ الحِكَمِ اللَّطِيفَةِ, وهُوَ حُجَّةُ اللهِ عَلَى عِبَادِهِ, والدَّاعِي إِلَى نَهْجِ رَشَادِهِ, وَهو القُرْآنُ المَجِيدُ, وَالكِتَابُ العَزِيزُ الذِي " لَا يَأْتِيهِ البَاطِلُ مِنْ بَينِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حميد"(فصلت:٤٢).

وَهُوَ حُجَّةُ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيّهِ وَسَلَّمَ, وآيتُهُ الكُبْرَى , يَقُومُ فِي فَمِ الدُّنْيَا شَاهِدَاً بِرِسَالَتِهِ, نَاطِقَاً بِنبوتِهِ, دَلِيْلاً عَلَى صِدْقِهِ وَأَمَانَتِهِ.

ثُمَّ هو بَعدَ ذَلِكَ عِمَادُ لُغَةِ العَرَبِ الأَسْمَى, تَدِينُ لَهُ اللغَةُ فِي بَقَائِهَا وَسَلَامَتِهَا, وتَسْتَمِدُّ عُلُومَهَا مِنْهُ عَلَى تَنَوَّعَهَا وَكَثْرَتِهَا, وتَفُوقُ سَائِرَ اللغَاتِ العَالَمِيةِ بِهِ فِي أَسَالِيبِهَا وَمَادَتِهَا.

وَقَدْ أَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ هَذَا الكِتَابَ العَظِيمَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ، كَمَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ, وَلَيْسَتْ الأَحْرُفُ هُنَا إِلَّا القِرَاءَات القُرآنِيَةَ المَتَعَدِدَةَ التي تَتَسِعُ للغاتِ العَرَبِ ولَهَجَاتِهِم؛ لِيَكُونَ التَّحَدِي للعَرَبِ جَمِيعَاً أَتَمَّ, والإِعْجَازُ أَشْمَلَ؛ وَلِيَتْنَفِعَ العَرَبُ جَمِيعَاً بِهَذِه القَرَاءَاتِ؛ لأَنَّها لَيْسَتْ غَرِيبةً عَلى مَسَامِعِهِم.

وَلَا يَشُكُّ بَاحِثٌ نَحْوِيٌّ مُنْصِفٌ فِي جَدْوَى هذِهِ القِرَاءَات وَأَهَمِيَّتِهَا للدَّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ والصَّرْفِيَّةِ, ذَلِكَ لأَنَّها لا يَرقَى شَكٌّ فِي فَصَاحَتِهَا, وَسَلَامَةِ أَلْفَاظِهَا لُغَةً وأَدَاءً, وَهِيَ مَصْدَرٌ مَوْثُوقٌ بِهِ, تَكَفَّلَ اللهُ بِحِفْظِهِ حِينَ حَفِظَ قُرآنَهُ مِنَ التَّبدِيلِ والتَّحرِيفِ, ذَلِكَ القُرآنُ الَّذِي عَكَفَ عَلَيهِ المُسلمونَ حِفْظَاً وَتَدوِيناً وَدِرَاسَةً لِكُلِّ جَانِبٍ مِنْ جَوَانِبِهِ العَدِيدَةِ التِي لَا تَقِفُ عِندَ حُدُودِ التقعِيدِ اللُّغَوِيّ.

وَمَعَ أَنَّهُ لَا جِدَالَ بَينَ النُّحَاةِ وَاللُّغوِيّينَ فِي أَنَّ القُرآنَ الكَرِيمَ بِقِرَاءَاتِهِ المُتَعَدِّدَةِ يُعَدُّ أَهَمَّ مَصَادِرِ الاحْتِجَاجِ التِي يُعْتَمِدُ عليها فِي الكَشفِ عَن ظَوَاهِرِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ,

واستِنْبَاطِ قَوَاعِدِهَا, وَأَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَى مَرْتَبَتِهِ شَاهِدٌ أَثْبَتَ قُوَّةً فِي البُرْهَانِ والدَّلِيلِ مِنهُ فِي المَصَادِرِ الأُخْرَى.

مَعَ كُلِّ ذَلِكَ نَرَى فَرِيقَاً مِنَ النُّحَاةِ واللُّغَوِيّينَ والمُفَسّرِينَ يَضَعُ القِرَاءَاتِ فِي مِيزَانِ التَّقعِيدِ النَّحْوِيّ, وَيَجعَلُهُ حَكَمَاً عَلَيهَا, بِحَيثُ يُجِيزُ مَا تُجِيزُهُ تِلْكَ القَاعِدَةُ, ويَرفِضُ مَا تَرفِضُهُ, حَتَّى إِنَّ هؤلاءِ لَمْ يَتَوَرَّعُوا فِي الحُكْمِ عَلَى بَعْضِ القِرَاءَاتِ بِاللحنِ والخَطَأِ, والرَّدَاءَةِ والقُبْحِ, مَهْمَا صَحَّ سَنَدُ الرِّوَايَةِ, بَلْ وَمِنْهُم مَنْ رَمَى القُرَّاءَ أَنفُسَهُم بِضَعْفِ الدِّرَايَةِ بِالعَرَبِيَّةِ, والبُعْدِ عَن الصَّوَابِ, فَالقَوَاعِدُ عِنْدَهُم أَصْلٌ, وَالقِرَاءَات تُعْرَضُ عُلَيهَا, فَمَا وَافَقَهَا قُبِلَ, وَمَا خَالَفَهَا رُفِضَ, وَكَانَ الوَاجِبُ يَقْتَضِيهِم أَنْ يُسَلِّمُوا لِتِلكَ القِرَاءَاتِ, وَيَجْعَلُوهَا المَنْهَلَ الصَّافِي لاستخلَاصِ قَوَانِينِ العَرَبِيَّةِ.

وَإِنّي إِذْ أُؤَكِّدُ هَذِهِ الحَقِيقَةَ آتي إِلى بَعضِ القِرَاءَات التي ادَّعَوا أَنَّهَا خَالَفتْ قَوَاعِدَ العَرَبِيَّةِ, لِأُبَيّنَ أَنَّهَا لَمْ تُخَالِفْهَا, بَل لَهَا فِي وُجُوهِ العَرَبِيَّةِ مَا يُؤَيّدُهَا, لِيُقَرِرَ مِن خِلَالِ ذَلِك أَنَّ دَعوَى مُعَارَضَةِ القِرَاءَةِ لَم تَكنْ إِلَّا لِعَدَمِ دِرَايَةِ هَذَا الفَرِيقِ مِنَ النُّحَاةِ بِجَمِيعِ أَوجُهِ العَرَبِيَّةِ.

فقد قمتُ بجمعِ عددٍ مِن القِراءاتِ المتواترةِ, والتي وَصَفُوهَا هؤلاء النحاة بِأَنَّهَا مُخَالِفَةٌ لِقَوَانِينِ العَرَبِيَّةِ ونَاقَشْتُهَا, وذكرتُ آراءَ النُّحاةِ فيهَا, مُرَجِّحَاً مَا أَرَاهُ رَاجِحَاً بِالدليلِ مَا أَمكَنَنِي ذَلِكَ, كُلُّ ذَلِكَ جَمَعْتُهُ تَحتَ عنوان:

(قِرَاءَاتٌ قُرآنِيَّةٌ عَارَضَهَا النُّحَاةُ عَرضَاً وتَوجِيهَاً)

وقد اقتضتْ طبيعةُ هذهِ الدراسةِ أنْ تكونَ في مَبحَثينِ تسبقهما مقدمةٌ وتمهيدٌ, وتقفوهما خاتمةٌ, وفهرسُ للمصادرِ والمَراجعِ, وآخرُ للموضوعاتِ.

ففي المقدمةِ تحدثتُ عن أهميَّةِ الموضوعِ, وسببِ اختيارِهِ, وخُطَّتِهِ, و مَنهجِ كِتَابَتِهِ، وفي التمهيدِ تحدثتُ عن مفهومِ القِرَاءاتِ القرآنيةِ, وضوابطِ القراءةِ الصحيحةِ, وأقسامِ القراءاتِ من حيثُ التواترُ, ثُمَّ عَن القِرَاءَاتِ الشَّاذَّةِ وأقسامِهَا, ثُمَّ ختمتُ هذا التمهيدَ بالحديثِ عن فوائدِ تعددِ القراءاتِ وتنوّعِهَا.

أَمَّا المبحثانِ فقد جعلتُ أوَّلَهمَا تحت عنوان: **(احتِجاجُ النحاة بالقِرَاءَاتِ القرآنيَّةِ)**، وفيه تحدثتُ عن معنى الاحتجاجِ, ثُمَّ عن موقفِ النُّحَاةِ النَّظَريّ والتَّطبيقيّ من الاحتجاجِ بالقِرَاءَاتِ, ثُمَّ عن أسبابِ معارضةِ بعضِ النَّحويينَ للقِرَاءَاتِ, ثُمَّ ختمتُ ذلك ببيانِ موقفِ العلماءِ القُدَامى والمُحدَثينَ مِن تِلكَ المُعَارَضةِ.

أَمَّا المَبحثُ الثاني فقد جعلتُه تحتَ عنوان:**(قِرَاءَاتٌ قُرْآنِيَّةٌ عَارَضَهَا النُّحَاةُ)**، وفيه قمت بعرض بعض القراءات التي عارضها كثير من النحاة وناقشها ووجهتها ولَمْ يقفْ دَورِي في هَذا المَبحثِ عندَ حَدِّ تجميعِ القِرَاءَاتِ مِن مَصَادِرِهَا المختلفةِ, بل تجاوزتُ ذَلك إلى مُحاوَلَةِ التَّوجِيهِ والتوفيقِ بينَ الآراءِ المختلفةِ والتقريبِ والترجيحِ والتضعيفِ, وغيرِ ذلكَ من الأمورِ التي تقتضيها طبيعةُ البَحثِ العلميّ.

أَمَّا الخَاتِمَةُ فقد بَيَّنتُ فيها أَهَمَّ النتائِجِ التي تَوَصَّلَ إليها البَحْثُ, ثُمَّ ذُيِّلَ البَحثُ بِفِهرَس للمصادرِ والمَراجِعِ, وآخرَ للموضوعاتِ.

وبعدُ فهذا مَا أَرَدتُ أَنْ أُزَاحِمَ به خَدَمَةَ القُرآنِ الكَريمِ, وَأَستَبِقَ مَعهُم فِي ظِلِّهِ مَكانَاً, فَإِنْ كُنتُ قَد وُفِّقْتُ فِيمَا أَرَدْتُ, وَوَفَّيتُ مَا قَصَدتُ فَالحمدُ للهِ الَّذِي هَدَانا لِهَذا ومَا كُنَّا لِنَهتَدِيَ لَولَا أَنْ هَدَانَا اللهِ, وَإِنْ تَكنْ الأُخرَى فَالخَيرَ أَرَدتُ, والجَهْدَ بَذَلْتُ, وَمَا قَصَّرتُ, وَاللهُ يَعْلَمُ ذَلِكَ, وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الوَكِيلُ والحمد لله رب العالمين.

دكتـــــــور

محمد محمد أحمد عبد الباري

التمهيد

- مفهوم القراءات القرآنية.
- ضوابط القراءة الصحيحة.
- أقسام القراءاتِ من حيث التواتر.
- القِرَاءَات الشَّاذَّة وأقسامها.
- فوائد تعدد القراءات وتنوعها.

أولا: مفهوم القراءات القرآنية:

القراءات في اللغة: جمع قراءة, وهي في الأصل مصدر للفعل الثلاثي (قَرَأَ), وقد ورد هذا الفعل في كتب اللغة بمعني (تَلَا), تقول: قَرَأْتُ الكِتَابَ قِرَاءَةً, أي: تَلَوْتُه, والقرآن مَقْرُوءٌ, أي: مَتْلُوٌّ. [1]

وورد أيضا بمعني (جَمَعَ, وَضَمَّ), تقول: قَرَأْتُ الشيءَ, إذا جَمَعْته, وضَمَمْتُ بَعْضَه إلى بعض, قال عمرو بن كلثوم الثعلبي:

تُرِيكَ إِذَا دَخَلْتَ عَلَى خَلَاءٍ وَقَدْ أَمِنَتْ عُيُونَ الْكَاشِحِينَا
ذِرَاعَيْ عَيطَلٍ أَدماءَ بِكر هِجَانِ اللَّونِ لَم تَقرَأ جَنينًا [1]

---

[1] – ينظر القاموس المحيط, ولسان العرب. مادة (قرأ).

يعني بقوله: لم تقرأ جنيناً: لم تَضُمْ النَّاقةُ رَحِمَاً عَلى ولدٍ[٢].

وسُمِّيَ القُرآن قُرْآناً, لِأَنَّهُ جَمع القِصَص، والأمْر وَالنَّهْيَ، والوْعد وَالْوَعِيدَ، والآياتِ والسُّوَر بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ، وَهُوَ مَصْدَرٌ كالغُفْران والكُفْران. [٣].

أما في الاصطلاح فقد عَرَّفَها ابنُ الجزري بأنها: " عِلْمٌ بِكَيفِيَّةِ أَدَاءِ كَلِمَاتِ القُرآنِ, واخْتِلَافِهَا مَعْزُوًّا إلى نَاقِله... وليَحْذَر القارئُ الإقرَاءَ بِمَا يَحْسُنُ فِي رَأْيه, دَونَ نَقْلٍ, أو وَجهِ إعرابٍ, أو لغة دُوْنَ روايةٍ"[٤]

وعرفها الدمياطي بأنها: " عِلمٌ يُعلمُ منه اتِّفاقُ النَّاقلينَ لِكِتَابِ اللهِ تعالى, واختلافُهم فِي الحَذفِ والإثْبَات, والتَّحرِيكِ والتَّسكِينِ, والفَصلِ والوَصلِ, وغَيرِ ذلكَ مِن هيَئةِ النُّطقِ والإبْدَالِ, وغَيره مِن حيثُ السَّماعُ، أو يقال: عِلمٌ بِكَيفِيَّةِ أَدَاءِ كَلِمَاتِ القُرْآنِ، واختلافِهَا مَعْزُوا لِنَاقِلِهِ."[٥]

ونلاحظ من خلال التعريفين السابقين أن القراءة القرآنية سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ, يُعتمدُ فيها على سلامةِ النقلِ, وصحةِ الرِّوايةِ.

قال سيبويه: " القِرَاءَةُ لَا تُخَالَفُ؛ لِأَنَّ القِرَاءَةَ السُّنَّةُ"[٦]

---

[١] – البيتان من بحر الوافر, وهما من قصيدة طويلة لعمرو بن كلثوم, ينظر: شرح المعلقات السبع للزوزني ص: ٢١٨، وفتح الكبير المتعال في إعراب المعلقات العشر الطوال للشيخ محمد على طه الدرة ٣٥٣/١.

[٢] – السابق نفسه.

[٣] – ينظر النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/ ٣٠، والكليات لأبي البقاء الكفوي ص٧٠٣, ولسان العرب (قرأ).

[٤] – منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري ص٣(بتصرف).

[٥] – إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٦٧/١.

[٦] – الكتاب ١٤٨/١.

وقال الزجاج: " فَأَمَّا القُرآنُ فَلَا يَجُوزُ **{الْحَمْدُ لِلَّهِ}** [1] إِلَّا بالرفع؛ لأَنَّ السُّنَّةَ تُتَّبَعُ في القرآنِ, وَلا يُلْتَفَتُ فِيه إِلى غَيرِ الرِوَايةِ الصَّحِيحَةِ التي قَرِأَتْ بِهَا القُرَّاءُ المَشهُورُونَ بالضَّبْطِ والثقة"[2]

وقال أبو عمرو الداني: " وَأَئِمَّةُ الْقُرَّاءِ لَا تَعْمَلُ فِي شَيْءٍ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ عَلَى الْأَفْشَى فِي اللُّغَةِ وَالْأَقْيَسِ فِي الْعَرَبِيَّةِ بَلْ عَلَى الْأَثْبَتِ فِي الْأَثَرِ وَالْأَصَحِّ فِي النَّقْلِ, وَإِذَا ثَبَتَتِ الرِّوَايَةُ لَمْ يَرُدَّهَا قِيَاسُ عَرَبِيَّةٍ وَلَا فُشُوُّ لُغَةٍ فلِأَنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يَلْزَمُ قَبُولُهَا وَالْمَصِيرُ إِلَيْهَا"[3]

فهذه النصوص تؤكد أن الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ منقولةٌ, ولا يجوز أن تُخَالَفُ.

ثانيا: ضوابط القراءة الصحيحة

نَصَّ جمهورُ العلماء على أن ضوابطَ القراءةِ الصحيحةِ ثلاثةٌ:

الأول: موافقة القراءة لوجه من وجوه العربية, سواء أكان أفصحَ أم فصيحاً, مُجْمَعَاً عليه, أم مختلفاً فيه اختلافا لا يَضرُّ مثلُه إذا ثبتتِ القراءةُ.

الثاني: موافقةُ القراءةِ لأحد المصاحف العثمانيةِ, ولو احتمالاً, ومعني الاحتمال في هذا الضابط: ما يوافقُ الرسم العثماني في التقدير, فموافقة المصحف قد تكون تحقيقية, كقراءة:{ **مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ**}[4] بغير ألف, أو تقديرية, كقراءة { مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ} بالألف ،فَإِنَّهُ كُتِبَ بِغَيْرِ أَلْفٍ فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ، فَقِرَاءَةُ الْحَذْفِ تَحْتَمِلُهُ تَخْفِيفًا كَمَا

---

[1] – سورة الفاتحة الآية (٢).

[2] – معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٤٥.

٣ – الإتقان في علوم القرآن للسيوطي١/ ٢٥٩.

[4] – سورة الفاتحة, الآية (٤).

كُتِبَ: **{مَلِكِ النَّاسِ}** ، وَقِرَاءَةُ الْأَلِفِ مُحْتَمَلَةٌ تَقْدِيرًا كَمَا كُتِبَ: {مَالِكَ الْمُلْكِ}، فَتَكُونُ الْأَلِفُ حُذِفَتِ اخْتِصَارًا.[1]

الثالث: أن تكون القراءة مع ذلك صحيحة الإسناد؛ لأن القراءة – كما سبق بيانه – سنة متبعة يعتمد فيها على سلامة النقل, وصحة الرواية.

تلك هي ضوابط القراءة الصحيحة, ومتي اختل واحد منها, أو أكثر اعتبرت القراءة ضعيفةً, أو شاذةً, أو باطلةً.

وقد أحكم ابن الجزري القول في ذلك, حيث قال:

" كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهٍ، وَوَافَقَتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَلَوِ احْتِمَالًا وَصَحَّ سَنَدُهَا، فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ رَدُّهَا وَلَا يَحِلُّ إِنْكَارُهَا، بَلْ هِيَ مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ وَوَجَبَ عَلَى النَّاسِ قَبُولُهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ، أَمْ عَنِ الْعَشْرَةِ، أَمْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمَقْبُولِينَ، وَمَتَى اخْتَلَّ رُكْنٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ أُطْلِقَ عَلَيْهَا ضَعِيفَةٌ أَوْ شَاذَّةٌ أَوْ بَاطِلَةٌ، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ السَّبْعَةِ أَمْ عَمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمْ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَئِمَّةِ التَّحْقِيقِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، صَرَّحَ بِذَلِكَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّانِيُّ، وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَكَذَلِكَ الْإِمَامُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَمَّارٍ الْمَهْدَوِيُّ، وَحَقَّقَهُ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمَعْرُوفُ بِأَبِي شَامَةَ، وَهُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ الَّذِي لَا يُعْرَفُ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ خِلَافُهُ "[2]

وقال في طيبته:

---

[1] – قرأ (مالك يوم الدين) بالألف عاصم والكسائي, وقرأ الباقون بغير ألف, ينظر السبعة لابن مجاهد ص١٠٤, والنشر ١١/١, وحجة القراءات لابن زنجلة ص٧٧, والغاية في القراءات العشر لابن مهران ص٧٥, ومناهل العرفان ٤١٩/١.

[2] – النشر في القراءات العشر ١/ ٩, وينظر الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب ص١٨.

فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوِ وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالاً يَحْوِي
وَصَحَّ إِسْناداً هُوَ الْقُرآنُ فَهَذِهِ الثَّلاثَةُ الأَرْكَانُ
وَحَيثُماَ يَخْتَلُّ رُكْنٌ أَثْبِتِ شُذُوذَهُ لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبعَةِ [1]

ثالثا: أقسام القراءات من حيث التواتر

التواتر هو: أَنْ يَرْوِيَ القَراءَةَ جَماعةٌ يَستَحِيلُ تواطؤهم على الكذبِ عن مثلهم, وهكذا إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم– بدون انقطاعٍ في السند[2].

وقد قسم العلماء القراءاتِ القرآنيةَ من حيث التواترُ وعدمُهُ إلى ثلاثة أقسام[3]:

الأول: قسم متفق على تواتره, ولا خلاف بين العلماء عليه, وهو قراءات الأئمة السبعة, **وهم:**

١– عبد الله بن عامر بن يزيد إلىحصبي, إمام أهل الشام وقاضيهم, ولد سنة (٤١هـ), وتوفي بدمشق سنة (١١٨هـ) [4]

---

[1] – طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري ص١٣ طبعة الحلبي بالقاهرة.

[2] – ينظر: مناهل العرفان ٤٢٢/١.

[3] – ينظر الإتحاف ٨٠/١, والقراءات أحكامها ومصدرها د/ شعبان محمد إسماعيل ص٨١.

[4] – ينظر معرفة القراء الكبار للذهبي ٨٢/١– ٨٦.

٢- عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله, وهو قارئ أهل مكة ومقرئهم في المسجد الحرام, وإمامهم الذي تَمسَّكوا بقراءته, واقتدوا به فيها, ولد بمكة سنة (٤٥هـ) في أيام معاوية, وتوفي سنة (١٢٠هـ) [١]

٣- عاصم بن أبي النَّجُود الكوفي الأسدي, قارئ أهل الكوفة وإمامهم بعد أبي عبد الرحمن السُلَمِي, كان إذا تكلم تكاد تعجب لفصاحته, وحسن صوته, ولم تنص كتب التراجم على تاريخ مولده, وذكرتْ أنه توفي بالكوفة سنة (١٢٧هـ) [٢]

٤- أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله بن الحصين بن الحارث المازني البصري, إمام البصرة ومقرئها, وكان أعلم الناس بالقرآن والعربية, والشعر وأيام الناس, وكان يلقب بسيد القراء, ولد بمكة سنة (٦٨هـ), ونشأة بالبصرة, وتوفي بالكوفة سنة (١٥٤هـ) [٣]

٥- حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات الكوفي, كان عالما بالفرائض ورعاً, اقتدي به أهل الكوفة في القراءة, انتهت إليه القراءة بعد عاصم, وكان يجلب الزيت من العراق إلى حلوان, ومن ثم وصف بالزيات, ولد سنة (٨٠هـ) أيام عبد الملك بن مروان, وتوفي بحلوان سنة (١٥٨هـ) [٤]

---

[١] - ينظر السابق ١/٨٦- ٨٨.

[٢] - ينظر السابق ١/٨٨- ٩٣.

[٣] - ينظر السابق ١/١٠٠- ١٠٤.

[٤] - ينظر السابق ١/١١١- ١١٨.

٦- نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم, إمام دار الهجرة, وهو قارئ أهل المدينة ومقرئهم في مسجد رسول الله – صلى الله عليه وسلم- ولد سنة (٧٠هـ), وتوفي سنة (١٦٩هـ). [١]

٧- أبو الحسن على بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكوفي النحوي, المعروف بالكسائي, قارئ أهل الكوفة وإمامهم بعد حمزة, وكانت العربيةُ عِلْمَه وصناعته, ولد ونشأ بالكوفة, وتوفي بخراسان في قرية من قري الري تسمي (أَرِنْبُوَيْه) سنة(١٨٩هـ) [٢]

وكان هؤلاء السبعة يتبعون في قراءاتهم الرواية والأثر, ويتجنبون القياس فيها برأيهم والنظر [٣].

الثاني: قسم مختلف فيه, والصحيح المشهور أنه متواتر, وهو قراءات الأئمة الثلاثة, وهم:

١- أبو جعفر يزيد بن القعقاع, إمام أهل المدينة, ومقرئهم, قال عنه نافع المدني: " لما غُسِّلَ أبو جعفر القارئ نظروا ما بين نحره إلى فؤاده مثل ورقة المصحف, فما شك من حضره أنه نور القرآن" توفي سنة (١٣٠هـ) [٤]

٢- أبو محمد يعقوب بن إسحاق الحضرمي, قارئ أهل البصرة, قال عنه أبو حاتم السجستاني: " هو أعلم من رأيتُ بالحروف, والاختلاف في القرآن وعلله ومذاهبه" توفي سنة (٢٠٥هـ) [١].

---

[١] – ينظر معرفة القراء ١/١٠٧- ١١١.

[٢] – ينظر السابق ١/١٢٠- ١٢٨.

[٣] – ينظر قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين للأندرابي ص٥١, ٦٥, ٧٧.

[٤] – ينظر السابق ص٤١.

٣- أبو محمد خلف بن هشام البزار, قارئ أهل بغداد ومقرئهم, قال حمدان بن هانئ المقرئ: " سمعت خلف بن هشام يقول: أُشْكِلَ على بَابٌ مِنَ النَّحْوِ, فأنفقت ثمانين ألفَ دِرْهَمٍ حَتَّى حَذَقْتُه" توفي ببغداد سنة (٢٢٩هـ) [٢]

الثالث: قسمٌ مُتَّفقٌ عَلَى شُذُوذِهِ, وهو ما زَادَ عَلَى العَشرةِ, وهو قراءاتُ الأَئِمةِ الأربعةِ:

١- أبو عبد الله بن عبد الرحمن بن محيصن المكي, مقرئ أهل مكة مع ابن كثير, توفي سنة (١٢٣هـ) [٣].

٢- أبو محمد يحيي بن المبارك النزيدي البصري, مقرئ ثقة, وعَلَّامةٌ كبير في النحو والعربية, توفي سنة (٢٠٢هـ) [٤]

٣- الحسن بن أبي الحسن يسار البصري, إمام زمانه عِلْمَاً وعَمَلاً, وهو أحد رواة أبي عمرو, توفي سنة (١١٠هـ) [٥]

٤- سليمان بن مهران أبو محمد الكوفي المعروف بالأعمش, وكان فصيحاً, لم يلحن, وكان شعبة إذا ذُكِرُ الأعمشُ قال: " المُصْحَفَ المُصْحَفَ" سَمَّاهُ بذلك لصدقه, توفي سنة (١٤٨هـ) [٦]

رابعا: القراءة الشاذة

---

[١] – ينظر معرفة القراء ١/١٥٧, ١٥٨.

[٢] – ينظر معرفة القراء ١/٢٠٨, ٢٠٩.

[٣] – ينظر طبقات القراء ٢/١٦٧, ومراتب النحويين ص٢٥.

[٤] – ينظر معرفة القراء ١/١٥١– ١٥٥.

[٥] – ينظر معرفة القراء ١/٦٥.

[٦] – ينظر معرفة القراء ١/٩٤– ٩٦.

الشذوذ عند اللغويين معناه: الانْفِرَادُ والتَّفَرُّقُ, تقول: شَذَّ الرجل, أي: انفَرَدَ عن أصحابه.

قال السيوطي: " وَأَمَّا مَواضعُ (شَذَذَ) فِي كلامهِم, فَهُو التَّفرُّق والتَّفردُ"[١]

أما في الاصطلاح فهو: " مَا فَارقَ مَا عليه بقيَّةُ بابِهِ, وانفَرَدَ عَنْ ذَلِكَ إلى غَيرِهِ"[٢].

أو هو: " مَا خَرجَ عَن القَاعِدَةِ, وَخَالفَ القِيَاسَ"[٣]

وقد وضحتُ سابقا أن العلماء وضعوا مقاييس وشروطا للقراءة الصحيحة, وهي موافقة العربية, ورسم المصحف, وصحة السند.

وإذا فقدت القراءة بعض هذه الشروط, أو سائرها عدت شاذة.

قال أبو شامة: " كُلُّ قِراءةٍ سَاعَدها خَطُّ المُصحَفِ مَعَ صِحَّةِ النَّقلِ فِيهَا, وَمَجِيئَهَا على الفَصِيحِ مِن لُغَةِ العَرَبِ فَهِي قراءةٌ صحيحةٌ معتبرةٌ, فإن اختلفتْ هذه الأركانُ الثلاثةُ أُطْلِقَ على تلك القراءةِ أنَّها شاذةٌ"[٤]

ويري ابن جني أن الشاذ من القراءات هو ما خالف القراءات السبع, وقد أشار إلى ذلك عند كلامه على أقسام القراءات, إذ يقول:

" وضَرباً اجتمعَ عليه أكثرُ قراءِ الأمصارِ, وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن موسي بن مجاهد – رحمه الله – كَتابَه الموسوم بقراءات السبعة, وهو بشهرته غانٍ

---

[١] – المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ٢٢٦/١, وينظر اللسان مادة (شذذ).

[٢] – الخصائص لابن جني ٩٧/١.

[٣] – المعجم الوسيط مادة (شذذ).

[٤] – المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة المقدسي ص١٧٢.

عن تحديده, وضرباً تعدى ذلك, فَسَمَّاهُ أهل زماننا شاذاً, أي: خارجاً عن قراءة القراء السبعة, المُقَدَّم ذكرها"[١]

وذهب العكبري[٢] و الكرماني[٣] إلى أن ما سوي القراءات العشر[٤] شاذ, وهذا الرأي صححه ابن الجزري

قائلا: " والصَّحيحُ أَنَّ مَا وراءَ العشرةِ فهو شاذٌّ" [٥].

يقول الشيخ عبد الفتاح القاضي: " كُلُّ قراءةٍ وَراءَ العَشرِ لَا يُحكمُ بقرآنيتها, بل هي قراءةٌ شاذَّةٌ, لا يجوزُ القراءةُ بها, لا في الصَّلاةِ ولا خَارِجِهَا"[٦]

وقد قسم مكي بن أبي طالب القراءات الشاذة إلى قسمين[٧]:

الأول: ما صح نقله عن الآحاد, وله وجه في العربية, وخالف لفظه خَطَّ المصحف, فهذا يقبل, ولا يقرأ به لعلتين:

الأولي: أنه لم يؤخذ بإجماع, وإنما أخذ بأخبار الآحاد, ولا يثبت قرآنٌ يقرأُ به بخبر الواحد.

---

[١] – المحتسب لابن جني ٣٢/١.

[٢] – ينظر إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٨٣/١.

[٣] – ينظر تاريخ القرآن د/ عبد الصبور شاهين ص١٣.

[٤] – القراءات العشر هي قراءات القراء السبعة, والثلاثة المتممة للعشرة, وهم: أبو جعفر, ويعقوب, وخلف, وقد مر التعريف بهم قريباً.

[٥] – منجد المقرئين ص١٩.

[٦] – القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب ص٩.

[٧] – الإبانة عن معاني القراءات ص٥١, ٥٢.

الثانية: أنه مخالف للمجمع عليه, فلا يقطع بصحته, وما لم يقطع بصحته لا تجوز القراءة به, ولا يُكَفَّرُ من جحده.

ومما ورد من ذلك قراءة عبد الله بن عباس: {وكَانَ أَمَامَهم مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَصْبًا } [1].

الثاني: ما نقله غيرُ ثِقَةٍ, أو نقله ثِقَةٌ, ولا وجه له في العربية, فهذا لا يقبل, وإن وافق خَط المُصحفِ.

مثال ما نقله غيرُ الثِقَةِ قراءةُ ابن السُّمَيفِع, وَأَبي السَّمَّالَ: " فَاليَوْمَ نُنَحِّيكَ بِبَدَنِكَ"[2] بالحَاءِ مكان الجِيمِ.

ومثال ما نقله ثِقَةٌ, ولا وجه له في العربية ما رواه أبو على العطار عن العباس عن أبي عمرو, " قَالُوا سِحْرَانِ تَظَّاهَرَانِ"[3]

وفتاوى العلماء قديمًا وحديثاً مُطْبِقَةٌ على أن القراءةَ الشاذَّةَ لا يجوز أن يُقرأَ بها في الصلاة, ولكن يجوز تَعَلُّمُهَا وتَعْلِيمُها, وبيان وجهها من حيث اللغةُ والإعرابُ

---

[1] – سورة الكهف, الآية (٧٩), والقراءة في تفسير القرطبي ٤٠٧٣/٦.

[2] – سورة يونس, الآية (٩٢), ومعني (ننحيك): نجعلك على ناحية من البحر, ينظر: تفسير القرطبي ٣٢١٨/٥.

[3] – سورة القصص, الآية (٤٨), وقد وصف ابن خالويه تشديد الظاء بأنه لحن؛ لأنه فعل ماض, وإنما تشدد في المضارع, ينظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص١١٣.

والمعني, واستنباط الأحكام الشرعية منها على القول بصحة الاحتجاج بها, والاستدلال بها على وجه من وجوه العربية. [١]

ولعل هذا ما دفع ابن جني إلى جمع كثير من هذه القراءات وتوجيهها من لغة العرب؛ ودَوَّنَ ذلك في كتابه (المحتسب).

يقول في مقدمة هذا الكتاب, شارحاً غرضه من الاحتجاج للشاذ:" وضربا تعدى ذلك, فسماه أهل زماننا شاذاً, أي خارجا عن قراءة القراء السبعة.... إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه, محفوف بالروايات من أمامه وورائه, ولعله, أو كثيرا منه, مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه,... لكن غرضنا منه أن نرى وجه قوة ما يُسَمَّي الآن شاذاً, وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه, آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه؛ لئلا يرى مُرِّي[٢] أن العدول عنه إنما هو غض منه, أو تهمة له, ومعاذ الله! وكيف يكون هذا, والرواية تنميه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم, والله تعالى يقول:**{وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ}** [٣], وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ, وأَخْذُهُ هو الأَخْذُ به, فكيف يَسُوغُ مع ذلك أن تَرْفضَهُ وتَجْتَنِبَه؟! ....." [٤]

خامسا: فوائد تنوع القراءات وتعددها

لم يلق كتاب في تاريخ الإنسانية ما لقيه القرآن الكريم من عناية واهتمام؛ لأنه دستور الخالق لإصلاح الخلق, وقانون السماء لهداية الأرض, وهو عماد لغة العرب الأسمى, تدين له اللغة في بقائها وسلامتها, وتستمد علومها منه على تنوعها وكثرتها, وتفوق سائر اللغات العالمية به في أساليبها ومادتها.

---

[١] – ينظر القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب ص٩, والقراءات أحكامها ومصدرها ص١٠٠.

[٢] – أي: لئلا يظن ظان.

[٣] – سورة الحشر, الآية (٧).

[٤] – المحتسب لابن جني ٣٢/١, ٣٣.

لذلك كله كان القرآن الكريم موضع العناية الكبرى من الرسول –صلي الله عليه وسلم– وصحابته الكرام, ومن سلف هذه الأمة وخلفها إلى يومنا هذا.

وكانت العناية بالقراءات القرآنية جانبا من الجوانب التي شدت انتباه العلماء ودفعت بعضهم لِتَلَقِّيهَا والانقطاع لها, وجمعها وتدوينها, وتعليمها وتوجيهها, وذلك لأهميتها العلمية، وفوائدها العظمي, ومن أهمها ما يلي:

١- الدلالة على صيانة كتاب الله وحفظه من التبديل والتحريف, مع كونه على هذه الأوجه الكثيرة.

٢- التخفيف على الأمة, وتسهيل القراءة عليها, خاصة الأمة العربية التي شوفهت بالقرآن فإنها كانت قبائل متعددة, وكان بينها اختلاف في اللهجات ونبرات الأصوات, وطريقة الأداء, وشهرة بعض الألفاظ في بعض المدلولات, على الرغم من أنها كانت تجمعها العروبة, ويُوَحِّدُ بينها اللسان العربي العام, فلو أخذت كلها بقراءة القرآن على حرف واحد لَشَقَّ ذلك عليها. [١]

قال ابن الجزري: " فَأَمَّا سَبَبُ وُرُودِهِ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَلِلتَّخْفِيفِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ وَإِرَادَةِ الْيُسْرِ بِهَا، وَالتَّهْوِينِ عَلَيْهَا شَرَفًا لَهَا وَتَوْسِعَةً وَرَحْمَةً وَخُصُوصِيَّةً لِفَضْلِهَا، وَإِجَابَةً لِقَصْدِ نَبِيِّهَا أَفْضَلِ الْخَلْقِ وَحَبِيبِ الْحَقِّ حَيْثُ أَتَاهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ لَهُ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُقْرِأَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ فَقَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ وَلَمْ يَزَلْ يُرَدِّدُ الْمَسْأَلَةَ حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةَ أَحْرُفٍ"[٢]

ثم قال: " كَمَا ثَبَتَ صَحِيحًا: إِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، وَإِنَّ الْكِتَابَ قَبْلَهُ كَانَ يَنْزِلُ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ – عَلَيْهِمُ السَّلَامُ – كَانُوا يُبْعَثُونَ إِلَى قَوْمِهِمُ الْخَاصِّينَ بِهِمْ، وَالنَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –

---

[١] – ينظر مناهل العرفان ١/١٤٥, والقراءات أحكامها ومصدرها ص٣٩.

[٢] – صحيح البخاري كتاب (فضائل القرآن) باب (أنزل القرآن على سبعة أحرف), وسنن النسائي ١/١٥٠.

بُعِثَ إِلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ أَحْمَرِهَا وَأَسْوَدِهَا عَرَبِيِّهَا وَعَجَمِيِّهَا، وَكَانَتِ الْعَرَبُ الَّذِينَ نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلُغَتِهِمْ لُغَاتُهُمْ مُخْتَلِفَةً وَأَلْسِنَتُهُمْ شَتَّى وَيَعْسُرُ عَلَى أَحَدِهِمُ الِانْتِقَالُ مِنْ لُغَتِهِ إِلَى غَيْرِهَا، أَوْ مِنْ حَرْفٍ إِلَى آخَرَ، بَلْ قَدْ يَكُونُ بَعْضُهُمْ لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ وَلَو بِالتَّعْلِيمِ وَالْعِلَاجِ، لَا سِيَّمَا الشَّيْخُ وَالْمَرْأَةُ، وَمَنْ لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَلَوْ كُلِّفُوا الْعُدُولَ عَنْ لُغَتِهِمْ وَالِانْتِقَالَ عَنْ أَلْسِنَتِهِمْ لَكَانَ مِنَ التَّكْلِيفِ بِمَا لَا يُسْتَطَاعُ، وَمَا عَسَى أَنْ يَتَكَلَّفَ الْمُتَكَلِّفُ وَتَأْبَى الطِّبَاعُ"[1]

٣- جمع الأمة الإسلامية الجديدة على لسان واحد بينها, وهو لسان قريش, الذي نزل به القرآن, والذي انتظم كثيرا من مختارات ألسنة القبائل العربية التي كانت تختلف إلى مكة في موسم الحج, وأسواق العرب المشهورة, فكان القرشيون يستملحون ما شاءوا, ويصطفون ما راق لهم من ألفاظ الوفود العربية القادمة إليهم من كل صوب وحدب, ثم يصقلونه ويهذبونه, ويدخلونه في دائرة لغتهم المرنة التي أذعن جميع العرب لها بالزعامة, وعقدوا لها راية الإمامة, وعلى هذه السياسة الرشيدة نزل القرآن على سبعة أحرف يصطفي ما شاء من لغات القبائل العربية, على قسط سياسة القرشيين, بل أوفق, ومن هنا صح أن يقال: إن القرآن نزل بلغة قريش؛ لأن العرب جميعاً تمثلت في لسان القرشيين بهذا المعني, وكانت هذه حكمة إلهية سامية, فإن وحدة اللسان من أهم العوامل في وحدة الأمة, خصوصا في أول عهدها. [2]

٤- أفاد تعدد القراءات وتنوعها العلماء في استنباط كثير من الأحكام الشرعية والفقهية, ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:{**يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ**}

---

[1] – النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢٢/١, وينظر مناهل العرفان ١٤٥/١, ١٤٦, والقراءات أحكامها ومصدرها ص٣٩.

[2] – ينظر مناهل العرفان ١٤٦/١.

[1] فقد قرأ نافع, وابن عامر, والكسائي, وعاصم في رواية حفص: (وأَرْجُلَكُم) بالنصب, وقرأ الباقون بالجر. [2]

فقراءة النصب فيها بيان لحكم غَسْلِ الرِّجْلِ, حيث يكون العطف فيها على معمول فِعْل الغَسْلِ, وفي قراءة الجر بيان لحكم المسح على الخفين عند وجود ما يقتضيه, حيث يكون العطف على معمول فِعْل المسح. [3]

ومنه قوله تعالى:{**وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ**} [4] فقد قرأ سعد بن أبي وقاص: (ولَهُ أَخٌ أَو أُختٌ مِن أُمِّه) [5] بزيادة (من أمه) فقراءة الجمهور فُسِّرتْ على أن المراد بالإخوة في الآية هم الأخوة للأم, وذلك بناء على قراءة سعد بن أبي وقاص. [6]

ومنه أيضا قوله تعالى:{**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ** } [7] فقد قرأ عمر بن الخطاب, وعبد الله بن مسعود, وابن الزبير رضي

---

[1] – سورة المائدة, الآية (٦).

[2] – ينظر السبعة لابن مجاهد ص٢٤٢.

[3] – ينظر تفسير القرطبي ٢٠٨٨/٤, والبحر المحيط ١٩٢/٤, ١٩٣, ومناهل العرفان ١٤٨/١.

[4] – سورة النساء, الآية (١٢).

[5] – ينظر تفسير القرطبي ١٦٤٨/٣.

[6] – ينظر السابق نفسه.

[7] – سورة الجمعة, الآية (٩).

الله عنهم: **(فَامْضُوا إِلى ذِكرِ اللهِ)** [1], فهذه القراءة تبين أن المراد بقراءة (فاسعوا) إنما هو الذهاب, لا المشي السريع[2].

٥- أن تعدد القراءات يقوم مقام تعدد الآيات, وذلك ضرب من ضروب البلاغة, يبتدئ من جمال هذا الإيجاز, وينتهي إلى كمال الإعجاز, أضف إلى ذلك ما في تنوع القراءات من البراهين الساطعة, والأدلة القاطعة على أن القرآن كلام الله تعالى, وعلى صِدْق ما جاء به الرسول – صلى الله عليه وسلم- فإن هذه الاختلافات في القراءة على كثرتها لا تؤدي إلى تناقض في المقروء, بل القرآن كله على تنوع قراءاته يُصَدِّقُ بعضه بعضاً, ويشهد بعضه لبعض, على نمط واحد في علو الأسلوب والتعبير, وهدف واحد من سمو الهداية والتعليم, وذلك – من غير شك – يفيد في تعدد وجوه الإعجاز في القرآن بتعدد قراءاته. [3]

هذه بعض فوائد تعدد القراءات وتنوعها, ذكرتها في هذا السياق بشيء من الإيجاز والاختصار, لبيان أهميتها, بيد أن هناك فوائد أخري نص عليها ابن الجزري, وغيره من علماء هذا الفن. [4]

---

[1] – ينظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص١٥٦.

[2] – ينظر تفسير القرطبي ٦٥٨١/١٠, ومناهل العرفان ١٤٨/١.

[3] – ينظر مناهل العرفان ١٤٩/١.

[4] – ينظر النشر ٢٢/١, ومناهل العرفان ١٤٦/١, ١٤٩, ومباحث في علوم القرآن للشيخ مناع القطان ص١٨١, ١٨٢, والقراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية د/ عبد العال سالم مكرم ص٨٠, ٨١, والقراءات أحكامها ومصدرها د/ شعبان محمد إسماعيل ص٣٩, ٤٠.

المبحث الأول

احتجاج النحاة بالقراءات القرآنية

احتجاج النحاة بالقراءات القرآنية[١]

الاحتجاج هو إثبات صحة قاعدة, أو استعمال كلمة, أو تركيب بدليل نقلي, صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة[٢].

أو هو الاستدلال بأقوال من يحتج بهم في مجال اللغة وغيرها, وهو مرادف للاستشهاد[٣].

---

[١] – الاحتجاج بالقراءات معناه: اتخاذ مادتها لتأصيل الأصول, وتقعيد القواعد وتثبيتها. أما الاحتجاج للقراءات فهو التماس التوجيه والتأويل لها حين يبدو عليها المخالفة الصريحة لقواعد النحو الثابتة والمستقرة. ينظر القياس في النحو العربي – نشأته وتطوره – د/ سعيد جاسم الزبيدي ص٨١, ٨٢, دار الشروق– عمان – الأردن ط١, ١٩٩٧م.

[٢] – في أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني ص٦.

[٣] – معجم المصطلحات النحوية والصرفية د/ محمد سمير اللبدي ص٦١, مؤسسة الرسالة– بيروت ط١, ١٤٠٥هـ.

والكلام العربي الذي يُحْتَجُّ به هو القرآنُ الكريمُ, والحديثُ الشريفُ, مع اختلاف فيه, وما أثر من كلام العرب الفصحاء, الموثوق بعربيتهم, منظومه ومنثوره, منذ الجاهلية, وحتى نهاية عصر الاحتجاج[١].

ولا جدال بين النحاة واللغويين في أن القرآن الكريم يعد أهم مصادر الاحتجاج التي يعتمد عليها في الكشف عن ظواهر اللغة العربية, واستنباط قواعدها, وأنه لم يصل إلى مرتبته شاهد أثبت قوة في البرهان والدليل منه في المصادر الأخرى ؛ ذلك لأنه أفصح أنواع النثر, وأقوى الحجج على الإطلاق, وهو أقدم نص لغوي تطمئن إليه العقول في كل زمان ومكان, وهو ذخيرة هذه اللغة , وسر علومها التي قامت لخدمة نَصِّهِ, بل هو سِرُّ حفظها حية نابضة أمام عوارض العصور فاستقر متنها بفضل وجوده وثبت بطريقة لا يمكن نقضها, أو التأثير فيها. [٢]

ولا غرابة في أن يكون القرآن الكريم في مقدمة مصادر الاحتجاج, والشواهد النحوية التي بنى النحاة عليها قواعدهم وأصولهم, فالنحو نشأ وترعرع, وتأصَّلتْ قواعدُهُ, ونمت فروعُهُ في رحاب القرآن وظلاله, وكان اللحن في قراءته هو الباعث الأول على تدوين اللغة وجمعها, وعلي استنباط قواعد النحو وتصنيفها, فقد كانت حوادثُهُ المتتابعةُ نذيرَ الخطرِ الذي هَبَّ على صوته أولو الغيرة على العربية والإسلام. [٣]

---

[١] – أي حتى منتصف القرن الثاني الهجري, سواء أكان العرب المحتج بكلامهم من الحضر, أم من البادية, وقد توسع بعضهم فجعله إلى نهاية القرن الثاني بالنسبة لأهل الحضر, ونهاية القرن الرابع لأهل البادية, ينظر في أصول النحو ص١٩, ٢٠, والاحتجاج بالشعر – الواقع والدلالة د/ محمد حسن جبل ص٨٣, دار الفكر العربي – القاهرة.

[٢] – ينظر مشكلات القياس في اللغة العربية د/ عبد الصبور, مجلة عالم الفكر ص٢٠٦, المجلد الأول– العدد الثالث/ ١٩٧٠.

[٣] – ينظر النحو وكتب التفسير ٩٢/١, وفي أصول النحو ص٦, ٧.

لكن موقف النحاة من الاحتجاج بالقراءات اختلف بين النظرية والتطبيق, فهم من حيث المبدأ متفقون على أن القراءة سنة, لا يجوز مخالفتها, وأن كل ما ورد أنه قُرِئَ به جاز الاحتجاج به ، فأما عن موقفهم النظري الذي تبنوه على اختلاف مذاهبهم وأزمانهم من هذه القراءات فنجده ممثلا في أقوالهم المبثوثة في كتبهم ومصنفاتهم, ومن هذه الأقوال ما يلي:

" قال سيبويه: " فأما قوله عز وجل:**{إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ}** [١], فإنما هو على قوله: زيداً ضَرَبْتُهُ, وهو عربي كثير, وقد قرأ بعضهم: **{وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ}** [٢], إلا أن القراءة السُّنَّة لا تُخَالَف؛ لأن القراءة السنة"[٣]

وقال الفراء: " الكِتَابُ أَعْرَبُ وَأَقوَى فِي الحُجَّةِ مِنَ الشِّعْرِ "[٤]

وقال: " اتِّبَاعُ المُصحَفِ إِذَا وَجَدتُ لَهُ وَجْهًا مِنَ كَلَامِ العَرَبِ, وقِرَاءَةُ القُرَّاءِ أَحَبُّ إلى مِن خِلَافِهِ"[٥].

وقال أبو العباس أحمد بن يحيي ثعلب: " إِذَا اخْتَلَفَ الإِعْرَابُ فِي القُرْآنِ عَن السَّبْعَةِ لَمْ أُفَضِّل إِعْرَابَاً عَلَى إِعْرَابٍ فِي القُرآنِ, فَإِذَا خَرَجْتُ إِلى كَلَامِ النَّاسِ فَضَّلتُ الأَقْوِى"[٦]

---

[١] – سورة القمر, الآية (٤٩).

[٢] – سورة فصلت الآية (١٧), والقراءة بنصب (ثمود) منسوبة إلى أبي إسحاق, وعيسي الثقفي, والأعرج, ينظر مختصر ابن خالويه ص١٣٣.

[٣] – الكتاب ١٤٨/١, ٣٧٨/٣, ١٩٥/٤.

[٤] – معاني القرآن للفراء ١٤/١.

[٥] – معاني القرآن للفراء ٢٩٣/٢.

[٦] – البحر المحيط ٤٥٥/٤, والدر المصون ٤٨/١, واللباب في علوم الكتاب ١٨٥/١.

وقال الزجاج: " فَأَمَّا القُرآنُ فَلا يَجُوزُ **(الحَمْدُ للهِ)** [1] إلا بالرفعِ؛ لأَنَّ السُّنَّةَ تُتَّبَعُ فَي القُرآنِ, وَلا يُلْتَفَتُ فَيه إِلى غَيْرِ الرِّوَايةَ الصَّحِيحةِ التَّي قَرَأَتْ بِهَا القُرَّاءُ المُشْهُورُونَ بالضَّبْطِ والثِّقَةِ"[2]

وقال: " القرآنُ مُحْكَمٌ لا لَحنَ فِيهِ, ولا فِيهِ شَيءٌ تَتَكَلَّمُ العَرَبُ بَأَجْوَدَ مِنْهُ فِي الإِعْرَابِ"[3]

وقال ابن خالويه: " قَد أَجمَعَ النَّاسُ جَميعا على أَنَّ اللَّغةَ إِذَا وَرَدَتْ فِي القُرآنِ فَهِي أَفْصَحُ مِمَّا فِي غَير القُرآنِ, لا خِلافَ فِي ذَلِكَ"[4]

وقال أبو على الفارسي:" وَلَيسَ كُلُّ مَا جَازَ فِي قِياسٍ تَسُوغُ التِّلَاوَةُ بِهِ حَتَّى يَنْضَمَّ إِلى ذَلِكَ الأثرِ المُسْتَفِيضِ بِقِراءةِ السَّلَفِ لَهُ وَأَخْذِهم بِهِ؛ لَأَنَّ القِرَاءةَ سُنَّةٌ"[5]

أي أن المعتبر في القراءة هو التلقي عن الأئمة وليس اعتماد الرأي.

وقال ابن جني: " إِنَّ لُغَةَ القُرآنِ أَفْصَحُ اللغَاتِ"[6]

وقال ابن فارس: " نَزَلَ القُرآنُ بِأَفْصَحِ اللغَاتِ"[7]

وقال أبو عمرو الداني: " وَأَئِمَّةُ الْقُرَّاءِ لَا تَعْمَلُ فِي شَيْءٍ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ عَلَى الْأَفْشَى فِي اللُّغَةِ, وَالْأَقْيَسِ فِي الْعَرَبِيَّةِ، بَلْ عَلَى الْأَثْبَتِ فِي الْأَثَرِ وَالْأَصَحِّ فِي النَّقْلِ

---

[1] – سورة الفاتحة الآية (٢).

[2] – معاني القرآن للزجاج ٤٥/١.

[3] – معاني القرآن للزجاج ٨١/٢.

[4] – ينظر المزهر ٢١٣/١.

٥ – الحجة للفارسي ٤٠٥/١.

[6] – سر صناعة الإعراب ٣٢٥/١.

[7] – الصاحبي في فقه اللغة ص٢٦.

وَالرِّوَايَةِ إِذَا ثَبَتَ عَنْهُمْ لَمْ يَرُدَّهَا قِيَاسُ عَرَبِيَّةٍ وَلَا فُشُوُّ لُغَةٍ ; لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يَلْزَمُ قَبُولُهَا وَالْمَصِيرُ إِلَيْهَا. "[١].

وقال أبو البركات بن الأنباري: " اعْلمْ أَنَّ النَّقْلَ يَنْقَسِمُ إلى قِسْمَينِ: تَوَاتُرٍ وآحَادٍ, فَأَمَّا التَّوَاتُرُ فَلُغَةُ القُرآنِ, ومَا تَوَاتَرَ مِنَ السُّنَّةِ, وَكَلامِ العَرَبِ, وَهَذا القِسْمُ دَليلٌ قَطعِيٌّ مِن أَدِلَّةِ النَّحْوِ يُفِيدُ العِلْمَ"[٢].

وقال: " والقِراءةُ سُنَّة, وَلَيْسَتْ قِيَاسَاً"[٣]

وقال السيوطي: "أَمَّا القُرآنُ فَكُلُّ مَا وَرَدَ أَنَّهُ قُرِئَ بِهِ جَازَ الاحْتِجَاجُ بِهِ فِي العَرَبِيَّةِ, سَواءٌ أَكَانَ مُتَوَاتِراً, أم آحَاداً, أَم شَاذّاً, وَقَدْ أَطْبَقَ النَّاسُ عَلَى الاحْتِجَاجِ بَالقِرَاءَات الشَّاذَّةِ فِي العَرَبِيّةِ إِذَا لَمْ تُخَالِفْ قِيَاسَاً مَعْرُوفَاً, بَلْ وَلَو خَالَفَتْهُ يُحْتَجُّ بِها فِي مِثلِ ذَلِكَ بِعَيْنِهِ, وإِنْ لَمْ يَجُزْ القِيَاسُ عَلَيْهِ..... وَمَا ذَكَرتُهُ مِن الاحْتِجَاجِ بِالقَرَاءَاتِ الشَّاذَّةِ لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلافَاً بَينَ النُّحَاةِ, وَإِنَّ اخْتَلَفَ فَي الاحْتِجَاجِ بِهَا فِي الفِقْهِ"[٤]

وقال البغدادي: " كَلامُهُ – عَزَّ اسمُهُ– أَفْصَحُ كَلَامٍ وَأَبْلَغُهُ, وَيَجُوزُ الاسْتِشْهَادُ بِمُتَوَاتِرِهِ وشَاذه, كَمَا بَيَّنَهُ ابنُ جِنّي فِي أَوَّل كتابه (المُحْتَسب) [٥], وَأَجَادَ القَولَ فِيه"[٦]

وقال الآلوسي: " وَأَمَّا قَولُ رِبّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالى فَهُوَ أَفْصَحُ كَلَامٍ وَأَبْلَغُهُ, فَلَا خِلافَ فِي جَوازِ الاستشهادِ بِمُتَوَاتِرِهِ وَشَاذِّه"[١]

---

[١] – النشر في القراءات العشر ١/١٠, ١١.

[٢] – الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري ص٨٣.

[٣] – إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٢/٤٤, ١٣٣.

[٤] –الاقتراح في علم أصول النحو ص٩٦, ٩٧.

[٥] – ١/٣٢, ٣٣.

[٦] – خزانة الأدب للبغدادي ١/٩.

فهذه جملة من أقوال بعض النحاة, توضح موقفهم النظري من القرآن الكريم وقراءاته المتعددة, وفيها يقررون أن النص القرآني هو أفصح نصوص اللغة على الإطلاق, وأنه الينبوع الصافي الذي لا ينضب للشواهد النحوية, لأنَّهُ أَبْلَغُ كَلَامٍ نَزَل, وَأَوْثَقُ نَصّ وَصَل, ولأنه يمثل العربية الأصيلة, والأساليب الرفيعة. [٢]

ويؤيد هذا الاتجاه النظري أن النحاة الأُوَلَ الذين نشأ النحو على أيديهم كانوا قُرَّاءَ, كأبي عمرو بن العلاء, وأبي يعقوب بن إسحاق الخضرمي, وعيسي بن عمر الثقفي, وهؤلاء الثلاثة كانوا من أبرز القراء, وهم من مؤسسي علم النحو, كما أنهم أساتذة لأبرز علماء البصرة كالخليل, وسيبويه, ولعل اهتمامهم بهذه القراءات وَجَّهَهُم إلى الدراسة النحوية واللغوية, ليلائموا بين القراءات والعربية, بين ما سمعوا ورووا من القراءات, وبين ما سمعوا ورووا من كلام العرب. [٣]

لكن النحاة لاحظوا عدم تحمل القراءات لقياس النحو, وطريقة تدارس النصوص, لأنها سنة متبعة, لا تخضع لأحكام القياس والمناهج العقلية, فبدأ الانفصال بين النحو والقراءات, وصار لكل علم منهما مجاله ورجاله[٤].

ومن هنا اختلف تطبيق النحاة للنظرية التي قرروها عن القرآن وقراءاته, وذلك حينما رأوا أن كثيرا من القراءات القرآنية يصطدم مع قواعدهم التي وضعوها, وقوانينهم التي سَنُّوها, فوصفوا بعض القراءات باللحن, أو الضعف أو الشذوذ, وأحيانا يبالغون

---

[١] – إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد للآلوسي ص٧٦, تحقيق عدنان الدوري, مطبعة الإرشاد – بغداد, ١٤٠٢/ ١٩٨٢.

[٢] – ينظر شرح طيبة النشر لابن الجزري ص٧.

[٣] – ينظر القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية د/ عبد العال سالم مكرم ص١٠٧, ومواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري د/ شعبان صلاح ص٧٨.

[٤] – ينظر السابق نفسه.

فيُحَرِّمُون القراءة بها[1], مع أنها سبعية محكمة, بل ومنهم من رمى القراء أنفسَهُم بضعف الدراية بالعربية, ولم يكن ذلك للشيء سوى أن القراءة خالفت ما وضعوه من معايير وقواعد, فأصبحت القراءات مجالاً لتطبيق القواعد, وليست مصدراً تُسْتَقَى منه القواعدُ النحويةُ واللغويةُ. [2]

ولم يكن نقد القراءات ومعارضتها وقفا على نحاة البصرة, بل كان للكوفيين نصيب غير قليل فيه, وليس الأمر كما يشاع لدي كثير من الباحثين من أن الكوفيين قد اتسعت أحكامهم فقبلوا الكثير من القراءات التي ردها البصريون الذين حاولوا أن يُخْضِعُوا القرآنَ وقراءاتِهِ إلى أصولهم وأقيستهم, فما وافق فيها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه, وما خالفها رفضوا الاحتجاج به, ووصفوه بالشذوذ. [3]

بل يمكن القول بأن أول من اتَّجه بالنقد المباشر للقراءات القرآنية هو أبو زكريا الفراء رأس الكوفيين بعد شيخه الكسائي, وكتابه (معاني القرآن) يعد أول الكتب التي فتحت هذا الباب[4] والأمثلة على ذلك كثيرة, نذكر منها ما يلي:-

---

[1] – من ذلك قول ابن يعيش عند حديثه عن قراءة حمزة (والأرحام) بالجر: "وقد رد أبو العباس محمد بن يزيد هذه القراءة, وقال: (لا تحل القراءة بها) وهذا القول غير مرضي من أبي العباس؛ لأنه قد رواها إمام فقه, ولا سبيل إلى رد نقل الثقة" شرح المفصل ٧٨/٣.

[2] – ينظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري ص٧٩.

[3] – ينظر مدرسة الكوفة د/ مهدي المخزومي ص٣٣٧, والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه د/ خديجة الحديثي ص٤٧.

[4] – ينظر الخزانة ٢٥٤/٢، وأبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة د/ أحمد مكي الأنصاري ص٣٨٩، وضوابط الفكر النحوي د/ محمد عبد الفتاح الخطيب ٢١٦/١.

- في قراءة حمزة:**{وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ}** [١] بجر (الْأَرْحَامِ) قال الفراء: " وهو كقولهم: بِاللهِ وَالرَّحِمِ, وَفِيهِ قُبْحٌ؛ لأَنَّ العَرَبَ لَا تَرُدُّ مخفوضاً على مخفوضٍ, وَقَدْ كُنِيَ عَنهُ, وإِنَّمَا يَجُوزُ هَذَا فِي الشِّعْرِ لِضِيقِهِ"[٢].
- وفي قراءة ابن عباس: **{إِنَّ ابْنَكَ سُرِّقَ}** [٣] ببناء الفعل للمفعول, وتشديد الراء, يقول: " ولا أشتهيها؛ لأنها شاذة"[٤].
- وفي قراءة الأعمش, ويحيي بن وثاب: {مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيّ}[٥] بكسر ياء (مُصْرِخِيّ): "وَلَعَلَّهَا مِن وَهْمِ القُرَّاءِ طَبَقة يَحْيَى, فَإِنَّه قَلَّ مَن سَلِم مِنْهُم مِن الوَهَمِ[٦], ولَعَلَّهُ ظَنَّ أَنَّ البَاءَ فِي (بِمُصْرِخِيّ) خَافضةٌ لِلحِرْفِ كُلِّهِ, واليَاءُ مِن المُتَكَلمِ خَارِجَةٌ عَنْ ذَلِكَ"[٧], وهو حكم قاسٍ يُوهِمُ أن القراءة نظرٌ واجتهادٌ, لا نقل ورواية, وهذه قراءة حمزة أيضا, والفراء نفسه ذكر لها شاهداً أنشده إياه بعض العرب, وهو قوله:

قَالَ لَهَا هَلْ لك يا تافيّ قالت لَهُ مَا أنتَ بالمرضِيّ [٨]

---

[١] – سورة النساء الآية (١), وينظر :في القراءة :السبعة لابن مجاهد ص٢٠٢.

[٢] – معاني القرآن للفراء ٢٥٢/١.

[٣] – سورة يوسف الآية (٨١) وينظر في القراءة إعراب القرآن للنحاس ٣٤١/٢.

[٤] – معاني القرآن للفراء ٥٣/٢.

[٥] – سورة إبراهيم الآية (٢٢) وينظر في القراءة السبعة لابن مجاهد ص٣٦٢.

٦ – الوهم – بفتح الهاء– من وَهِمَ في الحساب وغيره بمعنى غلط فيه وسها. المعجم الوجيز (وهم).

[٧] – معاني القرآن للفراء ٧٥/٢؟

[٨] – الرجز للأغلب العجلي, وهو في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٥٩/٣, والمحتسب ٤٩/٢, والكشاف ٣٠٠/٢, وشرح التسهيل ٢٨٤/٣, والبحر المحيط ٤٢٨/٦.

فخفض الياء من (فِيّ) فإن يك ذَلِكَ صحيحًا فهو مِمَّا يلتقي من الساكنين فيُخفض الآخر منهما، وإن كَانَ لَهُ أصل فِي الفتح: ألا ترى أنهم يقولون: لَمْ أره مُذُ اليوم ومُذِ اليوم والرفعُ فِي الذالِ هُوَ الوجه لأنه أصل حركة مُذْ والخفضُ جائز، فكذلك الياء من (مُصْرِخِيّ) خُفضت وَلَهَا أصل فِي النصب "[1].

- وفي قراءة الحسن البصري:**{ وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِون }** [2] يقول: " وجاء عن الحسن (الشَّيَاطُون), وكأنَّهُ من غَلَط الشيخِ, ظَنَّ أَنه بمنزلة المسلمين والمسلمون"[3]. وهذه القراءة موجهة على التشبيه بنحو (فَلَسْطِين) الذي يعرب أحيانا بالحروف كجمع المذكر السالم، قال يونس بن حبيب:" سمعت أعربيا يقول: دخلت بساتين من ورائها بساتون، فقلت: ما أشبه هذا بقراءة الحسن"[4]

والكسائي, وهو أستاذ الفراء ومؤسس مدرسة الكوفة لم يسلم هو الآخر من نقد القراءات, ومعارضتها, من ذلك ما ورد عنه من أنه كان يُدْغِمُ الدال في السين في قوله تعالى:**{قَدْ سَمِعَ اللَّهُ}** [5], ويعيب على من قرأ بالإظهار والبيان.

---

[1] – ينظر معاني القرآن للفراء ٧٦/٢.

[2] – سورة الشعراء الآية (٢١٠), وينظر في القراءة المحتسب /١٣٣, والإتحاف ٣٢١/٢.

[3] – معاني القرآن للفراء ٢٨٥/٢.

[4] - المحرر الوجيز ٢٤٥/٤، والبحر المحيط ١٩٦/٨.

[5] – سورة المجادلة الآية الأولي, وقراءة الإظهار هي قراءة ابن عامر ونافع, وابن كثير وعاصم, والإدغام قراءة أبي عمرو, وحمزة والكسائي, ينظر الإتحاف ٥٢٥/٢, والنشر ٤٠٣/٢.

يقول أبو حيان: " قال خلف بن هشام البزار: سمعت الكسائي يقول: من قرأ: (قَدْ سَمِعَ), فبين الدال عند السين فلسانه أَعْجَمِيٌّ, ليس بعربي"[١].

ويعقب أبو حيان على ذلك بقوله: " ولا يلتفت إلى هذا القول: فالجمهور على البيان"[٢]

وفي قراءة ابن عباس, وسعيد بن جبير:{**حَتَّى يَلِجَ الْجُمَّلُ** } [٣] بضم الجيم, وتشديد الميم, يقول أبو حيان: " وعن الكسائي أن الذي رَوَى (الجُمَّل) عن ابن عباس كان أعجمياً, فشدد الميم لعُجْمَتِهِ"[٤].

وهذا الذي ذهب إليه الكسائي ضعيف؛ لكثرة أصحاب ابن عباس على القراءة بها, ولكثرة القراء بها غير ابن عباس. [٥]

فهذه النماذج وغيرها يفهم منها أن الكوفيين شاركوا البصريين في معارضة كثير من القراءات, ويرجع سبب ذلك إلى أن مصدر الدراسة النحوية للكوفيين هو المذهب البصري الذي احتواه كتاب سيبويه, والمذهب البصري يقوم على المنطق والقياس في أكثر مسائله, ومن هنا كان من الطبيعي أن يتأثر المذهب الكوفي بالمذهب البصري؛ لأنه منه نشأ, وعنه صدر, وبخاصة في مجال القياس والعلة, يدل على ذلك أن الكسائي خدم أبا عمرو بن العلاء البصري سبع عشرة سنة, لكنه لما اختلط بأعراب

---

[١] – البحر المحيط ١٠/١٢٠.

[٢] – السابق نفسه.

[٣] – سورة الأعراف الآية (٤٠), والقراءة في مختصر ابن خالويه ص٤٣, والإتحاف ٢/٤٩.

[٤] – البحر المحيط ٥/٥١.

[٥] – ينظر المحرر الوجيز لابن عطية ٢/٤٠٠.

(الأُبَلَّة)[1] فسد علمه, ولذلك احتاج إلى قراءة كتاب سيبويه على الأخفش, وهو مع ذلك إمام النحويين[2], وكان من تأثير العقل البصري فيه أن نزع منزع القياسيين في اعتداده بالقياس حتى نسب إليه أنه قال:

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَع وَبِهِ فِي كلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعْ [3]

وأما الفراء, وهو أعلم الكوفيين بالنحو بعد شيخه الكسائي فقد انتفع بكتاب سيبويه انتفاعاً كثيراً, ولا أدل على ذلك من قول ثعلب, وارث علم الكوفيين: "مات الفراء, وتحت رأسه كتاب سيبويه" [4].

فلا غرابة – إذن– أن تتسرب هذه المقاييس البصرية إلى نحاة الكوفة, فيتأثرون بها في مواضع عديدة من نحوهم, وإن كان لقياسهم صبغة تختلف عن صبغة القياس عند البصريين, فقد توسعوا فيه بالاستعانة به في لهجات لم يكن البصريون يُعْنَوْنَ بها, وكانوا إذا تعارض النَّصُّ مع القياس قدموا النص عليه, وتحللوا منه, وجعلوا النص

---

[1] – الأبلة: قرية قديمة تقع قرب البصرة من جانبها البحري على شاطئ دجلة في زاوية الخليج, ينظر تاج العروس, ولسان العرب (أبل).

[2] – ينظر الاقتراح للسيوطي ص٢٥٠, ٢٥١, ومدرسة الكوفة ص١١٧, ١١٨, والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص١٢٤.

[3] – البيت من بحر الرمل, من قصيدة قالها الكسائي في فضل العلم, ينظر إنباه الرواه ٢٦٧/٢, وبغية الوعاة ١٦٤/٢, ومدرسة الكوفة ص٣٧٠.

[4] – معجم الأدباء ١٢٢/١٦, وينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص١٢٤, وفي أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني ص٢١٦.

مناطا لقياس جديد؛ لذلك خالفوا البصريين في مسائل كثيرة, وأقروا مسائل أخرى كان البصريون ينكرون بعضها, ويُلَحِّنُونَهم في بعضها الآخر. [1]

أسباب معارضة النحاة للقراءات

لاشك أن فريقا من النحاة واللغوين كان يُجِلُّ القراءات ويحترمها, ويعتد بها, ويعتمد عليها في استخراج كثير من الأحكام النحوية واللغوية, ولا أجد بُدًّا من الإقرار لهذا الفريق في صحة ما انتهجه في دراسة العربية, وذلك لأن القراءات هي المصدر الصحيح الذي حفظ لنا اللغة العربية, ممثلة فيها اللهجات؛ لما عرف به القراء في العصور المختلفة من دقة التلقي والتلقين, ومن ضبط وإتقان في الرواية.

ولكن هذا الفريق المناصر للقراءات والمدافع عنها كان يقابله فريق آخر يعارض كثيرا منها, ويرميها بالخطأ تارة, وبالرداءة تارة أخرى, وبالضعف أحياناً كثيرة, وقد أرجع كثير من الباحثين ذلك الأمر إلى عدة أسباب منها ما يلي:-

١- أن هؤلاء النحاة كانوا يحتكمون إلى ما وضعوه من قواعد, وما سنوه من قوانين, من ذلك منعهم جواز التفريق بين المتضايفين, والعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض, والعطف على معمولي عاملين مختلفين, وتسكين لام الأمر مع (ثُمَّ), وما جاء مخالفاً لذلك من القراءات لحنوه وعارضوه, والمنهج السليم في ذلك أن يمعن النحاة في القراءات الصحيحة السند, فما خالف منها قواعدهم صححوا به تلك القواعد, فذلك أعود على النحو بالخير, أما تحكيم قواعدهم الموضوعة في القراءات الصحيحة التي نقلها الفصحاء العلماء فَقُلبَ

---

[1] - ينظر مدرسة الكوفة ص٣١٧, والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص١٢٥.

للأوضاع, وعَكْسٌ للمنطق, إذ كانت الروايات الصحيحة مصدر القواعد, لا العكس. [1]

٢- أن بعض النحاة كان يخفى عليه توجيهُ القراءة, فيسارع إلى تضعيفها واستبعادها, ومن ذلك قراءةُ عاصم:{**وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ** }[2]بنون واحدة, وتشديد الجيم, وسكون الياء.

قال عنها الفراء: " وقَدْ قَرأَ عَاصِمٌ – فِيمَا أَعْلَمُ- (نُجِّي) بنون واحدة, ونَصْبِ (المُؤمنين), كأنَّه احتملَ اللحنَ, ولا نعلم لها جهة إلا تلك؛ لأنَّ مَا لم يُسَمَّ فاعله إذا خَلا بِاسمٍ رَفَعَهُ".[3]

وقال عنها الزجاج: " فَأَمَّا مَا رُوِي عَن عَاصمٍ بِنونٍ واحدةٍ فَلَحْنٌ لَا وجْهَ لَهُ؛ لأَنَّ مَا لَا يُسَمَّى فَاعِلُهُ لَا يَكُونُ بِغَيرِ فَاعِلٍ"[4].

وقال ابن عطية: " وَأَمَّا القراءةُ التِي هِيَ بِنُونٍ وَاحِدةٍ مَضْمُومةٍ, وَجِيمٍ مُشددةٍ, ويَاءٍ سَاكِنةٍ؛ فقال أبو علي: لَا وَجْهَ لَهَا, وإنَّمَا هِيَ وَهْمٌ مِنَ السَّامِعِ"[5], وسَيأتِي تَوْجِيهٌ هَذهِ القراءةِ في المبحث القادم إن شاء الله تعالي.

ومن ذلك أيضا قراءة ابن كثير: {إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطاءً كَبِيرًا}[6] بكسر الخاء, والمد مع الهمز.

يقول النحاس عن هذه القراءة : " لَا أَعْرِفُ لَهَا وَجْهًا, وَلِذَلِكَ جَعَلَهَا أَبُو حَاتِم غَلَطًا"[1].

---

[1] – ينظر في أصول النحو ص٣٢, ٣٣.

٢ – سورة الأنبياء الآية :(٨٨) ، وينظر: السبعة لابن مجاهد ص٤٣٠.

[3] – معاني القرآن للفراء ٢/٢١٠.

[4] – معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٤٠٣.

[5] – المحرر الوجيز ٤/٩٧.

[6] – سورة الإسراء الآية (٣١), وينظر القراءة في: السبعة لابن مجاهد ص٣٧٩.

٣- أن بعض النحاة كان يزعم أنه أدرى بضبط القراءة من القراء أنفسهم, ومما يدل على ذلك قولُ ابن جني: " وَالذِي رواه صاحب الكتاب (أي سيبويه) اخْتِلاس هذه الحركة في (بَارِئُكُمْ)[٢], لا حَذفُهَا البتة, وهو أَضْبَطُ لهَذَا الأمرَ مِن غَيْرِهِ مِن القُرَّاءِ الذين رووه ساكنًا"[٣].

وقول الزمخشري: " وَالسَّبَبُ في نَحوِ هذه الرواياتِ قِلَّةُ ضبط الرَّاوِي, والسَّبَبُ في قِلَّةِ الضَّبْطِ قِلَّةُ الدراية, ولا يضبط نحو هذا إلا أهلُ النَّحوِ"[٤].

٤- اختلاف المذاهب النحوية, وهَوَى التعصب لها, وتكُّلف الدفاع عنها, وسرعة الاندفاع حولها, وقد كان لهذه العصبية شيءٌ من ردِّ الفعل عند العلماء, جعلهم يَشُكُّون في كلِّ ما ينقل من عِلْمٍ كوفيّ, فهذا أبو حاتم السجستاني يسمع تغالي الكوفيين في حمزة الزيات, أحد قراء الكوفة, فيسأل عنه أبا زيد والأصمعي, ويعقوب الحضرمي, وغيرهم من العلماء, فيجمعون على أنه لم يكن شيئا، ولم يكن يعرف كلام

---

[١] - ينظر البحر المحيط ٤٣/٧, وخرجها الفارسي على أن (خَطَاء) مصدر (خَاطَأَ) وإن لم يسمع (خَاطَأ), ولكن سمع (تَخَاطَأ), هو مطاوع (خَاطَأ), فدل عليه, ومنه ما أنشده أبو عبيده: (تَخَاطَأَتْ النَّبْلُ أَحْشَاءَهُ), ينظر الحجة للفارسي ٩٦/٥, ٩٧.

[٢] - سورة البقرة من الآية (٥٤), والقراءة بسكون الهمزة, وهي حرف الإعراب, وسكون حركة الإعراب يراه المبرد لحناً, لا يجوز في شعر ولا نثر, وخرج سيبويه ذلك على أنه اختلاس للحركة, وهذا هو الصحيح الذي يوافق الشائع الكثير من كلام العرب, ينظر الكتاب ٢٠٢/٤, والدر المصون ٣٦٢/١, والنحو وكتب التفسير ٤٠٥/١.

[٣] - الخصائص لابن جني ٧٢/١, ٧٣.

٤ - الكشاف ١٧١/١.

العرب, ولا النحو, وكان يلحن في القرآن, ولا يعقله, قال أبو حاتم: وإنما أهل الكوفة يكابرون فيه, ويباهتون, فقد صيره الجُهَّال من الناس شيئاً عظيما بالمكابرة والبهت"[١]

٥- قد يحكم النحوي على قراءة ما بأنها ليست من كلام العرب, معتمداً في حكمه على ما وقف عليه من لغات العرب ولهجاتهم, وهذا فيه من التسرُّع ما فيه؛ لأن من المتفق عليه لدى اللغويين والنحويين أن " لغة العرب لم تنته إلينا بكليتها, وأن الذي جاءنا عن العرب قليل من كثير, وأن كثيراً من الكلام ذهب بذهاب أهله"[٢].

يقول ابن حزم: " مِنَ النُّحَاةِ مَن يَنْتَزِعُ من المِقدارِ الذي يَقفُ عليه مِن كَلامِ العَربِ حُكمَاً لَفظِياً, ويَتَّخِذُهُ مَذْهَباً, ثُمَّ تَعْرِضُ لَه آيةٌ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ الحُكْمِ, فَيَأْخُذُ فِي صَرفِ الآيةِ عَنْ وَجْهِهَا"[٣].

وكان الأحرى بهؤلاء النحاة أن يطبقوا ما اتفقوا عليه من " أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن"[٤] وأنه " لم يوجد في القرآن حرف إلا وله وجهٌ صحيحٌ في العربية..." [٥]

٦- اعتقد كثير من النحويين أن القراء بشر ينتابهم ما ينتاب غَيرَهم من الضعف والخطأ, والنسيان, وقلة الضبط والدراية, فهذا أبو عثمان المازني يقول: " فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (مَعَائِش) [٦] بالهمز فهي خطأ, فلا يلتفت إليها, وإنما أُخِذَتْ

---

١ – مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص٢٦, ٢٧, وينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ عضيمة القسم الأول ١٩/١.

٢ – المزهر للسيوطي ٦٦/١.

٣ – نقلا من كتاب في أصول النحو ص٣١.

٤ – المزهر للسيوطي ٢١٣/١.

٥ – شرح الهداية للمهدوي ١٤٦/١.

٦ – من الآية (١٢) من سورة التوبة.

عن نافع بن أبي نعيم, ولم يكن يدري ما العربية؟ وله أحرف يقرؤها لحناً نحواً من هذا"[١].

وقال أبو عبيدة: " وإنَّمَا يَجُوزُ مِثلُ هذَا الغَلطُ عِنْدَهم لِمَا يَسْتَهْوِيهم من الشَّبَه, لأنَّهُم ليْسَتْ لَهُم قِيَاسَاتٌ يَستَعْصِمُونَ بِهَا, وإنَّما يَخْلُدُون إلى طَبَائِعهم؛ فَمِن أَجْلِ ذَلكَ قَرَأَ الحسنُ البَصْرِي رَحمةُ اللهِ عليهِ: (وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُون) [٢]؛ لأنَّه تَوَهَم أنَّه جَمْعُ التصحيحِ, نَحو (الزيدون), وليس منه"[٣]

٧- يرى بعض الباحثين أن الذي دفع بعض النحويين إلى رفض كثير من القراءات المخالفة لقواعدهم هو الظهور المبكر للقواعد النحوية والمعايير اللغوية, ففي الوقت الذي كان يفترض فيه أن تتجه فيه الجهود نحو استقراء مساحة واسعة من كلام العرب, بغية استخراج القواعد النحوية المستندة إلى تلك المساحة الكبيرة ظهرت القواعد النحوية مبكراً, وتحولت إلى أداة لمحاكمة النصوص التي تخالفها, وتناقض مضامينها.

يقول الدكتور محمد سالم: " كانت الأصولُ عند المتقدمين مبادئ يسيرةً تتم بصورةٍ تطبيقيةٍ, ولكن النظرة المعيارية تحكَّمت في النحو العربي منذ وقت مبكر فأصبحت القواعد هي التي تتحكم في النصوص, لا العكس, والسبب في قبول أو رفض بعض النصوص هو مدى موافقتها للقواعد"[٤].

---

[١] – المصنف لابن جني ٣٠٧/١.

[٢] – سورة الشعراء الآية (٢١٠), وينظر في هذه القراءة المحتسب ١٣٣/٢, والإتحاف ٣٢١/٢.

[٣] – المنصف لابن جني ٣١١/١.

[٤] – أصول النحو – دراسة في فكر الأنباري ص١٥٥, وينظر القاعدة اللغوية والقراءات القرآنية: مقال الدكتور عمر رشيد السامرائي بمجلة العلوم الإسلامية العدد التاسع ص٢٩٨, ٢٩٩.

ويبدو أن الذي أنشأ هذا الظهور المبكر للقواعد النحوية هو غلبة الروح التعليمية في النحو العربي, ذلك أن طلاب اللغة كان أكثرهم من غير العرب, فكانت مسألة القياس, ووَضْعُ اللغة أسهلَ بكثير من محاولة الإحاطة باللغة, وحصر ما يمكن حصره منها عن طرق السماع, فالذي يبدو أن فكرة الغرض التعليمي من دراسة النحو قد عَجَّلَت وضعَ القواعدِ والمقاييسِ التي يحتاج إليها المتكلم؛ ليجعل كلامه موافقا لكلام العرب, وجاريا على ما توصل إليه من قواعد هذا الكلام, ولكن سرعان ما اكتشف غير واحد من العلماء السابقين أن كثيرا من القراءات القرآنية تخالف القواعد التي توصلوا إليها, فما كان منهم – والروح التعليمية تدفعهم– إلا أن حَكَّمُوا القياس, وأخذوا بالقواعد التي ثبتت عندهم ورجحوها على هذه القراءات مهما كانت درجة صحتها. [1].

موقف العلماء من معارضة النحاة للقراءات

لقد واجه النحاة الذين تعرضوا للقراءات طائفةً من صور النقد قديما وحديثاً, لأن كثيراً من العلماء شعر بخطأ المنهج الذي سار عليه هؤلاء النحاة, ولاسيما المتقدمين منهم, وهو إخضاع القراءات القرآنية ومادتها اللغوية لمقاييس النحاة وقواعدهم, وبذلك يكون الدرس النحوي قد حُرِمَ الاستفادة من هذه الثروة اللغوية التي هي أصل المصادر جميعاً في معرفة اللهجات العربية.

وفيما يلى طائفة من أقوال العلماء التي تؤكد وجود الفكرة عندهم والإحساس بها في مشاعرهم عبر القرون والأزمان.

- **قال ابن خالويه:** " فَإِنّي تَدَبْرتُ قراءةَ الأئمةِ السبعةِ مِن أَهلِ الأَمصارِ الخَمسةِ المعروفين بِصحةِ النَّقلِ وإتقَانِ الحِفْظِ المأمونين على تأديةِ الروايةِ واللفظِ, فرأيتُ كَلامَهم قَد ذَهَبَ في إعرابِ مَا انفردَ به مِن حَرْفِهِ مَذهبًا مِن مَذَاهِبِ العربية لا

[1] – ينظر السابق ص٢٩٩.

يُدْفَع, وَقَصَدَ من القِياسِ وجها لا يَمْنَع, فوافقَ باللفظِ والحكايةِ طريقَ النَّقلِ والرِّوَايةِ, غَيْرَ مؤثر للاختيارِ على واجبِ الآثارِ"[١].

- **وقال المهدوي** لما نقل قول سيبويه بأن أبا عمرو لم يكن يسكن (بَارِئُكُم)[٢], ونحوه, وإنما كان يختلس, فيظن من سمعه يختلس أنه أسكن[٣]: " وَليس قول سيبويه مما يُعَارضُ بِهِ رِوَايةَ الإسكانِ لثبوتِ الرِّوَايةِ, ولأنه مستعمل في كلامِ العَرَبِ"[٤]

- وفي سورة التوبة عند كلامه على (أئمة)[٥] قال: " وقد عاب سيبويه والخليل تحقيق الهمزتين, وجعلا ذلك من الشذوذ الذي لا يُعَوَّلُ عليه[٦], والقراء أحذق بنقل هذه الأشياء من النحويين, وأعلم بالآثار, ولا يلتفت إلى قول من قال: إن تحقيق الهمزتين في لغة العرب شاذ قليل, لأن لغة العرب أوسع من أن يحيط بها قائلُ هذا القول, وقد اجتمع على تحقيق الهمزتين أكثر القراء"[٧].

- **وقال ابن حزم** متعجبا من موقف النحاة من القراءات: " وَلَا عجبَ أعجبُ مِمَّن وجد لأمريء الْقَيْس أَو لزهير أَو لجرير أَو الحطيئة أو الطرماح أَو لأعرابي أسدي أو سلمي أَو تميمي أَو من سَائِر أَبنَاء الْعَرَب بَوَّالٍ على عَقِبَيْهِ لفظا فِي شعر أَو نثر جملَة فِي اللُّغَة وَقطع بِهِ وَلم يعْتَرض فِيهِ ثمَّ إِذا وجد لله تَعَالَى خَالق اللُّغَات

---

[١] – الحجة لابن خالويه ص٦١, ٦٢.

[٢] – من الآية (٥٤) من سورة البقرة, والقراءة بسكون الهمزة وقد سبق الحديث عنها.

[٣] – ينظر الكتاب ٢٠٢/٤.

[٤] – شرح الهداية للمهدوي ١٦٦/١.

[٥] – من الآية (١٢) من سورة التوبة.

[٦] – ينظر الكتاب ٥٥٢/٣, والمنصف ٥٢/٢.

[٧] – شرح الهداية للمهدوي ٣٢٦/١, ٣٢٧.

وَأَهْلهَا كلَاما لم يَلْتَفت إِلَيْهِ وَلَا جعله حجَّة وَجعل يصرفهُ عَن وَجهه ويحرفه عَن موَاضعه ويتحيل فِي إحالته عَمَّا أوقعه الله عَلَيْهِ "[1].

- **وقال القشيري** معقّباً على الزجاج لما عارض بعض القراءات: " ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين؛ لأن القراءاتِ التي قرأ بها أئمةُ القراء ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم تواتراً يعرفه أهل الصنعة, وإذا ثبت شيء عن النبي فمن رَدَّ ذلك فقد رَدَّ على النبي صلى الله عليه وسلم, واستقبح ما قرأ به, وهذا مقام محذور, لا تُقَلَّدُ فيه أئمة اللغة والنحو"[2].

وفي موطن آخر يقول: " قال قوم: هذا قبيح, وهذا محال؛ لأنه إذا ثبتت القراءة بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو الفصيح, لا القبيح"[3].

- **وقال الفخر الرازي:** " إِذَا جَوَّزْنَا إِثْبَاتَ اللُّغَةِ بِشِعْرٍ مَجْهُولٍ مَنْقُولٍ عَنْ قَائِلٍ مَجْهُولٍ، فَلَأَنْ يَجُوزُ إِثْبَاتُهَا بِالْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، كَانَ ذَلِكَ أَوْلَى... وَكَثِيرًا أَرَى النَّحْوِيِّينَ يَتَحَيَّرُونَ فِي تَقْرِيرِ الْأَلْفَاظِ الْوَارِدَةِ فِي الْقُرْآنِ، فَإِذَا اسْتَشْهَدُوا فِي تَقْرِيرِهِ بِبَيْتٍ مَجْهُولٍ فَرِحُوا بِهِ، وَأَنَا شَدِيدُ التَّعَجُّبِ مِنْهُمْ، فَإِنَّهُمْ إِذَا جَعَلُوا وُرُودَ ذَلِكَ الْبَيْتِ الْمَجْهُولِ عَلَى وَفْقِهِ دَلِيلًا عَلَى صِحَّتِهِ، فَلِأَنْ يَجْعَلُوا وُرُودَ الْقُرْآنِ بِهِ دَلِيلًا عَلَى صِحَّتِهِ كَانَ أَوْلَى "[4].

- **وقال الحريري** معقباً على المبرد حينما عارض قراءة محكمة: " وهَذِهِ مِن جُمْلَةِ سَقَطَاتِهِ, وعَظِيمِ هَفَوَاتِهِ, فَإِنَّ هَذهِ القراءةَ مِن السَّبْعَةِ المُتَوَاتِرَةِ, وقَدْ وَقَعَ فِي وَرْطَةٍ

---

[1] – الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم الأندلسي ١٠٧/٣, ١٠٨.

[2] – إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة المقدسي ٤١٢/١.

[3] – تفسير القرطبي ٢٥٢٩/٤

[4] – تفسير الرازي = مفاتيح الغيب للفخر الرازي أو التفسير الكبير ١٩٣/٣.

وقع في مثلها بعضُ النحاة, بناءً على أن القراءات السبع عندهم غير متواترة, وأنه يجوز أن يقرأ بالرأي, وهو مذهب باطل, وخيال فارغ"[١].

- **وقال ابن المُنَيِّر:** " وليس غَرضُنَا تصحيحَ القراءةِ بقواعدِ العربيةِ, بَل تَصحيحَ قَواعدِ العربيةِ بالقراءةِ"[٢].

- **وقال ابن الحاجب:** " إذا اختَلفَ النَّحويونَ والقُرَّاءُ كَانَ المَصِيرُ إِلى القُرَّاءِ أَولَى لَأَنَّهم نَاقِلونَ عَمَّن ثَبَتَتْ عِصْمَتُهُ من الغَلَط، ولأنَّ القِرَاءَةَ ثبتت تَوَاتُرًا وما نقله النحويون فآحَاد، ثُمَّ لو سُلِّمَ أنَّ ذَلِك ليس بِمُتَوَاتِرٍ فالقرَّاءُ أعدلُ وأكثرُ فالرجوعُ إليهم أَولَى وَأيضًا فَلَا يَنْعَقدُ إجماعُ النَّحويين بِدُونِهم لأنَّهم شَاركُوهُم في نَقْلِ اللغة، وَكَثير مِنْهُم مِن النَّحوِيينَ. "[٣].

- **وقال ابن تيمية:** " ولم يُنكرْ أحدٌ من العلماءِ قراءةَ العشرةِ, ولكنْ مَن لَم يَكنْ عَالمًا بها, أو لم تثبت عنده.... فليس له أن يقرأ بما لا يعلمه, فإن القراءة سُنَّةٌ يأخذها الآخرُ عن الأولِ, ولكن ليس له أن يُنكرَ عَلى مَن عَلِمَ مَا لَمْ يَعْلَمْهُ مِن ذَلِكَ"[٤].

- **وقال أبو حيان:** " وَلَسْنَا مُتَعَبَّدِينَ بِقَوْلِ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ وَلَا غَيْرِهِمْ مِمَّنْ خَالَفَهُمْ، فَكَمْ حُكْمٍ ثَبَتَ بِنَقْلِ الْكُوفِيِّينَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ لَمْ يَنْقُلْهُ الْبَصْرِيُّونَ، وَكَمْ حُكْمٍ ثَبَتَ بِنَقْلِ الْبَصْرِيِّينَ لَمْ يَنْقُلْهُ الْكُوفِيُّونَ "[٥].

---

[١] – درة الغواص ص٩٥.

[٢] – الانتصاف على الكشاف ٤٢/٢.

[٣] – غيث النفع في القراءات السبع ص١٥٢.

[٤] – ينظر منجد المقرئين ص١٢٩.

[٥] – البحر المحيط ١٥٦/٣.

- **وقال الدماميني:** " لا يَكونُ نقلُ القرَّاءِ أَقَلَّ مِن نَقْلِ نَاقِلِي العربيةِ والأشعارِ والأقوالِ, فكيف يُطْعَن فيما نَقلَه الثقاتُ بأنَّه لم يَجيءْ مثلُه؟ وَلَو نَقلَ نَاقلونَ عن مجهولِ الحالِ لَقَبِلُوه, فَقَبُولِ هَذَا أَوْلَى"[1].

- **وقال ابن الجزري** منكرا على هؤلاء النحاة: " أنيَّ يسعهم إنكار قراءة تواترت واستفاضت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا نويس لا اعتماد عليهم حملوا على ما علموا من القياسات, وظنوا أنهم أحاطوا بجميع لغات العرب, أفصحها وفصيحها, حتى لو قيل لأحدهم شيء من القرآن على غير النحو الذي أنزله الله يوافق قياساً ظاهراً عنده, –ولم يقرأ أحد بذلك – لقطع له بالصحة, ولو أنه سئل عن قراءة لا يعرف لها قياساً لأنكرها, ولقطع بشذوذها"[2].

- **وقال السيوطي:** " فَكُلَّ مَا وَرَدَ أَنَّهُ قُرِئَ بِهِ جَازَ الاحتِجَاجُ بِهِ فِي العَرَبِيَّةِ, سَواءَ أَكَانَ مُتَوَاتِراً, أَمْ آحَادَاً, أَمْ شَاذَاً"[3].

هذا هو موقف العلماء من أمر النحاة في العصور الخوالي, أما في العصر الحاضر فنجد أيضا من يثور عليهم لتعصبهم للقواعد النحوية ضد القراءات القرآنية, وسأكتفي هنا بنصين: أحدهما لأستاذنا الفاضل الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة، يقول فيه:

"هذه الحملة الآثمة استفتح بابها، وحمل لواءها نحاة البصرة المتقدمون، ثم تابعهم غيرهم من اللغويين والمفسرين ومصنفي القراءات، ويؤسفني أن أقول:إن كتب النحو اللغة والتفسير وغيرها قد تضمنت نصوصا كثيرة في الطعن على أئمة القراء الذين

---

[1] – نقلا عن نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها وتكوينها للدكتور/ أحمد مكي الأنصاري بمجلة مجمع اللغة العربية العدد السابع والخمسين ١٩٨٥, ص٦٩.

[2] – منجد المقرئين لابن الجزري ص٢٤١.

[3] – الاقتراح للسيوطي ص٩٦, ٩٧.

تواترت قراءاتهم في السبع، والذين ارتضت الأمة الإسلامية قراءاتِهم فركنوا إليها، وعوَّلوا عليها"[1]

والنص الآخر للدكتور أحمد مكي الأنصاري يقول فيه:" ماذا عليهم لو أجازوا هذه القراءات, كما أجازها الفريق المعتدل من النحاة؟ ماذا عليهم لو سلموا بالوارد من الشواهد, وعَدَّلُوا القواعدَ بحيث تشمل جميعَ النصوص الواردة, وجعلوها قسمين: كثيرة وأكثر, أو كثيرة وقليلة, إلى آخر ما هنالك من تقسيمات علمية منهجية تتيح للوارد من الشواهد أن يدخل في القاعدة, ويندرج تحتها, ويستظل بلوائها وسمائها, دون أن يجرحوا هذه القراءاتِ السبعيةَ, وغيرَها من القراءات؟"[2].

– وعلي عكس ما ورد في النصين السابقين يرى الدكتور إبراهيم رفيدة: أن هؤلاء النحاة كانوا ذوي نَظَرٍ وفِكْر ومنهج ساروا عليه في مراحلَ فكريةٍ وزمنيةٍ معينةٍ كانت تسمح بهذا النوع من النقد، وكان عملُهم يكمل بعضه بعضا حتى استقر الفكر النحوي على عدم المساس بالقراءات كما استقر على الأصول التي وضعها الأقدمون في الاحتجاج بها وقوة الحكم النحوي الذي يستند على الكثير الشائع فيها وفي غيرها من كلام العرب، وعلى ذلك فلا ينبغي لأحد أن يجعلهم آثمين أو طغاة بل هم مجتهدون يخطئون ويصيبون،والمخطئ له أجر والمصيب له أجران"[3].

أما الدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب فيرى أن ما مارسه النحاة من نقد لبعض القراءات في ضوء معاييرهم النحوية إنما كان محاولة منهم لحماية القرآن الكريم, وحمله على أحسن الوجوه وأوفقها في العربية؛ بناءً على ضوابطهم:

– القرآن إنما يُحْمَلُ على أشرفِ المذاهب.

– ولا ينبغي أن يُحْمَلَ كتابُ الله على الشذوذ.

---

١ – دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول ١٩/١.

٢ – الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين ص (هـ) من المقدمة.

٣ – النحو وكتب التفسير ١١٣٢/٢.

– ولا ضرورةَ في القرآن.

ولا وجه لأن يتخذ هذا النقد ذريعة لجعل النحاة أعداءً للقراءات, أو وصفهم بأنهم طغاة, أو أن هذا النقد نتيجة صراع بين القراء والنحاة الذين جعلوا من أنفسهم رقباء على الأمة وأهلها, وبمرور الأيام قَوِيَ نفوذهم واشتدت وطأتُهُم فأصبحوا المُشَرِّعينَ والمقننين في الحقل اللغوي وحدهم, لا يلوون على شيء, ولا يأبهون حتى جاءوا إلى قراءات القرآن الكريم فنالوا منها ومن أصحابها, وأخضعوها لقواعدهم وقوانينهم؛ لأنهم أصحاب معايير ومقاييس, واستطاعوا بسلطانهم وسطواتهم أن يسيطروا على حقل الدراسات القرآنية, فضيقوا وحجروا وأوَّلوا, واجترءوا وتطاولوا على القراءات السبعية وما فوقها"[١].

وهذا – في نظر الدكتور الخطيب– غيرُ دقيق؛ لأن الفكر النحوي إنما بُنِيَ على القرآن الكريم وقراءاته المتعددة, وما يبديه علماؤنا أمثال الخليل وسيبويه والفراء وغيرهم من رأي في بعض أوجه القراءات يجب أن ينظر إليه على أنه اجتهاد ممن يملكه وله الحق فيه وفق أصول ارتضوها, وضوابط بنوا عليها نقدهم, وعليه فيجب أن يعالج نقد النحاة للقراءات في إطاره التاريخي, فقد بدأ هذا النقد في وقت لم تكن القراءات فيه قد تمايزت تواتراً وشذوذاً, حتى يقال: إن النحاة قد أنكروا قراءة متواترة أو ردوها. [٢]

ولا بأس أن نأخذ بهذا الرأي, حتى لا يكون نقد القراءات منفذاً لدي المستشرقين للهجوم عليها والنيل منها, على نحو ما فعله (جولد تسهير) في نقد القرآن الكريم, استناداً على نقد المبرد لبعض القراءات[٣].

---

[١] – ضوابط الفكر النحوي د/ محمد عبد الفتاح الخطيب ٢١٧/١, ٢١٨, وينظر الصراع بين القراء والنحاة د/ أحمد علم الدين الجندي بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة, العدد (٣٣) ص١٦٠.

[٢] – ينظر ضوابط الفكر النحوي ٢١٨/١.

[٣] – ينظر السابق نفسه

المبحث الثاني
قراءات قرآنية عارضها النحاة

سكون حركة ضمير الغائب المتصل

قال تعالى:{**وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا**} [١]

قرأ أبو عمرو, وحمزة, وعاصم: (يُؤَدِهْ) بكسر الدال, وسكون الهاء في الحرفين[٢]

وقال تعالى:{**قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ**} [٣]

قرأ أبو عمرو, وحمزة, وعاصم: (أَرْجِهْ) بكسر الجيم, وسكون الهاء[٤]

والهاء في الموضعين ضمير الغائب المتصل, والكوفيون يسمونها (هاء الكناية)[٥], وهذه الهاء أصلها الضم, كـ (ضَرَبَهُ), و (عِنْدَهُ), و (لَهُ), وتُكْسَرُ بَعْدَ الكَسْرَةِ, نحو (مَرَّ بِهِ), و(لَمْ يُعْطِهِ), وبعد الياء الساكنة, نحو (فِيْهِ), و (عَلَيْهِ), و (يَرْمِيهِ), وقد عدل عن الضم إلى الكسر, إتباعاً للكسرة, والياء[٦]

---

[١] – سورة آل عمران, الآية (٧٥).

[٢] – ينظر السبعة لابن مجاهد ص ٢١٠, ٢١١.

[٣] – سورة الأعراف, الآية (١١١).

[٤] – ينظر السبعة ص٢١٠, ٢١١, والنشر ٣٠٥/١, والاتحاف ٤٨٢/١.

[٥] – ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٣, والمصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري د/ عوض حمد القوزي ص١٧٤.

[٦] – ينظر الكتاب ١٩٥/٤, وشرح الكافية للرضي ١١/٢, وإملاء ما من به الرحمن ١٤٠/١, وارتشاف الضرب ٩١٧/٢, والمساعد ٩١/١, والهمع ١٩٦/١.

أما إسكان هذه الهاء؛ كما جاء في (يُؤَدِهْ) و (أَرْجِهْ) فقد تَوَقَّفَ عنده بعض النحويين, فمنهم من وصفه بالخطأ, ومنهم من وصفه بالغلط البين, ومنهم من خصه بالضرورة الشعرية.

قال الفراء: " كان الأعمش, وعاصم يجزمان الهاء في (يُؤَدِهْ), و **(نُوَلِّهْ مَا تَوَلَّى)**[1], و (أَرْجِهْ وَأَخَاهُ), و (خَيْرِاً يَرَهْ)[2], و **(شَرَّاً يَرَهْ)**[3]... ظنوا أن الجزم في الهاء, وإنما هو فيما قبل الهاء, فهذا, وإن كان تَوَهُمَاً خَطَأ"[4]

وقال: " ومما نرى أنهم أُوهِمُوا فيه قوله: {نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهْ جَهَنَّمَ} ، ظنوا – والله أعلم– أن الجزم في الهاء, والهاء في موضع نصب, وقد انجزم الفعل قبلها بسقوط الياء منه"[5]

وقال الزجاج: " وهذا الإسكانُ الذي حكى عنه هؤلاء غلطٌ بَيّنٌ, لا ينبغي أن يُقرأَ به؛ لأنَّ الهاءَ لا ينبغي أن تُجْزَمَ, ولا تُسَكَّنَ في الوصلِ, إنَّما تُسَكَّنُ في الوقف"[6]

---

[1] – سورة النساء, الآية (١١٥), وينظر السبعة ص٢١٠, والإتحاف ٥٢٠/١.

[2] – سورة الزلزلة, الآية (٧).

[3] – سورة الزلزلة, الآية (٨), والقراءة بسكون الهاء في (يره) في الآيتين منسوبة لعاصم, كما جاء في السبعة لابن مجاهد ص٦٩٤.

[4] – معاني القرآن للفراء ٢٢٣/١.

[5] – معاني القرآن للفراء ٧٥/٢, ٧٦, والفراء يريد هنا قراءة اسكان الهاء في (نوله , نصله), وهي قراءة أبي عمرو, وعاصم, وحمزة. ينظر السبعة ص٢١٠, والإتحاف ٥٢٠/١.

[6] – معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٣٢/١.

وقال: " فأما من قرأ (أَرْجِهْ) بإسكان الهاء فلا يعرفها الحُذَّاقُ بالنَّحوِ, ويزعمون أن هاء الإضمار اسم لا يجوز إسكانُها, وزعم بعضُ النحويين أن إسكانَها جائز, وقد رُوِيَتْ – لعمري– في القراءة, إلَّا أنَّ التحريكَ أكثرُ وأجودُ"[١]

وقال النحاس: " فَأمَّا إسكانُ الهاء فلا يجوزُ إلا في الشعر عند بعض النحويين, وبعضهم لا يجيزه, وأبو عمرو أجلُّ من أن يَجُوزَ عليه مثلُ هذا, والصحيحُ أنَّهُ كان يَكِسرُ الهاءَ"[٢]

وما قاله هؤلاء النحاة تجاه ظاهرة إسكان هاء الضمير لا يُلْتَفَتُ إليه؛ لأن القراءة التي جاءت عليها قراءةٌ متواترةٌ, وكفي أنَّها منقولةٌ عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء, وهو أحد القراء السبعة المشهورين, وكان أوسعَ النَّاسِ علماً بكلام العرب ولغاتها, وغريبها, ولم يكن ليذهبَ عنه جوازُ مثلِ هذا.[٣]

يضاف إلى هذا أن إسكان هاء الضمير المتصل لغةٌ ثابتةٌ ومسموعةٌ, حفظها الأئمة الأعلام, كالكسائي, فقد حكي عن أعراب بني عقيل, وبني كلاب أنهم يقولون: **{إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهْ لَكَنُودٌ}**[٤] بسكون الهاء وكسرها من غير إشباع, ويقولون: "لَهْ مَالٌ, وَلَهُ مَالٌ" بالإسكان.[٥]

وذكر أبو الحسن الأخفش أنَّها لغةٌ محكيَّةٌ عن أَزْدِ السَّرَاة[٦], ومما جاء عليها قول الشاعر:

---

[١] – السابق ٣٦٥/٢.

[٢] – إعراب القرآن للنحاس ٣٨٨/١.

[٣] – ينظر البحر المحيط ٢٢١/٣, وطبقات النحويين واللغويين ص٢٨, والإتحاف ٤٨٢/١.

[٤] – سورة العاديات, الآية (٦).

[٥] – ينظر معاني القرآن للكسائي ص٢٥٨, والبحر المحيط ٢٢١/٣, ٢٢٢, واللسان (ها).

[٦] – ينظر معاني القرآن للأخفش ٢٧/١, ٣٠٨/٢, والمحتسب ٢٤٤/١.

ظَلْتُ لَدَى البَيْتِ العَتِيقِ أُخِيلُه ومِطْوايَ مُشْتاقانِ لَهْ أَرِقانِ [1]

بإسكان الهاء في (لَهُ).

وقوله:

وَأَشْرَبُ المَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ إِلَّا لِأَنَّ عُيُونَهْ سَالَ وَادِيهَا [2]

بإسكان هاء الضمير في (عُيُونَهْ).

ومع أن الفراء قد رمى مَنْ قرأ بإسكان هاء الضمير بالتوهم نجده يوجه القراءة بأنها لغة ثابتة لبعض العرب, تجزم في الوصل والقطع.

يقول: " إنَّ من العرب من يَجزمُ الهاءَ إذا تَحَرَّكَ ما قبلها, فيقول: ضَرَبْتُهُ ضَرْباً شَدِيداً" ويقول: " وقوله: (أَرْجِهْ وَأَخَاهُ), جاء التفسير: احبسهما عندك, ولا تقتلهما, والإرْجَاء, تأخير الأمر, وقد جَزَمَ الهاءَ حمزةُ, والأعمشُ, وهي لغةٌ للعرب, يقفون على الهاء المُكَنَّى عَنَّها في الوصل إذا تحرك ما قبلها, أنشدني بعضهم:

أَنْحَى على الدَّهْرُ رِجْلًا وَيَدَا

يُقْسِمُ لَا يُصْـــلِحُ إِلَّا أَفْسَدَا

فَيُصْلِحُ اليَوْمَ وَيُفْـسِدُهْ غَدَا[1]

---

[1] – البيت من بحر الطويل, وقائله عمرو بن أبي عمارة, وهو في معاني القرآن للأخفش ٢٧/١, والمقتضب ٤٠٢/١, والمسائل العسكريات للفارسي ص١٣١, والخصائص ١٢٨/١, وشرح الكافية للرضي ١١/٢, ورصف المباني ص١٦, والخزانة ٤٠١/٢.

[2] – البيت من بحر البسيط, وقائله مجهول, وهو في الخصائص ٣٧١/١, والمحتسب ٢٤٤/١, ورصف المباني ص١٦, وشرح الهداية للمهدوي ٢٢٤/١, والمقرب ٢٠٤/٢, والاقتراح ص٢٥.

وكذلك بهاء التأنيث, فيقولون هذا طَلْحَهْ قَد أَقْبَلَ, جزمٌ"[٢].

وكان ينبغي أن يحمل الفراءُ القراءةَ على هذه اللغة مباشرةً, دون تشكيك فيمن قرءوا بها, وأنهم ربما توهموا خطأ أن الجزم على الهاء, لا على ما قبلها.

ووجه هذه اللغة – كما يرى المهدوي – أن هاء الإضمار تشبه ياء المتكلم من حيث كانت كل واحدة منهما ضميرا فأسكنوها؛ تشبيها بياء المتكلم.[٣]

وذهب بعضهم إلى أن الفعل لما كان مجزوما, وحلت الهاء محل لامه, جرى عليها ما يجري على لام الفعل من السكون للجزم, ووصف السمين هذا الوجه بأنه غير سديد[٤]

وذهب آخرون إلى أن هاء الضمير سكنت؛ إجراءً للوصل مجرى الوقف, وهو باب واسع, أجازه كثير من النحاة؛ لوروده كثيراً في القرآن الكريم.

قال ابن مالك: "وَرُبَّمَا أُجْرِيَ مُجْرَاه اختياراً"[٥]، وقال في الألفية:

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرَاً وَفَشَا مُنْتَظِماً

وقال ابن عقيل: " قد يُعْطَى الوَصْلُ حُكْمَ الوَقْفِ, وذلك كَثِيرٌ فِي النَّظْمِ, قَليلٌ فِي النَّثْرِ"[٦]

ومثاله اختياراً قوله تعالى: **{لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ}**[١], وقوله عز وجل:**{فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ}**[٢]

---

[١] – الأبيات من بحر الرجز، لم أعثر على اسم قائلها, ينظر:في الشعر والشعراء لابن قتيبة ١/١٠٥.

[٢] – معاني القرآن للفراء ١/٣٨٨, وينظر البحر المحيط ٣/٢٢١.

[٣] – ينظر شرح الهداية للمهدوي ١/٢٢٥.

[٤] – ينظر الدر المصون ٣/٢٦٢.

[٥] – شفاء العليل للسلسيلي ٣/١٣٤.

[٦] – شرح ابن عقيل ٢/٥١٩.

أثبت الهاء في الوصل؛ إجراءً له مُجَرى الوَقفِ.[٣]، وقد استحسن السمين الحلبي هذا الوجه, معللاً ذلك بوروده كثيرا في القرآن الكريم.[٤]

والأولى أن يُحْمَلَ إسكانُ هاء الضمير في القراءة المذكورة على أنَّهُ لغةٌ ثابتةٌ لبعض العرب برواية الثقات مثل الكسائي والفراء والأخفش, والغرض منه التحقيق؛ وهذا ما أشار إليه ابن خالويه إذ قال: " لمَّا اتَّصلتْ الهاءُ بالفعل صارتْ معه كَبَعْضِ حروفه, ولم يَنْفَصلْ منه, وكان كالكلمة الواحدة, خَفَّفَه بإسكان الهاء"[٥].

وبناء على ذلك فلا وجه لتخطئة القراءة, أو التشكيك فيمن قرأ بها؛ لصحتها سنداً ورواية.

مجيء اسم " كان " نكرة وخبرها معرفة

قال تعالى:{**وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ**}[٦]

قرأ الجمهور: (صَلَاتُهُمْ) بالرفع, اسماً لـ (كان), و (مُكَاءً وَتَصْدِيَةً) بالنصب خبراً لها[٧].

---

[١] – سورة البقرة, الآية (٢٥٩), قرأ بإثبات الهاء وصلا ووقفا ابن كثير, ونافع, وعاصم, وأبو عمرو, وابن عامر, ينظر السبعة لابن مجاهد ص١٨٨, ١٨٩.

[٢] – سورة الأنعام, الآية (٩٠) وينظر السابق نفسه.

[٣] – ينظر الهمع ٤٠١/٣.

[٤] – ينظر الدر المصون ٥٦٣/٢, ٢٦٢/٣.

[٥] – الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص١١٠, تحقيق عبد العال سالم مكرم ط دار الشروق, بيروت ١٩٨١, ١٤٠١هـ.

[٦] – سورة الأنفال, الآية (٣٥).

[٧] – ينظر السبعة لابن مجاهد ص٣٠٥, وإعراب القرآن للنحاس ١٨٦/٢.

وقرأ عاصم في رواية شعبة والأعمش: (صَلَاتَهُمْ) بالنصب, خبراً لـ (كان) مقدماً, و(مُكاءٌ وتصديةٌ) بالرفع؛ اسماً لـ (كان) مؤخراً[١].

وقد عارض هذه القراءةَ كثيرٌ من النُّحاةِ, فمنهم من وصفها بأنَّها شَاذَّةٌ, ومنهم من وصفها بالضعف, أو غير ذلك من الأوصاف التي لا تليق بها.

قال النَّحاسُ: " قال أبو حاتم: قال هارون: وبلغني أن الأعمش قرأ: (وَمَا كَانَ صَلَاتَهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءٌ وَتَصْدِيَةٌ), قال أبو جعفر: قد أجاز سيبويه مثلَ هذا على أنَّهُ شَاذٌّ بعيدٌ؛ لأنَّهُ جعل اسم (كان) نكرةً, وخبرها معرفة" [٢]

وقال الفارسي: " الوجه: الرفع في قوله جل وعز: (صَلَاتُهُمْ)؛ لأَنَّهُ معرفةٌ, والمعرفةُ أولى بأَنْ يكون المُحَدَّثُ عنها من النكرة؛ لأنَّ النَّكِرةَ شَائِعةٌ, غيرُ مُخْتَصَّةٍ, فتلتبس, ولا تختص, لما فيها من الشياع, فكرهوا أن يقربوا باب لبس "[٣]

وقال مكي بن أبي طالب: " وقرأ الأعمش: (وَمَا كَانَ صَلَاتَهُمْ) بالنصب, (إِلَّا مُكَاءٌ وَتَصْدِيَةٌ) بالرفع, وهذا لا يجوز إلا في الشعر عند الضرورة؛ لأن اسم (كان) هو المعرفة, وخبرها هو النكرة في أصول الكلام؛ لأنك إنما تخبر عن معرفة بخبر ما"[٤]

وقال أبو البقاء العكبري: " الجمهور على رفع (الصَّلاة), ونصب (المُكَاء), وهو ظاهر, وقرأ الأعمش بالعكس, وهي ضعيفة"[٥]

---

[١] – ينظر السابقان أنفسهما, ومختصر ابن خالويه ص٤٩, والمحتسب لابن جني ٢٧٨/١.

[٢] – إعراب القرآن للنحاس ١٨٦/٢.

[٣] – الحجة للفارسي ١٤٤/٤.

[٤] – مشكل إعراب القرآن لمكي ٣٤٦/١.

[٥] – إملاء ما من به الرحمن للعكبري ٦/٢, وينظر إعراب القراءات الشواذ له ٥٩٢/١.

وقال الهمذاني: " وهذه القراءة ضعيفة؛ لأنه جعل اسم (كان) نكرة, وخبرها معرفة, وهو قليلٌ شَاذٌّ, وأكثرُ ما يَأْتِي ذلك في النَّظْمِ دون النثر" [1]

وقال أبو حيان: " وخَطَّأَ قَوْمٌ, مِنْهُم الفَارِسيُّ[2] هذه القراءةَ؛ لجعلِ المعرفةِ خبراً, والنكرةِ اسماً, قالوا: ولا يَجُوزُ ذلك إلا في ضرورةٍ"[3]

ومن خلال النصوص السابقةِ يَتَضِحُ أَنَّ سببَ تخطئةِ هذه القراءةِ هو مجيء اسم (كان) نكرة, وخبرها معرفة, وجمهور النحويين لا يجيزون ذلك إلا في الشعر؛ لأنه موضع ضرورة, وذلك كما في قول الشاعر:

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَ لاَ يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعَا [4]

فـ (موقف) اسم (يَكُ), و (الوَدَاعَا) خبر, وهو معرفة.

ومنه قوله:

كأنَّ سلافةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مزاجَهَا عَسلٌ ومَاءُ [5]

فـ (مِزاجَهَا) خبر لـ (كان), وهو معرفة, و (عَسَلٌ) اسمها, وهو نكرة وقوله:

---

[1] – الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمذاني ٢٠٤/٣.

[2] – ينظر الحجة للفارسي ١٤٤/٤.

[3] – البحر المحيط ٣١٥/٥.

[4] – البيت من بحر الوافر, وهو للقطامي في ديوانه ص٣١, والكتاب ٢٤٣/٢, والمقتضب ٩٤/٤, وشرح المفصل ٩١/٧, ولسان العرب (ضبع), ومغني اللبيب ص٥٩١, والخزانة ٣٦٧/٢.

[5] – البيت من بحر الوافر, وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص٧١, والكتاب ٤٩/١, والمقتضب ٩٢/٤, والمحتسب ٢٧٩/١, وشرح المفصل ٩٣/٧, ولسان العرب (سبأ), ومغني اللبيب ص٥٩١, والأشباه والنظائر ٢٩٦/٢, والخزانة ٢٢٤/٩, ٢٣١.

بِمَكَّةَ حِنْطَةٌ بُلَّتْ بِمَاءٍ يَكُونُ إِدَامَهَا لَبَنٌ حَلِيبُ [1]

فالشاعر جعل (إِدَامَهَا) وهو معرفة خبر لـ (كان), و (لَبَنٌ) خبراً لها, وهو نكرة, وذلك مراعاة للضرورة الشعرية.

وفي هذه الظاهرة يقول سيبويه: " واعلم أَنَّهُ إذا وَقَعَ في هذا البابِ نكرةٌ ومعرفةٌ, فالذي تُشتَغَلُ به (كان) المعرفة؛ لأنَّه حَدُّ الكلامِ؛ لأنَّهُمَا شيءٌ واحدٌ[2], وليس بمنزلة قولك (ضَرَبَ رَجُلٌ زَيْدَاً)؛ لَأَنَّهُمَا شيئان مختلفان, وهما في (كان) بمنزلتهما في الابتداء, إذا قلت: (عبَدُ اللهِ مُنْطَلِقٌ), تبتدأ بالأعرف, ثم تذكر الخبر, وذلك قولك (كَانَ زَيدٌ حَلِيمَاً), و (كَانَ حَلِيماً زَيدٌ), لا عليك, أَقَدَّمتَ أَم أَخَّرتَ...., ولا يُبدأُ بما يكون فيه اللبس, وهو النكرة, ألا ترى أنك لو قلت: (كَانَ إنسانٌ حَليماً), أو (كَانَ رجلٌ مِنطلقاً), كنت تُلْبِس؛ لأَنَّهُ لا يُستَنكرُ أن يكون في الدنيا إنسانٌ هكذا, فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس, ويجعلوا المعرفةَ خبراً لِمَا يكونُ فيه هذا اللبسُ, وقد يجوزُ في الشِّعرِ, وفي ضَعفِ الكَلَامِ"[3]

ويقول المبرد: " اعلم أنه إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة, فالذي يجعل اسم (كان) المعرفة؛ لأن المعنى على ذلك؛ لأنه بمنزلة الابتداء والخبر, كما وصفت لك, ألا ترى أنك لو قلت: (كَانَ رَجُلٌ قَائِمًا), و (كانَ إِنسَانٌ ظَرِيفَاً) لم تفد بهذا معنى؛ لأن

---

[1] – البيت من بحر الوافر, ولم أقف على اسم قائله, واستشهد به ابن عصفور في: ضرائر الشعر ص٢٩٦, ٢٩٧.

[2] – أي: إذا قلت: كانَ زَيدٌ قَائِمًا, فالوجه رفع (زيد) المعرفة, ونصب (قائماً)؛ لأن حد الكلام أن تخبر عمن يعرف بما لا يعرف, ولا يحسن أن تقول: كان قائم زيداً.

[3] – الكتاب ٤٧/١, ٤٨.

هذا مما يَعلمُ الناسُ أنه قد كان, وأنه مما يكون, وإنما وضع الخبر للفائدة, فإذا قلت: (كَانَ عَبدُ الله), فقد أَلْقَيتَ إلى السامعِ اسماً يعرفه, فهو يتوقع ما تخبره عنه, ..., و اعلم أن الشعراء يضطرون, فيجعلون الاسم نكرةً, والخبر معرفةً, وإنما حملهم على ذلك معرفتُهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيءٍ واحدٍ"[١]

وقال ابن جني: " لسنا ندفع أنَّ جَعْلَ اسمِ (كان) نكرةً, وخبرَها معرفةً قبيحٌ, فإنَّما جاءت منه أبيات شاذَّةٌ, وهو في ضرورة الشعر أعذرُ, والوجهُ اختيار الأفصحِ الأعربِ"[٢]

وخالف الزجاج والجمهور فأجازوا وقوع اسم (كان) نكرةً, وخبرَها معرفة, اعتماداً على قوله تعالى:**{أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ}** [٣]" برفع (آية), و (تكن) بالتاء[٤], إذا جعل (آية) اسم (تَكُن), و (أَنْ يَعْلَمَهُ) خبرها[٥].

وقد رَدَّ عليه المهدوي ذلك, وخَرَّجَ القراءة على أن يكون اسم (تكن) مضمرا فيها بمعني القصة, و (أَنْ يَعْلَمَهُ) مبتدأ, و (آية) خبره, والجملة خبر (تكن), أو (آية) اسم (تكن), و (لهم) خبرها, و (أَنْ يَعْلَمَهُ) بدل, أو خبر لمبتدأ محذوف, أي: هي أن يعلمه, أو (تكن) هنا تامة, و (لهم) متعلق بها, و (آية) فاعلها, و (أَنْ يَعْلَمَهُ) بدل من

---

[١] – المقتضب للمبرد ٤/٨٨, ٩١.

[٢] – المحتسب ١/٢٧٩.

[٣] – سورة الشعراء, الآية (١٩٧).

[٤] – هذه القراءة منسوبة إلى ابن عامر, ينظر السبعة ص٤٧٣, والتيسير ص١٦٦.

[٥] – ينظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/٢٨٠.

(آيـة), أو خبـر لمبتدأ محـذوف, والتقـدير: أو لـم يحـدث لهـم علامـةُ علـمِ علمـاءِ بنـي إسرائيل.[1]

وتبع الزَّجاجَ في ذلك ابنُ مالكٍ, فأجاز أن يخبر بمعرفة عن نكرة في باب (كان) في الاختيار يقول في شرح التسهيل: " ولما كان المرفوع هنا مُشَبَّهًا بالفاعل, والمنصوب مُشَبَّهًا بالمفعول جاز أن يغني هنا تعريفُ المنصوبِ عن تعريفِ المرفوعِ, كما جاز ذلك في باب الفاعل, لكن بشرط الفائدة, وكونُ النكرةِ غيرَ صفةٍ محضةٍ"[2]

واستشهد ابن مالك بالبيتين الأولين, وذكر أن الشاعرين مختاران, وليسا مضطرين؛ لأن الأول يستطيع أن يقول: (وَ لاَ يَكُ مَوْقِفي مِنْكِ الْوَدَاعَا),أو (وَ لاَ يَكُ مَوْقِفنا مِنْكِ الْوَدَاعَا) ويكون (موقفي أو موقفنا) هو الاسم المعرفة المرفوع, و(الوداعا) هو الخبر المنصوب, ويستطيع الثاني أن يرفع (مزاجها) على الابتداء, و (عَسَلٌ وَمَاءٌ) خبر, وتكون الجملة خبرا لـ (يك), واسمها ضمير الشأن[3].

أما ابن جني فقد حاول – على الرغم من تقبيحه أن يكون اسم (كان) نكرة, وخبرها معرفة, وحكمه على مثل هذا السلوك اللغوي بأنه شاذ, ولا يكون إلا في الضرورة– إيجاد مخرج لهذه القراءة, تمثل في أمرين:

الأول: أن (المُكَاءَ والتَّصْدِيَة) جنسان؛ لأنهما مصدران, ومعرفة الجنس قريبة من نكرته, ونكرته قريبة من معرفته, أي: أن تعريف الجنس وتنكيره متقاربان؛ إذ لا فرق بين قولك: (شَرِبتُ عَسَلاً), و (شَرِبتُ العَسَلَ).

---

[1] – ينظر شرح الهداية للمهدوي ٤٥١/٢, والبيان للأنباري ٢١٧/٢, والفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني ٦٩/٥, ٧٠, وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ١٧٠/٢, ومغني اللبيب ص٥٩١, والدر المصون ٥٥٣/٨.

[2] – شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٦/١.

[3] – ينظر السابق نفسه.

يقول ابن جني: " اعلم أَنَّ نَكِرَةَ الجنسِ تُفيدُ مُفادَ معرفته, ألا ترى أنك تقول: (خَرَجتُ فَإِذَا أَسَدٌ بِالبَابِ), فتجد معناه معني قولك: (خَرَجتُ فَإِذَا الأَسَدُ بِالبَابِ), لا فرق بينهما في الموضعين, لا تريد أسداً واحداً معيناً, وإنَّما تريد: خرجت فإذا بالباب واحد من هذا الجنس, وإذا كان كذلك جاز هنا الرفع في (مُكَاء وتَصْدِيَة) جوازا قريباً, حتى كأنه قال: (وَمَا كَانَ صَلَاتَهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا المُكَاءُ وَالتَّصْدِيَةُ), أي: إلا هذا الجنس من الفعل"[١]

وهذا يقرب من المعرف بـ (أل) الجنسية, حيث وُصِفَ بالجملة, كما يوصف بها النكرة, كما في قوله تعالى:**{وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ}** [٢], وقول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئيمِ يَسُبُّني فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعنيني [٣]

فجملة (نسلخ) صفة لـ (الليل), وجملة (يَسُبُّني) صفة لـ (اللئيم)[٤], وكل من (الليل), و(اللئيم) مقرون بـ (أل) الجنسية, فكلاهما قريب من النكرة.[١]

---

[١] – المحتسب لابن جني ٢٧٩/١.

[٢] – سورة يس, الآية (٣٧).

[٣] – البيت من بحر الكامل, وهو لشمر بن عمرو الحنفي في الكتاب ٢٤/٣, والخصائص ٣٣٨/٢, والأزهية ص٢٦٣, والصاحبي في فقه اللغة ص٢١٩, وجواهر الأدب ص٢٠٧.

[٤] – ويجوز أن تكون جملة (يَسُبُّني) حالاً, ورجح الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد كونها صفة, لأن هذا يلتئم معه المعنى المقصود, فالشاعر يريد أن يمتدح بالوقار, وأنه يتحمل شدة الأذى, وهذا يتم له إذا جعل (اللئيم) منعوتا بجملة (يَسُبُّني)؛ إذ يصير المعنى أنه يمر على اللئيم الذي من عادته أن يسبه وينال منه, ولا يتأتي

الثاني: أن اسم (كان) في القراءة (مُكَاءٌ وتَصْدِيَةٌ), وهو نكرة, و (صَلَاتَهُم) خبرها, وهو معرفة, والذي قوى هذا الوجه وحَسَّنَهُ أن القراءة قد دخلها النفي والإثبات, وهذا يحسن معه مجيء اسم (كان) نكرة, ولا يجوز هذا مع الإثبات المحض.

يقول ابن جني: " يجوز مع النفي مِن جَعْل اسم (كان) وأخواتها نكرة ما لا يجوز مع الإيجاب" ألا تراك تقول: (مَا كَانَ إِنسانٌ خَيراً مِنْكَ), ولا تجيز: (كَانَ إِنسانٌ خيراً مِنكَ), فكذلك هذه القراءة أيضا لما دخلها النفي قَوِيَ وحَسُنَ جعلُ اسم (كان) نكرة"[٢]

ونخلص مما سبق إلى أن هذه القراءة صحيحةٌ من حيث العربية, فهي ماضية مع القواعد النحوية, ولم تخالف المختار في العربية, فيجوز حملها على جعل اسم (كان) نكرة, وخبرها معرفة, وهذا ما أجازه الزجاج, وتبعه فيه ابن مالك, أو أنها تُحمَلُ على هذا الوجه نفسه, لاشتمالها على النفي والإثبات, وهو ما يحسن معه مجيء اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة, أو أن اسمها (مُكَاء وتَصْدِيَة), وهما جنسان؛ لأنهما مصدران, ونكرة الجنس تفيد مُفادَ معرفته, وهذان الوجهان ذكرهما ابن جني.

يضاف إلى ذلك أيضا أن القراءة صحيحة من حيث الرواية, فقد رواها شعبة بن عياش عن عاصم, أحد القراء السبعة المشهورين, وكان ذا نُسُكٍ وأَدَبٍ وفَصَاحَةٍ, وصوتٍ حسنٍ[٣], وقد ذكر الذهبي أنه توفي سنة (١٢٧هـ)[٤], أي: أنه عاش في

هذا إذا جعلت جملة (يَسُبُّني) حالاً, إذ يكون المعنى حينئذ أنه يمر على اللئيم في حال سبه إياه, ينظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١٩٧/٢.

[١] – ينظر شرح ابن عقيل ١٩٦/٢, والدر المصون ٦٠٢/٥.

[٢] – المحتسب لابن جني ٢٧٩/١, وينظر الفريد ٢٠٥/٣, وإملاء ما من به الرحمن ٦/٢.

[٣] – ينظر معرفة القراء للذهبي ٩٢/١.

[٤] – ينظر السابق ٩٣/١.

عصر الاحتجاج, فلو فُرِضَ أن عَاصِمَاً كان شاعراً لاحْتُجَّ بِشِعْرِه, ولو كان خطيباً لاعتُمِدَ على نثره, ولو قال مَثَلاً لكان دليلاً يُحْتَجُّ به.

ونسبها ابن خالويه في مختصره إلى على بن أبي طالب [١], ومنزلته في اللغة والإحاطة بها اعترف بها الرواة والمؤرخون, قال عنه أبو عبد الرحمن السلمي: " مَا رَأَيْتُ أَحَداً أَقرأَ مِن عَلِيٍّ"[٢]

ونسبها ابن جني إلى الأعمش, وكان أقرأَ معاصريه لكتاب الله, وأحفظَهم للحديث, وأعلمَهم بالفرائض[٣], وعليه فالقراءةُ صحيحةٌ من حيث الروايةُ والعربيةُ, ولا يصح تخطئتُها, ولا تلحينُها أو الحكمُ عليها بِمَا لا يليقُ بِهَا.

مجيء (حَسِبَ) بدون مفعول

قال تعالى: **{وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ }** [٤]

قرأ نافع, وابن كثير, وأبو عمرو: (وَلَا تَحْسِبَنَّ) بالتاء, وكسر السين, وقرأ عاصم بالتاء, وفتح السين[٥], والخطاب هنا للنبي صلى الله عليه وسلم, و (الَّذِينَ كَفَرُوا) مفعول أول, وجملة (سَبَقُوا) في محل المفعول الثاني. [٦]

وقرأ ابن عامر, وحمزة, وحفص عن عاصم: (وَلَا يَحْسَبَنَّ) بالياء, وفتح السين[١].

---

١ – ينظر مختصر ابن خالويه ص٤٩.

٢ – ينظر معرفة القراء الكبار ٢٨/١.

٣ – ينظر تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ٢٢٣/٤, وتاريخ بغداد للبغدادي ٣/٩.

٤ – سورة الأنفال, الآية (٥٩).

٥ – ينظر السبعة لابن مجاهد ص٣٠٧, والروضة في القراءات الإحدي عشرة ٦٨٢/٢.

٦ – ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٢١/٢, ومشكل إعراب القرآن ٣٥٠/١, وشرح الهداية ٣٢٤/٢.

وقد عارض هذه القراءةَ كثيرُ من النحويين والمفسرين, وحكموا عليها أحكاماً قاسيةً, تُوهِمُ أنها نظر واجتهاد من القراء, وليست نقلا ورواية.

يقول الفراء عنها: " وَلَا أُحبُّهَا لِشُذُوذِهَا"[٢]

ويقول الزجاج: " وَقَد قَرَأَ بَعْضُ القُرَّاءِ: **(وَلَا يَحْسَبَنَّ الذِينَ كَفَرُوا)** بالياء, وَوَجْهُهَا ضَعِيف عِند أَهلِ العَرَبِيَّةِ"[٣]

ويقول النحاس: " وقرأ حمزة :{وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا}, فزعم جماعة من النحويين, منهم أبو حاتم أن هذا لحن, لا تحل القراءة به, ولا يسمع لمن عرف الإعراب, أو عُرِّفَه"[٤]

ويقول الطبري: " وَهِيَ قِرَاءَةٌ غَيْرُ حَمِيدةٍ لِمَعْيينِ:

أحدهما: خُروجُهَا عَن قِرَاءَةِ القُرَّاءِ, وشُذُوذُهَا عَنْهَا, و**الآخر:** بُعْدُهَا عَنْ فَصِيح كَلامِ العَرَبِ"[٥]

ويقول الزمخشري بعد أن ذكر لها تخريجاتٍ عدةً: " وهَذِهِ الأَقْوَالِ كُلُّهَا مُمْتَحِلَة, وَلَيْسَتْ هَذِهِ القِرَاءَةُ التي تَفَرَّدَ بِهَا حَمْزَةُ بِنَيِّرَةٍ"[٦]

---

[١] – ينظر السبعة ص٣٠٧, والروضة ٦٨٢/٢, والنشر ٢٧٧/٢, والبدور الزاهرة ص٢٥٤.

[٢] – معاني القرآن للفراء ٤١٦/١.

[٣] – معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٢١/٢.

[٤] – إعراب القرآن للنحاس ١٩٢/٢.

[٥] – جامع البيان للطبري ٢٠/١٠.

[٦] – الكشاف للزمخشري ١٣٢/٢.

ويرجع سبب معارضة هذه القراءة إلى أن الفعل (يَحْسَبَنَّ) لم يأت له مفعول, وهو من الأفعال التي تحتاج إلى مفعولين. [1]

يقول سيبويه: " هَذَا بَابُ الفَاعلِ الذِي يَتَعَدَّاهُ فَعْلُهُ إلى مفعولين, وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى أَحَدِ المَفْعُولين, دُوْنَ الآخر, وذلك قولك: حَسِب عَبدُ اللهِ زَيْدَاً بَكْرَاً, وظَنَّ عَمروٌ خَالِداً أَبَاك"[2].

ولست أرى وجهاً لهذه الحملة التي شَنَّهَا هَؤلاءِ العلماءُ على هذه القراءة, والأقوال التي ذُكِرَتْ في وصفها فيها تحامل شديد, وكان ينبغي عليهم قبولها, وذلك لأمرين:

الأول: أن هذه القراءة صحت من حيث الرواية, فقد اتفق على قراءتها ثلاثة من القراء الكبار, هم: ابن عامر, وهو أَسَنُّ القرَّاءِ, وأعلاهم إسناداً, وعاصم في رواية حفص, و حمزة, ثم هي قراءة أبي جعفر المدني, شيخ نافع, وهؤلاء كلهم ممن كرسوا حياتهم وأفنوا أعمارهم في قراءة القرآن, وإقرائه, وتعليمه وتلقينه, وعُنوا العناية الكاملة بضبط ألفاظه, وتجويد كلماته, وتحرير قراءاته, وتحقيق رواياته[3], وعليه فما ذهب إليه الزمخشري من أن هذه القراءة من انفرادات حمزة غير صحيح.

الثاني: أنها من حيث العربية يمكن تخريجها على وجوه غير بعيدة, نذكر منها ما يلي:-

أولا: أن فاعل (يَحْسَبَنَّ) ضمير يفسره السياق, تقديره: ولا يَحْسَبَنَّ هُوَ, أي: قبيل المؤمنين, أو الرسول صلى الله عليه وسلم, أو أحد, أو لا يَحْسَبَنَّ حَاسِبٌ, أو يكون الضمير عائداً على قوله تعالى: {مَنْ خَلْفَهمْ} [4], وعلي هذا التوجيه يكون (الذِينَ

---

[1] – ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٩٢/٢.

[2] – الكتاب ٣٩/١.

[3] – ينظر النشر في القراءات العشر لابن الجرزي ٧/١.

[4] – سورة الأنفال, الآية (٥٧).

كَفَرُوا) مفعولاً أَوَّل, وجُمْلةُ (سَبَقُوا) فِي مَحَلِّ نَصْب مفعولاً ثانيا, والإعراب على هذا كإعراب القراءة الأولى بالتاء, وهي قراءة باقي السبعة, وعليه فالقراءتان متفقتان. [1]

ثانيا: أن (الذِينَ كَفَرُوا) فاعل (يَحْسَبَنَّ) والمفعول الأول محذوف, وجملة (سَبَقُوا) في محل نصب, مفعولا ثانيا, والتقدير: وَلا يَحْسَبَنَّ الذينَ كَفَرُوا أَنْفُسَهُم سَبَقُوا, أو إيَّاهُمْ سَبَقُوا, ويجوز أن يكون التقدير: ولا يَحْسَبَنَّهم الذِينَ كَفَرُوا, وحُذِفَ الضميُر (هم) وهو المفعول الأول؛ لكونه مفهوماً. [2]

ثالثا: أن (الذينَ كَفَرُوا) فاعل (يَحْسَبَنَّ), وجملة (سَبَقُوا) في محل نصب حال بمعنى (سَابِقِينَ), أي: مفلتين هاربين, وقوله تعالى: " أَنَّهُم لَا يُعْجِزُونَ" سد مسد المفعولين, والتقدير: ولا يَحسَبَنَّ الذِينَ كَفَرُوا سَابِقِينَ أَنَّهُم لَا يُعْجِزُونَ, وعليه تكون (لا) زائدة؛ ليصَّحَ المعنى[3].

رابعا: أن (الذِينَ كَفَرُوا) فاعل, وتضمر (أَنْ) قبل (سَبَقُوا), فيكون التقدير: (وَلَا يَحْسَبَنَّ الذِينَ كَفَرُوا أَنْ سَبَقُوا), وتكون (أَنْ), وما في حيزها قد سدت مسد المفعولين[4], وحَذْفُ

---

[1] – ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٢١/٢, وإعراب القرآن للنحاس ١٩٢/١, والحجة للفارسي١٥٥/٤, ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٣٥١/١, وشرح الهداية للمهدوي ٢٣٢/٢, وإملاء ما من به الرحمن ٩/٢, والبحر المحيط ٤٤١/٥.

[2] – ينظر الحجة للفارسي ١٥٥/٤, وشرح الهداية للمهدوي ٢٣٢/٢, والكشاف ١٣٢/٢, والمحرر الوجيز لابن عطية ٥٤٤/٢, وإملاء ما من به الرحمن ٩/٢, والفريد في إعراب القرآن المجيد للهمذاني ٢٢١/٣, والبحر المحيط ٤٤١/٥, والدر المصون للسمين الحلبي ٦٢٣/٥.

[3] – ينظر معاني القرآن للفراء ٤١٥/١, والفريد في إعراب القرآن المجيد للهمذاني ٢٢٢/٣, والكشاف ١٣٢/٢, والبحر المحيط ٣٤٢/٥, والدر المصون ٦٢٤/٥.

[4] – ينظر معاني القرآن للفراء ٤١٥/١, ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٢١/٢, والحجة ١٥٧/٤, والمشكل ٣٥٠/١.

(أنِ) المصدريةِ, وهي مرادةٌ مسموعٌ في لغةِ العرب, نثراً وشعراً, فمن النثر قوله تعالى:**{وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا}** [١], والتقدير: أَنْ يُرْيَكُم[٢], ومنه ما تأوله سيبويه في قوله تعالى:**{أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ}** [٣], أي: (أَنْ أَعْبُدَ) [٤], ومنه قولهم: " تَسْمَعُ بِالمُعَيْدِيّ خَيرٌ مِن أَنْ تَرَاهُ"[٥], أي: أَنْ تَسْمَعَ.

ومن الشعر قوله:

أَلا أَيُّهَذا الزاجِرِي أَحْضُرُ الوغَى وأَن أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ، هَلْ أَنتَ مُخْلِدِي [٦]

أي: أَنْ أَحْضُرَ.

وقوله:

---

[١] – سورة الروم, الآية (٢٤).

[٢] – يقول ابن عطية: " وقوله تعالى: (يريكم) فعل مرتفع لما حذفت (أن) التي لو كانت لنصبته, فلما حل الفعل محل الاسم أعرب بالرفع" ينظر المحرر الوجيز ٣٣٣/٤, والدر المصون ٣٨/٩.

[٣] – سورة الزمر, الآية (٦٤).

[٤] – ينظر الكتاب ١٠٠/٣, ومشكل إعراب القرآن ٣٥٠/١.

[٥] – هذا المثل يضرب لمن خبره خير من مرآه, وقائله المنذر بن ماء السماء, لما رأي شقة بن ضمرة, وكان حسن الصيت, قبيح الصورة. ينظر المستقصي في أمثال العرب للزمخشري ٣٧٠/١, ومجمع الأمثال للميداني ٩١٣/١, والقاموس المحيط (عد) والتصريح ١٣/٤.

[٦] – البيت من بحر الطويل, وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص٣٢, والكتاب ١٠٠/٣, والمقتضب ٨٥/٢, وسر صناعة الإعراب ٢٨٥/١, ورصف المباني ص١١٣, والإنصاف ٥٦٠/٢.

مِنْ عَنْ لَدُن قُرِّعَتْ نَفْسُ الصَّلَاةِ إِلى أَنْ وَلَّتْ الشَّمْسُ فَي على وَفِي نَهْلِ[1]

التقدير: لَدُن أَنْ قُرِّعَتْ.

وقوله:

وَإِنَّ لُكَيْزًا لَمْ تَكُنْ رَبَّ عِلَّةٍ لَدُن صَرَّحَتْ حَجَّاجُهُم فَتَفَرَّقُوا[2]

والتقدير: لَدُن أَنْ صَرَّحَتْ.

وقد أثبت الأعشى (أَنِ) المصدريةَ في قوله:

أَرَانِي لَدُنْ أَنْ غَابَ رَهْطِي كَأَنَّمَا يَرى بِي فِيكُم طَالبُ الضَّيْمِ أَرْنَبا[3]

ويُقَوّي هذا الوجهَ قراءةُ عبدِ الله بن مسعود: {وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ } [1]

---

[1] – البيت من بحر البسيط, وقائله خالد بن كلثوم, ينظر الحجة للقراء السبعة للفارسي ١٢٧/٥.

[2] – البيت من بحر الطويل, ولم أعثر على اسم قائله, و (لكيز): ابن أفصى بن عبد القيس بن دعمي بن جديلة, ينظر: الحجة للفارسي ١٥٦/٤, وتاج العروس (لكز).

[3] – البيت من بحر الطويل, وهو من قصيدة قالها الأعشي, يهجو بها عمرو بن المنذر بن عبدان, ويعاتب بني سعد بن قيس, ينظر ديوان الأعشي ص١١٥, والحجة للفارسي ١٥٦/٤.

قال أبو إسحاق الزجاج: " وقد قرأ بعض القراء: **{وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا }** بالياء, ووجهها ضعيف عند أهل العربية, إلا أنها جائزة على أن يكون المعنى: وَلا يَحْسَبَنَّ الذينَ كَفَرُوا أَنْ سَبَقُوا, لأنَّها في حرفِ ابن مسعود (أَنَّهُم سَبَقُوا), فإذا كانت كذلك فهو بمنزلة قولك: حَسِبْتُ أَنْ أَقُومَ, وحَسِبْتُ أَقُومُ, على حذف (أَنْ), وتكون (أَقومُ, وقَامَ) تنوب عن الاسم والخبر, كما أنك إذا قلت: ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ, فَقَد نَابتْ الجملةُ عن اسم الظَّنِّ وخَبَرِهِ"[٢]

وبَعدُ: فهذه أربعة أوجه, يصح حمل القراءة المذكورة عليها, وهي أوجه غير بعيدة, يضاف إلى ذلك أنها صحيحة من حيث الرواية, وعليه فلا وجه لوصفها بالشذوذ, أو الضعف, أو أنها بعيدة عن فصيح كلام العرب. والله أعلم.

زيادة (من) الجارة في المفعول الثاني في باب (ظَنَّ)

قال تعالى:{**سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ**}[٣]

قرأ العامة: (نَتَّخِذَ), بفتح النون, وكسر الخاء على البناء للفاعل, و (من أولياء) مفعوله, و (مِنْ) مَزيدة, وحَسَّنَ زيادتَها انْسِحَابُ النفي على (نَتَّخِذَ)؛ لأنَّه معمُولٌ لـ (يِنْبَغِي)[٤]

---

[١] – تنظر هذه القراءة في معاني القرآن للفراء ٤١٤/١, وإعراب القرآن للنحاس ١٩٢/٢, والبحر المحيط ٣٤٢/٥.

٢ – معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٢١/٢.

[٣] – سورة الفرقان, الآية (١٨).

[٤] – ينظر المحرر الوجيز ٢٠٤/٤, وإملاء ما من به الرحمن ١٦١/٢, والدرر المصون ٤٦٥/٨, والإتحاف ٣٠٦/٢, ٣٠٧.

وقرأ أبو الدرداء, وزيد بن ثابت, وأبو رجاء, والحسن, وأبو جعفر (نُتَّخَذَ), بضم النون, وفتح الخاء, مبنيا للمفعول[1], وهو يتعدى تارة لواحد, كقوله تعالى:{**أَمِ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الْأَرْضِ**} [2], وتارة لاثنين, كقوله تعالى:{**مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ**}[3]

و (نُتَّخَذَ) في هذه القراءة متعد إلى مفعولين, أولهما: ضمير المتكلمين, والثاني: قوله: (مِنْ أَوْلِيَاء) والأصل: أَنْ يَتّخَذَنا الناسُ أولياءَ, ثم بُني الفعل للمجهول فانقلب الضمير البارز المنصوب الذي هو (نا) إلى ضمير رفع مستتر لقيامه مقام الفاعل.

و (مِن) فيه زائدة, وهذا لا يجوز عند أكثر النحويين؛ لأن (مِنْ) لا تزاد في المفعول الثاني, بل في الأول, نحو:(**مَا اتَّخَذتُ مِنْ أَحَدٍ وَلِيًّا**), ولا يجوز: (**مَا اتَّخَذتُ أَحَداً مِنْ وَلِي**)[4], وهذا ما دعا جمهور النحويين للطعن على هذه القراءة, ووصْفِها بالخطأ, أو الضعف.

قال الزجاج: " وقرأ أبو جعفر المدني وحده: {**قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نُتَّخَذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ**} بضم النون على ما لم يسم فاعله, وهذه القراءة عند أكثر النحويين خطأ, وإنما كانت خطأ؛ لأن (مِن) إنما يدخل في هذا الباب في الأسماء, إذا كانت مفعولةً أوَّلاً, ولا تدخل على مفعول الحال, تقول: ما اتَّخَذتُ مِن أَحَدٍ وَلِيًّا, ولا يجوز: مَا اتَّخَذْتُ أحداً من وليٍّ لأن (مِن) إنما دخلت؛ لأنها تنفي واحداً في معني

---

[1] – ينظر معاني القرآن للفراء ٢٦٤/٢, ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦٠/٤, ومختصر ابن خالويه ص١٠٤, والإتحاف ٣٠٦/٢.

[2] – سورة الأنبياء, الآية (٢١).

[3] – سورة الجاثية, الآية (٢٣).

[4] – ينظر إملاء ما من به الرحمن ١٦١/٢, والفريد في إعراب القرآن المجيد ١٣/٥, ومغني اللبيب ص٤٢٧.

جميع, تقول: مَا مِن أَحدٍ قَائِما, ومَا مِن رجلٍ مُحِبًّاً لما يضره, ولا يجوز: مَا رَجلٌ من محبٍ ما يضره, ولا وجه لهذه القراءة"[١]

وقال ابن خالويه: " وقرأ الحَجَّاجُ على المنبر: (مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نُتَّخَذَ) بضم النون, فقال: مُقِتَ المُخْدِجُ[٢], أَوَ مَا عَلِمَ أنّ فيها (مِن)؟"[٣]

وقال ابن عطية: " ويُضْعِفُ هَذه القراءةَ دخولُ (مِن) في قوله: (مِن أَوْلِياء)....."[٤]

وقال القرطبي: " وقرأ الحسن, وأبو جعفر: (أَنْ نُتَّخَذَ) بضم النون, وفتح الخاء, على الفعل المجهول, وقد تكلم في هذه القراءة النحويون, فقال أبو عمرو بن العلاء, وعيسي بن عمر: لا يجوز (نُتَّخَذَ), وقال أبو عمرو: لو كانت (نُتَّخَذَ) لحُذِفتْ (مِن) الثانية: فقلت: أَنْ نُتَّخَذَ مِن دُونِكَ مِن أَوْلِياء"[٥]

وهذا أقسي وأعنف ما يصل إليه الهجوم على القراءات, اعتماداً على القياس النحوي, علماً بأن قراءة (نُتَّخَذَ) بالبناء للمجهول نُسبتْ إلى خمسة عشر قارئا من الصحابة والتابعين[٦], منهم زيد بن ثابت, كاتب النبي صلى الله عليه وسلم, وأمينه على الوحي, ومنهم كذلك أبو جعفر المدني أحد القراء العشرة المشهورين, وكان الأولى بهؤلاء العلماء الذين هاجموها أن يحاولوا إيجاد وجه لها يتناسب وقواعدَهم.

---

[١] – معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٦٠, ٦١.

[٢] –المخدج: من أخدح فلان أمره, إذا لم يحكمه, ينظر اللسان (خدج)

[٣] – مختصر ابن خالويه ص١٠٤, والبحر المحيط ٨/٩٢.

[٤] – المحرر الوجيز ٤/٢٠٤.

[٥] – تفسير القرطبي ٧/٤٧٢٦, ٤٧٢٧.

[٦] – ينظر البحر المحيط ٨/٩٢.

ومن المعلوم أن (مِن) الجارة لا تزاد عند الفراء, والبصريين ما عدا الأخفش إلا بثلاثة شروط[١]:

الأول: أن يكون المجرور بها نكرة, فلا تزاد في المعرفة؛ لأنها للعموم فقط.

الثاني: أن يكون الكلام قبلها غير موجب, كقوله تعالى:**{مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ}** [٢]

الثالث: أن يكون مجرورها المنكر إما فاعلاً, كقوله تعالى:**{مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ}** [٣] أو مفعولاً به, كقوله تعالى:**{هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ}**[٤] أو مبتدأ, كقوله تعالى:**{هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ}**[٥] وزاد أبو البقاء العكبري المفعول المطلق, كقوله تعالى: **{مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ }**[٦], فـ (مِن) عنده زائدة, و (شَيءٍ) في موضع المصدر, أي: تفريطاً, ولا يجوز أن يكون (شيء) مفعولاً به؛ لأن الفعل (فَرَّطَ) يَتَّعَدَّى إليه بحرف الجر (في), وقد تعدى بها إلى (الكتاب)[٧]. ولا تزاد (مِنْ) في غير هذه المواضع الأربعة, وما ورد في غيرها يعد نادراً, يحفظ, ولا يقاس عليه.

وإذا كان الأمر هكذا, فما حكم زيادتها في المفعول الثاني, كما ورد في قراءة (نُتَّخَذَ) بالبناء للمجهول؟

ورد في توجيه هذه القراءة عدة أوجه:

---

[١] – ينظر الكتاب ٣١٥/٢, ٣١٦, والمقتضب ١٣٧/٤, وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٠/٣, ومغني اللبيب ص٤٢٥, والتصريح ٢٥/٣, ٢٦.

[٢] – سورة الأعراف, الآية (٥٩).

[٣] – سورة الأنبياء, الآية (٢).

[٤] – سورة مريم, الآية (٩٨).

[٥] – سورة فاطر, الآية (٣).

[٦] – سورة الأنعام, الآية (٣٨).

[٧] – ينظر إملاء ما من به الرحمن ٢٤٠/١, ومغني اللبيب ص٤٢٦.

الأول: يرى الفراء أن قوله: (مِنْ أَوْلِيَاءَ) هو المفعول الأول في الأصل, والضمير المقدر في (نُتَّخَذَ) نائب الفاعل, مقدراً بالمفعول الثاني؛ لأن (نُتَّخَذَ) تتعدى إلى مفعولين في بعض استعمالها.

قال الفراء: " القُرَّاء مجتمعة على نَصْبِ النون في (نَتَّخِذَ), إلا أبا جعفر المدني, فإنه قرأ (أن نُتَّخَذَ) بضم النون (مِنْ دُونِكَ), فلو لم تكن في (الأَوْلياء) (مِن) كان وجهاً جيداً, وهو على شذوذ, وقِلَّةُ من قرأ به قد يجوز على أن يُجعل الاسم[1] في (مِنْ أَوْلِيَاءَ), وإن كانت قد وقعت في موقع الفعل, وإنما آثرت قول الجماعة؛ لأن العرب إنما تدخل (مِن) في الأسماء, لا في الأخبار"[2]

وقد انتقد الزجاج هذا الوجهَ, ورده رداً عنيفا, إذ يقول:

" ولا وجه لهذه القراءة, إلا أن الفراء أجازها على ضعف, وزعم أنه يجعل (مِنْ أَوْلِيَاء) هو الاسم, ويجعل الخبر ما في (نُتَّخَذَ), كأنه يجعل على القلب, ولا وجه عندنا لهذا ألبته, لو جاز هذا لجاز في (مَا مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ): (مَا أَحَدٌ عَنْهُ مِنْ حَاجِزِينَ), وهذا خطأ, لا وجه له, فاعرفه, فإن معرفة الخطأ فيه أمثل من القراءة, والقراء كلهم يخالون هذا منه"[3]

وذكر أبو جعفر النَّحاس أن الكسائي أجاز هذا الوجه, ثم قال (أي الكسائي): وهو قبيح"[4]

---

[1] – أي المفعول الأول, وليس الثاني, كما قال الأستاذ الفاضل محقق كتاب (معاني القرآن للفراء)؛ لأن كونه المفعول الثاني هو سبب الإشكال, وسبب جَعْلِهِ من باب القلب الذي انتُقِدَ الفراءُ بسببه.

[2] – معاني القرآن للفراء ٢٦٤/٢.

[3] – معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦١/٤.

[4] – ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٥٥/٣.

الثاني: يرى ابن جني أن (نُتَّخَذَ) على هذه القراءة يتعدى إلى مفعول واحد, وهو القائم مقام الفاعل, و (مِنْ أَوْلِيَاء) في موضع الحال, أي: مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نُتَّخَذَ حَالَ كَونِنَا أَوْلِياءَ مِن دُونِكَ, وزيدت (مِن) في (مِن أَوْلِيَاء)؛ لكونه في سياق النفي.

قال ابن جني: " أما إذا ضمت النون فإن قوله (مِنْ أَوْلِيَاء) في موضع الحال, أي: مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أن نُتَّخَذَ مِن دُوْنِك أَوْلِيَاء, ودخلت (مِن) زائدة لمكان النفي, كقولك: اتَّخَذتُ زيداً وكيلاً, فإن نَفَيْتَ قُلتَ: مَا اتَّخَذتُ زَيداً مِن وَكِيلٍ"[١]

وَرُدَّ هذا الوجه بأنه لا تحفظ زيادة (مِن) في الحال, وإنْ كانتْ مَنْفِيَةً[٢], يضاف إلى ذلك أن تخريج القراءة على هذا الوجه يترتب عليه فساد في المعنى؛ لأنك إذا قلت: ما كان لك أن نتخذ زيداً في حالة كونه خاذلاً لك, فأنت مثبت لخذلانه, ناهٍ عن اتخاذه, وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية"[٣]

الثالث: يرى الزمخشري أن (نُتَّخَذَ) متعد إلى مفعولين, الأول ضمير المتكلمين, والثاني: قوله: (مِن أَوْلِيَاء), و (مِن) فيه للتبعيض, أي: مَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ نُتَّخَذَ بعضَ أولياء.[٤]

والأَوْلَى أن تحمل القراءة على هذا الوجه, لسلامته من الاعتراض, ثم إن مجيء (من) للتبعيض مما اتفق عليه النحاة شريطة أن يصح إمكان سد (بعض) مسدها.

---

[١] – المحتسب لابن جني ١٢٠/٢, وينظر المحرر الوجيز ٢٠٤/٤, والفريد ١٣/٥, وحاشية الدسوقي على المغني ٦٩٥/١.

[٢] – ينظر الدر المصون ٤٦٦/٨.

[٣] – ينظر مغني اللبيب ص٤٢٧, وحاشية الدسوقي ٦٩٥/١.

[٤] – ينظر الكشاف ٩٢/٣, والفريد ١٣/٥, والدر المصون ٤٦٥/٨.

قال سيبويه: " وأما (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن, ... وتكون أيضا للتبعيض, تقول: هَذا مِنَ الثَّوبِ, وهَذَا مِنْهُم, كَأَنَّكَ قُلتَ: بعضه"[١]

ومن شواهدها قوله تعالى:**{لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ}** [٢] وقرأ ابن مسعود رضي الله عنه: **{ حَتَّى تُنْفِقُوا بَعْضَ مَّا تُحِبُّونَ}** [٣]

وعليه فالقراءة صحيحة من حيث الرواية والعربية ولا سبيل إلى إنكارها, أو تغليطها وتخطئتها.

التفريق بين المتضايفين بالمفعول

قال تعالى: **{وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُم }** [٤]

قرأ العامة: (زَيَّنَ) مبينا للفاعل, و (قَتْلَ) بالنصب على المَفْعُولِية, و (أَوْلَادِهِم) بالجر على الإضافة, و(شُرَكَاؤُهَمْ) بالرفع على الفَاعلية.[٥]

وهذه القراءة واضحة التركيب والمعني والتقدير: وَكَذلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ شُرَكَاؤُهُم أَنْ قَتَلُوا أَوْلَادَهُم بِنَحْرِهم لِآلِهَتِهِم, أَوْ بَالوَأْدِ خَوفَ العَارِ والعَيْلَةِ[٦]

وقرأ ابن عامر: (زُيِّنَ) بالبناء للمفعول, ورفع (قَتْلُ) على النيابة عن الفاعل, ونصب (أَوْلَادَهُم) على أنه مفعول للمصدر, وجر (شُرَكَائِهِم) على إضافة المصدر إليه فاعلاً[١].

---

[١] – الكتاب ٢٢٤/٤, ٢٢٥, وينظر الجني الداني ص٣٠٩, ومغني اللبيب ص٤٢٠.

[٢] – سورة آل عمران, الآية (٩٢).

[٣] – ينظر البحر المحيط ٢٦١/٣.

[٤] – سورة الأنعام, الآية (١٣٧).

[٥] – ينظر السبعة لابن مجاهد ص٢٧٠, والإتحاف ٣٤/٢, وشرح الهداية ٢٩٢/٢.

[٦] – ينظر الدر المصون للسمين الحلبي ١٦١/٥, ١٦٢, والإتحاف ٣٤/٢.

وقد استبعد هذه القراءة جمهرة من النحويين والمفسرين, وذلك لما فيها من الفصل بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه, وهذا غير فصيح في كلام العرب؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة, أو أشبها الجار والمجرور, ولا يفصل بين حروف الكلمة, ولا بين الجار و مجروره, والفصل بينهما لا يكون إلا في الشعر, وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظروف؛ لا تساعهم في الظروف.[٢]

ولهذا نرى الفراء في كتابه (معاني القرآن) قد استشكل على هذه القراء, ورد بعنف على مَنْ صَحَّحَها, واحتج لها بقول بعضهم, فاصلا بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول:

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ [٣]

---

[١] – ينظر السبعة لابن مجاهد ص٢٧٠, والتيسير في القراءات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ص١٠٧, والغاية في القراءات العشر للحافظ النيسابوري ص١٥٠.

[٢] – ينظر الكتاب ١٧٦/١, والبيان لابن الأنباري ٣٤٢/١, والإنصاف ٤٣٧/٣, وشرح المفصل لابن يعيش ١٩/٣, والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٨٩/٢.

[٣] – البيت من مجزوء الكامل, ولم أقف على اسم قائله, ينظر البيت في الإنصاف ٤٣٧/١, والخصائص ٤٠٦/٢, ومجالس ثعلب ص١٥٢, وشرح المفصل ٢٣/٣, والمقرب ٥٤/١, والأشموني ٣٢٧/٢.

(زججتها) يعني الناقة, رماها بشيء في طرفه زج كالحربة, و (المزجة) بكسر الميم: ما يزج به من رمح وغيره, و (القلوص): الناقة الفتية, و (أبو مزاده): كنية رجل.

والشاهد فيه قوله: (زج القلوص أبي مزاده) حيث فصل بين المضاف (زج), والمضاف إليه (مزاده) بالمفعول (القلوص) وذلك للضرورة.

فقال الفراء رداً عليه: " وليس قول من قال: " إنما أرادوا مثل قول الشاعر:

فَزَجَجْتُهَا مُتَمَكِّنَا زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

بشيء, وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز, ولم نجد مثله في العربية" [١]، ويقول أيضا: " وليس قول من قال: (مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ)[٢], ولا (زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُم شُرَكَائِهِم) بشيء, وقد فسر ذلك, ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله:

فَزَجَجْتُهَا مُتَمَكنَا زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

قال الفراء: باطل, والصواب: (زَجَّ القَلُوصِ أَبِو مَزَادَهْ) ....."[٣]

ويقول أبو جعفر النحاس: " فأما ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر, وأهل الشام فلا يجوز في كلام, ولا شعر, وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف, فأما بالأسماء غير الظروف فلحن"[٤]

ويقول أبو على الفارسي: " وهذا قبيح قليل في الاستعمال, ولو عدل (يعني ابن عامر) عنها إلى غيرها كان أولى, ألا ترى أنه لم يفصل بين المضاف, والمضاف إليه بالظرف في الكلام, وحال السعة, مع اتساعهم في الظروف حتى أوقعوها مواقع لا يقع

---

[١] – معاني القرآن للفراء ٣٥٧/١.

[٢] – سورة إبراهيم الآية (٤٧), والقراءة بنصب (وعده), وجر (رسله), ينظر: معاني القرآن للفراء ٨١/٢, والبحر المحيط ٤٥٦/٦, والكشاف ٣٠٨/٢, وفتح القدير ١١٨/٣.

[٣] – معاني القرآن للفراء ٨١/٢, ٨٢.

[٤] – إعراب القرآن للنحاس ٩٨/٢.

فيها غيرها, نحو: {**إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ**}[1], ... ألا ترى أنه قد فصل بين (إِنَّ) وبين اسمها بما يتعلق بخبرها, ولو كان بغير الظرف لم يجز ذلك, ألا ترى أنهم لا يجيزون: (إِنَّ زَيْداً وَعَمْرَاً ضَارِبٌ) إذا نصبت (زَيْداً) بـ (ضَارِب), فإذا لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام, مع اتساعهم في الظرف في الكلام كان لا يجوز في المفعول به الذي لمْ يتَّسع فيه بالفصل به أجدر"[2]

وقال مكي بن أبي طالب: " وهذه القراءة فيها ضعف؛ للتفريق بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر, وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظروف؛ لا تساعهم في الظروف, وهو في المفعول به بعيد, فإجازته في القرآن أبعد"[3]

وقال المهدوي في معرض حديثه عن قراءة ابن عامر: " وفي قراءته بعد؛ لأن التفريق بين المضاف والمضاف إليه قليل في الاستعمال"[4]

وقال الزمخشري: " وأما قراءة ابن عامر.... فشيء لو كان في مكان الضرورات, وهو الشعر لكان سمجا مردوداً, كما سَمُجَ وَرُدَّ (زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ), فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟! والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شُرَكَائِهم) مكتوباً بالياء, ولو قرأ بجر (الأولاد والشركاء)؛ لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب"[5]

---

[1] – سورة المائدة, الآية (٢٢).

[2] – الحجة للقراء السبعة للفارسي ٣/٤١١, ٤١٢.

[3] – الكشف عن وجوه القراءات السبع وحججها وعللها لمكي بن أبي طالب ١/٤٥٤, وينظر مشكل إعراب القرآن ١/٢٩١.

[4] – شرح الهداية للمهدوي ٢/٢٩٢.

[5] – الكشاف ٢/٤٢.

وحَمَّلَ الأنباري البصريين مسئوليةَ رفض القراءة, ووهم القارئ؛ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام, وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وَهْيِّ القراءة"[١].

ونقل القرطبي عن حمدان النحوي قوله: " قِرَاءَةُ ابْنُ عَامِرٍ لَا تَجُوزُ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَهِيَ زَلَّةُ عَالِمٍ، وإذا زل العالم لم يجز اتباعه، ورد قَوْلُهُ إِلَى الْإِجْمَاعِ، وَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يُرَدَّ مَنْ زَلَّ مِنْهُمْ أَوْ سَهَا إِلَى الْإِجْمَاعِ، فهو أولى من الإصرار عَلَى غَيْرِ الصَّوَابِ"[٢]

أما سيبويه فلم يعارض القراءة نفسها, ولم ينكرها إنكاراً صريحا, ولكنه وضع القاعدة التي تصطدم معها, وتردها رداً قاطعاً, دون أن يذكر القراءة نفسها, فنراه يصف ظاهرة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقبح, ويذكر أنها لا تجوز إلا في الشعر.

يقول: " ولا يجوز: (يا سارق الليلة أهل الدار) إلا في شعر؛ كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور[٣]...., ومما جاء في الشعر قد فصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قَمِيئَة:

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لله دَرُّ اليوم مَنْ لَامَهَا [١]

---

[١] – الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٣٦/٢.

[٢] – تفسير القرطبي ٢٥٢٨/٤، ٢٥٢٩.

[٣] – يريد المضاف والمضاف إليه.

وذكر أبياتا أخرى, ثم قال: " فهذا قبيح"[٢].

وهذه الأقوال التي ذكرتها جميعا لا ينبغي أن يُلتفت إليها, وإن صدرت عن أئمة أكابر, **وذلك لعدة أمور:**

أولها: أن هذه القراءة ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها, وقارئها ابن عامر, وهو ممن يوثق بعربيته, وأعلى القراء السبعة سنداً, وأقدمهم هجرة أخذ قراءته عن الصحابة, كعثمان بن عفان, وأبي الدرداء, ومعاوية بن أبي سفيان, وغيرهم, وهو ممن يقتدى بهم في الفصاحة, وكلامه حجة, وقوله دليل, وقد قرأ بما تلقى وتَلَقَّنَ, سمع ورأى.[٣]

قال الكرماني: " قراءة ابن عامر, وإن ضعفت في العربية للإحالة بين المضاف والمضاف إليه فقوية في الرواية عالية"[٤].

---

[١] – البيت من بحر السريع, وهو لعمرو بن قميئه في ديوانه ص١٨٢, والكتاب ١٧٨/١, والمقتضب ٣٧٧/٤, وشرح أبيات سيبويه ٣٦٧/١, ومجالس ثعلب ص١٥٢, وشرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٣, ٧٧, والأشباه والنظائر ٢٣٢/٢.

و (اساتيدما): جبل بين ميافارقين وسعرت, و (استعبرت): بكت من وحشة الغربة, ولبعدها عن أهلها, والشاهد فيه: إضافة (دَرُّ) إلى (مَن) مع الفصل بينهما بالظرف للضرورة, وامتنع نصب (مَن)؛ لأن (دَرّ) ليس باسم فاعل, ولا اسم فعل.

[٢] – الكتاب ١٧٦/١, ١٧٨, ١٨٠.

[٣] – ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٧/٣, والبحر المحيط ٦٥٨/٤, والإتحاف ٣٢/٢.

[٤] – إبراز المعاني لأبي شامة ص٤٦٦, والدر المصون ١٦٨/٥.

وقال أبو شامة: " والمنكرون لقراءة ابن عامر هذه من النحاة قسمان: منهم من ضعفها, ومنهم من جَهَّل قارئها, وكلهم قد أتي بما يلام عليه؛ لأنه أنكر قراءة قد صحت عن إمام من أئمة المسلمين....., ولو نُقِلَ إلى هذا الزاعم عن بعض العرب أنه استعمله في النثر لرجع عن قوله, فما باله لا يكتفي بناقلي القراءة من التابعين عن الصحابة, رضي الله عنهم"[١]

وقد رد أبو حيان على الزمخشري تضعيفه لهذه القراءة متعجبا من سوء ظنه بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله, شرقا وغربا, وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم وفهمهم, ومعرفتهم وديانتهم.[٢]

وقد استدل أبو حيان في رده على الزمخشري بقول ابن جني:

" باب ما يَرِدُ عن العربي مخالفا للجمهور إذا اتفق شيء من ذلك نُظِرَ في ذلك العربي, وفيما جاء به, فإن كان فصيحاً, وكان ما جاء به يقبله القياس فيحسن الظن به, لأنه يمكن أن يكون قد وقع إليه ذلك من لغة قديمة قد طَالَ عَهْدُهَا, وَعَفَا رَسْمُهَا ... قال ابن سيرين: قال عمر بن الخطاب: (كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه, فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد وغزو فارس والروم, ولهت عن الشعر وروايته, فلما كثر الإسلام وجاءت الفتوح, واطمأنت العرب في الأمصار راجعوا رواية الشعر, فلم يؤولوا إلى ديوان مدون, ولا إلى كتاب مكتوب, وألفوا ذلك, وقد هلك من هلك من العرب بالموت والقتل فحفظوا أقل ذلك, وذهب عنهم كثيره), وحدثنا أبو بكر عن أبي خليفة عن يونس بن حبيب عن عمرو بن العلاء قال: (ما انتهي إليكم مما قالته العرب إلا أقله, ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير), فإذا كان الأمر كذلك لم تنقطع على الفصيح إذا سمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ"[٣]

---

[١] – إبراز المعاني ص٤٦٦.

[٢] – ينظر البحر المحيط ٤/٦٥٨.

[٣] – الخصائص لابن جني ١/٣٨٥, وينظر البحر المحيط ٤/٦٥٨.

الثاني: أن كثيراً من النحويين انتصر لهذه القراءة, وأورد لها من لسان العرب ما يشهد لصحتها, نثراً ونظما.

قال أبو بكر بن الأنباري: " هذه قراءة صحيحة, وإذا كانت العرب قد فصلت بين المتضايفين بالجملة في قولهم: (هُوَ غُلَامٌ إِنْ شَاءَ اللهُ أَخِيكَ), يريدون: هو غلام أخيك, فأن يفصل بالمفرد أسهل"[١].

وحكي أبو عبيدة قول بعضهم: "إنّ الشّاةَ لتجْترُّ فتسمعُ صَوتَ واللهِ ربِّها " أي: تَسْمَعُ صَوتَ رَبِّهَا وَالله, ففصل بالقسم, وهو في قوة الجملة[٢].

وقرأ بعض السلف: {فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهِ رُسُلِهُ} [٣] بنصب (وَعْدَهُ), وجر (رُسُلِهِ), فـ (مُخْلِفَ) اسم فاعل متعد لاثنين, وهو مضاف, و (رُسُلِهِ) مضاف إليه, من إضافة الوصف إلى مفعوله الأول, و (وَعْدَهُ) مفعوله الثاني, وفصل به بين المضاف والمضاف إليه, والأصل: فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخِلَفَ رُسُلِهِ وَعْدَهُ[٤].

ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي الدرداء: " **هَلْ أَنْتُم تَارِكُو لِي صَاحِبِي**"[٥] فقد فصل بين المضاف, وهو اسم الفاعل (تَارِكُو), وبين المضاف إليه (صَاحِبِي) بشبه الظرف, وهو الجار والمجرور (لِي) والأصل: هَل أَنْتُم تَارِكُو صَاحِبِي لِي؟[٦]

---

[١] – نقلاً عن السمين الحلبي في الدر المصون ١٦٧/٥, وينظر الإتحاف ٣٣/٢.

[٢] – ينظر الإنصاف ٤٣٥/٢, الدر المصون ١٦٨/٥.

[٣] – سورة إبراهيم, الآية (٤٧), وسبق تخريج هذه القراءة في ص

[٤] – ينظر البحر المحيط ٤٥٦/٦, وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٧٣٩/١.

[٥] – الحديث في صحيح البخاري ١٠٥/٦.

[٦] – ينظر شرح التسهيل ٢٧٣/٣.

وسمع عن بعض من يوثق بعربيته: " تَرْكُ يوماً نَفسِكَ وهَواهَا، سَعْيٌ لَها فِي رَدَاه"[١]

ففي هذا القول فصل بين المضاف والمضاف إليه بظرف نصبه المضاف, وهو المصدر (تَرْك).

وذكر السمين الحلبي أن ابن ذكوان قال: " سألني الكسائي عن هذا الحرف, وما بلغه من قراءتنا, فرأيته كأنه أعجبه, وترنم بهذا البيت:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمَ تَنْقَادِ الصَّيَارِيفِ[٢]

بنصب (الدَّرَاهِيم), وجر (تَنْقَاد), وقد روي هذا البيت بخفض (الدَّراهِيم), ورفع (تنقاد), وهو الأصل والمشهور في هذه الرواية.

وقال ابن مالك: " الفصل بمعمول المضاف, إذا لم يكن مرفوعا جدير بأن يكون جائزاً في الاختيار, ولا يختص بالاضطرار"[٣]

ثم قال: " وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر:**{وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهِمْ شُرَكَائِهُمْ }** ؛ لأنها ثابتة بالتواتر, ومعزوة إلى موثوق بعربيته, ... وتجويز ما قرأ به في قياس النحو قوي"[٤]

---

[١] – ينظر السابق نفسه, والتصريح ٢٢٧/٣.

[٢] – البيت من بحر البسيط, وهو للفرزدق في ديوانه ص٥٧٠, والكتاب ١٠/١, وسر صناعة الإعراب ٢٨/١, وأمالى ابن الشجري ١٤٢/١, و (تنفي): تبعد, و (تنقاد): مصدر (نقد) إذا ميز الرديء من الجيد, و (الصياريف): جمع (صيرف), وهو الخبير بالنقد.

[٣] – شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٦/٣, ٢٧٧.

[٤] – السابق نفسه.

وقال في الكافية الشافية:

وَحُجَّتِي قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرِ فَكَمْ لَهَا مَنْ عَاضِدٍ وَنَاصِرِ [1]

وقال أبو حيان: " وأما الفصل بالمفعول بين المصدر والمخفوض كقراءة ابن عامر..

فقد جاءت نظائره في أشعار العرب, والصحيح جوازه, وإن كان أكثر النحاة يخصونه بالشعر"[2]

وأما ما ورد في النظم من الفصل بين المتضايفين بالمفعول فكثير, ومنه قول الشاعر:

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ [3]

فقد فصل بين المضاف (زج), والمضاف إليه (أبي مزاده) بالمفعول (القلوص).

يقول ابن جني عند تعلقه على هذا البيت: " وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم, وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول, ألا تراه ارتكب هذه الضرورة مع تمكنه من تركها, لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل, دون المفعول"[4]

ومنه قوله:

---

[1] – ينظر شرح الكافية الشافية ٢/٩٨٠.

[2] – ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤/١٨٤٥, ١٨٤٦.

[3] – سبق الحديث عنه.

[4] – الخصائص لابن جني ٢/٤٠٦.

وحَلَقِ المَاذِيّ والقَوَانِسِ فَدَاسَهُم دَوسَ الحَصَادَ الدَائِسِ [1]

والأصل: دَوْسَ الدَّائِسِ الحَصَادَ.

قوله:

يَفْرُكُ حَبَّ السُّنْبُلِ الكُنَافِجِ بِالْقاعِ، فَرْكَ القُطْنِ بالمَحالِجِ [2]

أي: فرك المحالج القطن.

وقوله:

يَطُفْنَ بِحُوزِيّ المَرَاتِعِ لَمْ تُرَعْ بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيَّ الكَنَائِنِ [3]

---

[1] – البيت من بحر الرجز, ونسبه بعض النحاة لعمرو بن كلثوم, وليس في ديوانه, ينظر المقاصد النحوية ٤٦١/٣, وشرح الأشموني ٢٧٦/٢, و (الماذي): الدروع الصافية, و (القوانس): جمع (قونس), وهي أعلي البيضة من الحديد.

[2] – الرجز لجندل بن المثني الطهوي في لسان العرب (حندج), وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٨/٣, والعيني ٤٥٧/٣, و (الكنامج): الممتلئ, و (المحالج), جمع (مَحْلِج), وهو الآلة التي يُحْلَجُ بها القطن.

[3] – البيت من بحر الطويل, وهو للطرماح في ديوانه ص٤٨٦, والإنصاف ٤٢٩/٢, وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٧/٣, والمقاصد النحوية ٤٦٢/٣, واللسان (حوز), وخزانة الأدب ٤١٨/٤, والبيت في وصف بقر الوحش, و (الحوزي): المتوحد المنفرد,

يريد: قَرْعَ الكَنَائِنِ القِسِيَّ.

وقوله:

عَتَوْا إذْ أَجَبْنَاهُم إلى السِّلْمِ رَأفَةً فَسُقْنَاهُمُ سَوْقَ البُغَاثَ الأَجادلِ [1]

أي: سوق الأجادل البغاث.

الثالث: أن الفصل بالمفعول بين المتضايفين في قراءة ابن عامر ونظائرها حَسَّنَهُ ثلاثة أمور, ذكرها ابن مالك[2] على النحو الآتي:

أ- كون الفاصل فضله, فإن ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به.

ب- كون هذا الفاصل غير أجنبي؛ لأنه معمول للمضاف, وهو المصدر.

ج- كونه مقدر التأخير؛ لأن المضاف إليه مقدر التقديم؛ لأنه فاعل في المعنى.

وبناء على ما سبق فإنه يمكن القول بجواز الفصل بين المصدر, وفاعله المضاف إليه بالمفعول في الفصيح الذائع والشائع, ولا يختص ذلك بالشعر, بل يجوز في الاختيار, وقراءة ابن عامر من أقوى الأدلة على جوازه؛ لأنها قراءة صحيحة, لغة ونقلاً, ولا التفات إلى من ضَعَّفَها, أو جَهَّلَ قارئَهَا, أو لحنة, ولا إلى ما ذهب إليه الزمخشري[3] من أن ابن عامرٍ اعتمد في ذلك على رسم مصحف الشام الذي أرسله

والمراد به في البيت فحل البقر الوحشي, و (الكنائن): جمع (كنانة) وهي جراب توضع فيه السهام.

[1] - البيت من بحر الطويل, ولم أقف على اسم قائله, وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٨/٣, وشرح الكافية الشافية ٩٨٧/٢, والتصريح ٢٢٦/٣, والمقاصد النحوية ٤٦٥/٣, والأشموني ٢٧٦/٢, و(عتوا): أفسدوا, و(إذا) بمعني (حين), و(البغاث): طائر ضعيف يصاد, ولا يصيد, و (الأجادل): جمع (أجدل), وهو الصقر.

[2] - ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٧/٣, والتصريح ٢٢٣/٣.

[3] - ينظر الكشاف ٤٢/٢.

عثمان – رضي الله عنه –؛ لأنه لم يوجد فيه إلا كتابة (شركائهم) بالماء, وهذا وإن كان كافيا في الدلالة على جر (شركائهم) فليس فيهما ما يدل على نصب (أولادهم)؛ إذ المصحف مهمل من شكل ونقط, فلم يبق في حجته في نصب (الأولاد) إلا الرواية والنقل[١] وما قال أحد من المسلمين: إن القراءة تثبت بالرأي والتشهي, غير موقوفة على النقل, وما حمل الزمخشري على هذا الخيال إلا التغالي في اعتقاد اطراد الأقيسة النحوية, فظَنَّهَا قطعيةً حتى يَرُدَّ ما خَالفَهَا, وكان بالأولي بالزمخشري, وغيره ممن رد هذه القراءة وأنكرها أن يجعلها حجة على الحجج النحوية, وأن يصحح للقاعدة النحوية لتمضي معها ولله در ابن المُنَيِّر الأسكندري حين قال: " وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية, بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة"[٢]

ومما يجب التنبيه إليه هنا أن ظاهرة الفصل بين المتضايفين عدها الأنباري في إنصافه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين فذكر أن البصريين لا يجيزون الفصل بينهما إلا بالظرف والمجرور في ضرورة الشعر, بينما يرى الكوفيون جواز الفصل بغير الظرف, والمجرور في سعة الكلام[٣], وساق الأنباري أدلة كثيرة على لسان الكوفيين, منها قراءة ابن عامر (محل الدراسة), ولست أدري من أين استقي الأنباري هذه الأدلة؟ وهل كانت من مصادر كوفية؟ ذلك ما أستبعده؛ لأن المصدر الكوفي الأول لمثل هذه هو كتاب معاني القرآن للفراء, إمام العربية, وأعلم الكوفيين بعد الكسائي, ولم يذكر في معانيه ما نسبه الأنباري إليه, وقد ذكرت سابقا[٤] موقفه المتشدد تجاه قراءة ابن عامر المتواترة, وهو اتجاه لم يسبق إليه, مما يجعله أول

---

[١] – ينظر الدر المصون ١٧٥/٥, ودراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الثالث ٣ /٣١٥.

[٢] – ينظر الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لابن المنير بحاشية الكشاف ٤٢/٢.

[٣] – ينظر الإنصاف ٤٢٧/٢, والبيان ٣٤٣/١.

[٤] – ينظر ص (٦٨) من هذا البحث.

من فتح باب الطعن فيها, وهذا الموقف يصور رأيه في الفصل بين المتضايفين بالمفعول, وأنه لا يجوز في الشعر, ولا في النثر من باب أولى, مما يجعل ما نسبه الأنباري إلى الكوفيين من جواز الفصل في الشعر غير دقيق, وقد تنبه البغدادي في خزانته إلى ذلك, فرد عليه, ورأى أن هذه النسبة مخالفة لما ذكره الفراء في قراءة ابن عامر[١].

ومما ذكر يثبت أن الفراء لا يختلف عن البصريين في الموقف من هذه القضية, وهي قضية مثارة بشكل متكرر في كتب النحويين والمفسرين على أنها من قضايا الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة[٢].

عطف الظاهر على المضمر المجرور بدون إعادة الجار

قال تعالى: **{وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا}**[٣]

قرأ جمهور القراء بنصب (الأَرْحَامَ)[٤]؛ عطفًا على لفظ الجلالة, والتقدير: وَاتَّقُوا اللهَ لا تَعْصُوه, واتَّقُوا الأرحامَ فَصِلُوهَا ولا تَقْطَعُوها[٥], ويجوز أن يكون معطوفًا على محلِّ المجرور في (به), نحو: مَرَرْتُ بزيدٍ وعمراً, فـ (عمراً) معطوف على محلِّ (بِزَيدٍ)؛

---

١ – ينظر الخزانة ٢٥٣/٢, والنحو وكتب التفسير د/ إبراهيم رفيدة ٢٧٢/١.

٢ – ينظر ارتشاف الضرب ١٨٤٦/٤, والبيان ٣٤٣/١, والتصريح ٢٢٢/٣, ٢٢٣.

٣ – سورة النساء, الآية (١).

٤ – ينظر السبعة لابن مجاهد ص٢٢٦, والتبصرة في القراءات ص١٧٩.

٥ – ينظر معاني القرآن للفراء ٢٥٢/١, ومشكل إعراب القرآن ١٧٦/١, وتفسير القرطبي ١٥٧٢/٣.

لأنه في موضع نصب مفعول به, وإنما ضعف الفعل, فتعدى بحرف الجر([1]), وفي العطف بالنصب على محل المجرور، يقول سيبويه :

" ولو قُلتَ: مَرَرتُ بِعمروٍ وزيداً, لَكانَ عربيًا, فكيف هَذا؟ لأنه فعل, والمجرور في موضع مفعول منصوب, ومعناه (أتيت), ونحوها, تحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلاً, وكان المجرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقضُ المعنى"[2]

وقرأ حمزة: (والأَرحَامِ) بالجر[3], وقد اختلف النحاة والمفسرون في توجيه هذه القراءة **على عدة أقوال:**

الأول: أن الواو حرف جر, يفيد القسم, و (الأَرْحَامِ) مقسم به, مجرور بها, وجواب القسم قوله تعالى: **{إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا}**؛ لأن العرب كانوا يُقسِمُون كثيرًا بالأرحام, فَخُوطِبُوا على ما أَلِفُوا من تعظيمها[4], وضُعِّفَ هذا الوجه؛ لأن الأخبار وردت بالنهي عن الحلف بالآباء, ولأن التقدير في القسم: (وَبِرَبِّ الأَرْحَامِ), وقد أغنى عنه ما قبله[5], وأجيب عن ذلك بأن هذه حكاية عن فعل كانوا يفعلونه في الجاهلية؛ لأنهم كانوا يقولون: "أَسْأَلُكَ بِاللهِ وَالرَّحِمِ" وحكاية هذا الفعل عنهم في الماضي لا تنافي ورود النهي عنه في المستقبل[6].

---

[1] – ينظر الحجة لأبي على الفارسي ١٢١/٣, ومشكل إعراب القرآن ١٧٦/١, والكشاف ٢٤١/١.

[2] – الكتاب ٩٤/١.

[3] – ينظر السبعة ص٢٢٦, والغاية في القراءات العشر ص١٣٢, والكشف ٣٧٥/١.

[4] – ينظر معاني القرآن للفراء ٢٥/١, والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٠٠/٢.

[5] – ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦/٢, وإملاء ما من به الرحمن ١٦٥/١.

[6] – ينظر مفاتيح الغيب للفخر الرازي ١٣١/١.

وأجيب عن ذلك أيضًا بأن الله تعالى يقسم بما شاء من مخلوقاته, كالشمس, والنجم, والليل, وكنَّا نَحْنُ المنهيين عن ذلك.[١]

الثاني: أن (اَلأَرْحامِ) مجرور بباء مقدرة, غير الملفوظ بها, وتقديره: (وبَالأَرْحَامِ) فحذفت لدلالة الأولى عليها, وذلك كقول بعضهم: " مَا كُلُّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً, وَلا سَوْدَاءَ تَمْرَةً"[٢], أي: وَلَا كُلُّ سَوْدَاءَ, فحذف (كُلّ) الثانية؛ لدلالة الأولى عليها, وكان رؤبة إذا قيل له: كيف أنت؟ قال: " خَيْرٍ عَافَاكَ اللهُ", أي: بِخَيْرٍ, فيحذف الباء؛ لدلالةِ الحَالِ عليها[٣].

يقول الفارسي: " أَلَا تَرَاهُم قَالُوا: مَرَرْتُ بِرجُلٍ إِنْ زيدٍ, وإِن عمروٍ, فَاسْتَجَازُوا إِضْمَارَ الجَارِّ, ... وقَدْ تَأَوَّلَ بَعْضُ النَّاسِ (تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ)" على هذا"[٤]

ويقول ابن جني: " اعتقدتُ أَنْ تكونَ فيه باءٌ ثَانِيَةٌ, حَتَّى كأَنِّي قلتُ: (وَبِالأَرْحَامِ) ثم حُذِفَتْ البَّاءُ لِتَقَدُّمِ ذكرها, كما حذفتُ لِتَقَدُّمِ ذكرها في نحو قولك: بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ, وعلى من تَنَزِلْ أَنْزِلْ, ولَمَ تَقُل: أَمْرُرْ بِهِ, وَلا أَنْزِلْ عَلَيهِ, لكن حذفتَ الحرفين, لتقدم ذكرهما"[٥]

وهذا الوجه يقويه قراءةُ عبد الله بن مسعود: (وَبِالأَرْحَامِ)[٦]

ويضعفه أنه يلزم منه حَذفُ حَرْفِ الجَرّ, وإبقاءُ عَمَلِهِ, وهذا لا يَجُوزُ إلا في صُوَرٍ, ليس هذا منها[١].

---

[١] – ينظر الدر المصون ٣/٥٥٥.

[٢] – ورد هذا القول في الكتاب ١/٦٥, والإنصاف ٢/٤٧٢.

[٣] – ينظر الخصائص لابن جني ١/٢٨٥, وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٢٧.

[٤] – المسائل البصريات للفارسي ١/٦٣٥.

[٥] – الخصائص ١/٢٨٥, ٢٨٦.

[٦] – ينظر مختصر ابن خالويه ص٢٤, والبحر المحيط ٣/٤٩٨.

الثالث: أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى الضَّمِيرِ المَجْرُورِ فِي (به) مِن غيرِ إِعَادَةِ الخَافِضِ, وللنُّحَاةِ تِجَاهَ هَذهِ الظَّاهِرةِ عِدَّةُ مَذَاهِبَ، أهمها ما يلي:

المذهب الأول: أَنَّه لا يجوز إلا بإعادة الخافض, كقوله تعالى: **{فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ}**[٢]؛ فـ (الأَرْض) معطوفة على الهاء المخفوضة باللام, وقد أعيدت مع المعطوف, ونحو قوله تعالى: **{قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ}** [٣] فـ (آبَائِكَ) معطوف على الكاف المخفوضة بإضافة (إِلَهَ) إليها, وأعيد المضاف, وهو (إِلَهَ) مع المعطوف, والخافض في الآية الأولى حرف الجر, وفي الثانية اسم مضاف, وأعيد الخافض فيهما؛ لأن الضمير المخفوض كالتنوين, فكما لا يعطف على التنوين لشدة لزومه, لا يعطف على ما أشبهه.[٤]

فإن كان العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض, كقراءة حمزة, بجرّ (الأَرْحَامِ) فجمهور البصريين يَرُدُّونَه رَدَّاً شديداً, ويرون القراءة عليه لَحنًا, ولا يجوز عندهم إلا في ضرورة الشعر, والكوفيون يحكمون عليه بالقبح, ويجيزونه على كُرهٍ, وهذا ما قَرَّره أبو القاسم الزجاجي, إذ قال: " واعلم أنَّ الأسماءَ كلَّهَا يُعطفُ عليها إلا المضمرَ المخفوضَ, فإنَّ العطفَ عليه غيرُ جائزٍ, إلا بإعادة الخافض, كقولك: مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيدٍ, ودَخَلْتُ إِلَيهِ وَإِلَى عَمْرٍو, ولو قلت: مَرَرْتُ بِهِ وَزَيْدٍ, كَانَ غَيْرَ جَائِزٍ عِنْدَ البصريين ألبتة, إلا في ضرورة الشعر, وقد قبحه الكوفيون, وأجازوه مع قبحه"[5]

وأكد ذلك أبو جعفر النحاس عند حديثه عن قراءة حمزة, إذ قال:

---

[١] – ينظر حاشية الصبان ١١٥/٣.

[٢] – سورة فصلت, الآية (١١).

[٣] – سورة البقرة, الآية (١٣٣).

[٤] – ينظر الكتاب ٣٩١/١, الإنصاف ٤٦٧/٢, والتصريح ٦١٥/٣.

[٥] – مجالس العلماء للزجاجي ص٢٤٥, ٢٤٦.

" وقرأ إبراهيم[1] وقتادةُ وحمزةُ (والأَرْحَامِ) بالخفض, وقد تكلم النحويون في ذلك, فأما البصريون فقال رؤساؤهم: هو لَحنٌ, لا تحمل القراءة به, وأما الكوفيون فقالوا: هو قَبِيحٌ, ولم يزيدوا, ولم يذكروا علة قبحه فيما علمت"[2]

ويذكر أبو العباس المبرد رأيَ الكوفيين في هذا العطف, ولكن دون تصريح, فيقول في قوله تعالى: **{لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ }** [3]:

"وقول الله تبارك وتعالى: **(وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ)** بعد قوله: **(لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ)**, إنما هو على هذا (أي: مَنْصُوبٌ عَلَى المَدْحِ), ومن زعم أنه أراد (وَمِنَ المُقِيمِينَ الصَّلَاةَ) فمُخْطِيءٌ في قول البصريين؛ لأنهم لا يعطفون الظاهر على المضمر المخفوض, ومن أجازه من غيرهم فعلى قبح كالضرورة, والقرآن إنَّما يُحْمَل على أشرف المذاهبِ, وقرأ حمزة: **(الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ)** بالجر, وهذا ما لا يجوز عندنا, إلا أن يضطر إليه شاعر"[4]

ويقول ثعلب: " الكسائي لا ينسقُ على المضمر ولا يؤكده"(٥).

وإجازة الكوفيين لهذا العطف, مع عَدِّهِ قَبِيحًا كالضرورةِ هو ما يَتَّفِقُ مع ما ذكره الفراء في كتابه (معاني القرآن), فقد وصفه بالقبح, وكراهية العرب له, وقِلَّتِه عندهم, وقد خرج عليه مع ذلك, واعتبره نوعًا من الضرورة, فيقول عند حديثه عن القراءة المذكورة:

---

[1] – هو أبو عمران, إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي, توفي سنة (٩٦هـ) ينظر الأعلام ٨٠/١.

[2] – إعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١.

[3] – سورة النساء, الآية (١٦٢).

[4] – الكامل للمبرد ٧٤٨/٢, تحقيق د/ زكي مبارك.

٥ – مجالس ثعلب ٣٢٤/١.

"وقوله: **(الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)**, فناصب (الأَرْحامَ), يريد: واتَّقُوا الأرحامَ أنْ تقطعوها, قال الفراء: حدثني شُريك عن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض (الأرحام), قال: هو كقولهم: بِاللهِ والرَّحِمِ, وفيه قبح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضاً, وقد كُنِيَ عنه, وقد قال الشاعر:

تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعبِ غَوْطٌ نَفَانِفُ [1]

وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه"[2]

وفي قوله تعالى:{**وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ**}[3] قال: "مَنْ" في موضع خفض, يراد: جَعلنَا لَكُم فِيهَا مَعَايشَ وَلِمَنْ, ومَا أقلَّ ما تَرُدُّ العربُ مخفوضًا قَد كُنِيَ عنه"[4]

هذا هو مذهب الكوفيين, كما يصوره الفراء, وهو أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي, وكتابه (معاني القرآن) يعد المصدر الأول الذي تصلنا فيه آراء مدرسة الكوفة النحوية[5] وما نقلناه عن الفراء الكوفي يثبت عكس ما ذهب إليه الأنباري, فقد حكي عن الكوفيين جواز العطف على الضمير المخفوض, دون كراهية منهم لذلك, أو

---

[1] – البيت من بحر الطويل, وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ص٥٣, ومعاني القرآن للفراء ٢٥٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٩١/٣, والإنصاف ٤٦٥/٢, و (السواري): جمع سارية, وهي الاسطوانة, أي: العمود, و (الغوط): المطمئن من الأرض, و (النفانف): جمع نفنف, وهو الهواء بين الشيئين, والشاهد فيه عطف (الكعب) على الضمير المجرور في (بينها), دون إعادة الخافض.

[2] – معاني القرآن للفراء ٢٥٢/١, ٢٥٣.

[3] – سورة الحجر, الآية (٢٠).

[4] – معاني القرآن للفراء ٨٦/٢.

[5] – ينظر مدرسة الكوفة ص١١٣.

تقبيح له, يقول في الإنصاف: " ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض, وذلك نحو قولك: مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ, وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز "[1]

وأغلب الظن أن الأنباري لم يطلع على ما قاله الفراء في هذا الصدد, وإلا ما كان ليحكي عن الكوفيين القول بجواز هذا النوع من العطف.

وبناء على ذلك يمكن القول بأن قبح العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض يتفق عليه المذهبان, فكلاهما لا يجيز النطق به, ولكن البصريين كانوا أشد له رداً وإنكاراً من الكوفيين.[2]

يؤيد ذلك ما ذكره كثير من أعلام المدرستين من العبارات القاسية, والهجوم العنيف تجاه قراءة حمزة بجر (الأرحام) وفيما يلي طائفة من أقوالهم:

١- يقول سيبويه: "ولا يجوز أن تَعْطِفَ على الكاف المجرورة الاسمَ، لأنَّك لا تَعْطِفُ المُظْهَرَ على المضمر المجرور... ولا يجوز أن تقول: هذا لك وأَخيك"[3]

ويقول:"ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر, وذلك قولك: مَرَرْتُ بِكَ وَزَيدٍ, وهَذَا أَبُوك وَعمروٍ, كرهوا أن يُشركَ المُظهرُ مضمراً, داخلا فيما قبله؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها, وأنها بدل من اللفظ بالتنوين, فصارت عندهم بمنزلة التنوين, فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم, ... وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر, والمضمر على المرفوع والمجرور, إذا اضطر الشاعر"[4]

---

[1] – الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٣/٢.

[2] – ينظر النحو وكتب التفسير ١١٠٨/٢.

٣ – الكتاب ٣٨١/٢.

[4] – السابق٣/ ٣٨٢.

ونلاحظ في نص سيبويه أنه لم يتحدث عن القراءة, ولم يطعن فيها, ولكنه عاب القاعدة التي تنطبق عليها, ووصفها بالقبح, وهذا بالطبع ينطبق على القراءة ذاتها, إلا أنه لم يصرح بذلك, يقول ابن عطية:

" وهذه القراءة عند رؤساء نحويي البصرة لا تجوز, ... وأما سيبويه فهي عنده قبيحة, لا تجوز إلا في الشعر"[١]

وقول القرطبي:" لا يجوز مَرَرتْ بِكَ وزيدٍ، وأما سيبويه فهي عنده قبيحة، ولا تجوز إلا في الشعر"[٢].

٢- أما الفراء فقد ذكرت سابقا وصفه للعطف الذي جاءت عليه القراءة بالقبح, وأنه لا يجوز إلا في الشعر لضيقه.[٣]

٣- ويقول المبرد: " لو صليت خلف إمام يقرأ: **{وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيّ}**[٤],**{وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ}**, لأخذت نَعْلَيَّ ومضيتُ"[٥]

٤- ويقول أبو إسحاق الزجاج: " فأمَّا الجرُّ في (الأرحامِ) فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر...؛ لأنه يَقْبُح أن ينسق باسم ظاهر على اسم مضمر في حال الجر, إلا بإظهار الجار, يستقبح النحويون: مَرَرْتُ بِهِ وَزَيْدٍ, وَبِكَ وزيدٍ, إلا مع إظهار الخافض, حتى يقولوا: بِكَ وبِزَيدٍ"[٦]

---

[١] – المحرر الوجيز لابن عطية ٤/٢.

٢ – تفسير القرطبي ١٥٧٣/٣.

[٣] – ينظر معاني القرآن للفراء ٢٥٢/١, ٢٥٣.

[٤] – سورة إبراهيم, الآية (٢٢) والقراءة بكسر ياء المتكلم, وهي منسوبة إلى حمزة والأعمش, ينظر السبعة لابن مجاهد ص٣٦٢, والإتحاف ١٦٨/٢.

[٥] – ينظر المقتضب ١٢٠/١, وتفسير القرطبي١٥٧٣/٣.

[٦] – معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦/٢.

٥- ويقول الإمام الطبري, و هو مِنْ حُذَّاقِ الكوفيين[١]: " من قرأ قوله: (والأرحامِ), بالخفض, عطفًا بـ (الأرحام) على الهاء التي في قوله (به), كأنه أراد: واتَّقُوا اللهَ الذي تساءلونَ بِهِ وبالأرحامِ, فعطف بظاهر على مكني مخفوض, وذلك غير فصيح من الكلام عند العرب؛ لأنها لا تنسق بظاهر على مكني في الخفض إلا في ضرورة شعر؛ وذلك لضيق الشعر, وأما الكلام فلا شيء يضطر المتكلم إلى اختيار المكروه من المنطق والردئ في الإعراب منه"[٢]

وهؤلاء الذين التزموا إعادة الجار اعتمدوا على عدد من الحجج, **أهمها ما يلي:-**

أ- أن الضمير المجرور بمنزلة التنوين, فينبغي ألا يجوز العطف عليه, كما لا يجوز العطف على التنوين, وإنما أشبه الضمير التنوين؛ لكونهما على حرف واحد, وهما يكملان الاسم, ولا يفصل بينهما وبين الاسم بالظرف.[٣]

ب- أن المعطوف والمعطوف عليه شريكان, يحلُّ كلُّ واحدٍ منهما محلَّ صاحبه, فكما لا يجوز: مَرَرْتُ بِزَيدٍ وَ (كَ)، فكذلك لا يجوز: مَرَرْتُ بِكَ وَزَيدٍ ؛ لأن الأسماء

---

[١] - نصت بعض مراجع ترجمته على أنه كوفي المذهب, ومما يدل على ذلك قول أبي بكر بن مجاهد: " قال أبو العباس يوماً: من بقي عندكم؟ يعني في الجانب الشرقي ببغداد من النحويين, فقلت: ما بقي أحد, مات الشيوخ, فقال: حتى خلا جانبكم, قلت: نعم, إلا أن يكون الطبري الفقيه, فقال لي: ابن جرير, قلت: نعم, قال: ذاك من حذاق الكوفيين" ينظر معجم الأدباء ٥٦/١٨.

[٢] - جامع البيان لابن جرير الطبري ٥١٩/٧, ٥٢٠.

[٣] - ينظر الكتاب ٣٨١/٢, والحجة للفارسي ١٢٢/٣, والمسائل البغداديات ص٥٦١, وأمالى ابن الشجري ١٠٣/٢, والإنصاف ٤٦٧/٢, والأشباه والنظائر ٢٣٢/٢.

مشتركة في العطف, فكما لا يجوز أن يكون معطوفًا, فلا يجوز أن يكون معطوفا عليه.[١]

وفي الحُجَّتَينِ من الضعف ما لا يَخفَى, أمَّا الأُولى فيدلُّ على ضعفها أن شَبَهَ الضمير المجرور بالتنوين لو مُنِعَ من العطف عليه بلا إعادة الجار لمُنِعَ منه مع الإعادة ؛ لأن التنوين لا يُعْطَفُ عليه بَوَجْهٍ ؛ ولأنه لو مُنِعَ من العطف عليه لمُنِعَ من توكيده والإبدالِ منه ؛ لأنَّ التنوين لا يُؤَكَّدُ, ولا يُبدلُ منه , والضمير المجرور يُؤَكَّدُ, ويُبدلُ منه بإجماع , فللعطف أسوة بهما.

وأما الثانية فيدل على ضعفها أنه لو كان حلولُ كلِّ واحدٍ من المعطوف والمعطوف عليه شرطًا في صحةِ العطف لم يجز نحو: رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ ؛ لأن (أخيه) لا تعاقب (رُبَّ)؛ لأنها معرفة , ومدخول (رُبَّ) يجب أن يكون نكرة.[٢]

المذهب الثاني: أنه يجوز العطف على الضمير المجرور, بلا إعادة الجار بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع, نحو: مَرَرْتُ بِكَ أَنتَ وزَيدٍ؛ قياساً على العطف على الضمير المتصل المرفوع, ونُسبَ هذا القولُ إلى الجرمي[٣] والزيادي[٤].

---

[١] – ينظر إعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١, وأمالى ابن الشجري ١٠٣/٢, والإنصاف ٤٦٧/٢, والمحرر الوجيز لابن عطية ٤/٢.

[٢] – ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/٣, ٣٧٦, وشواهد التوضيح ص٥٤, والدرر المصون ٣٩٦/٢.

[٣] – ينظر شرح اللمع لابن برهان ٢٦٥/١, ارتشاف الضرب ٦٥٨/٢, وتوضيح المقاصد ٢٣٤/٣, والأشباه والنظائر ٣٣/٢.

[٤] – ينظر المساعد ٤٧٠/٢, والزيادي هو إبراهيم بن سفيان بن سليمان الزيادي, لقب بالزيادي؛ لأنه من أولاد زياد بن أبيه, كان عالما بالنحو واللغة, أخذ عنه المبرد, وقد سجله الزبيدي في الطبقة السابعة البصرية؛ لأخذه عن الأصمعي, وأبي عبيدة, توفي سنة (٢٤٩هـ) ينظر طبقات النحويين واللغويين ص١٠٧, وبغية الوعاة ٤٤/١.

ورَدَّهُ الرضيُّ بأنَّه لم يُسمعْ ذلك, مع أن تأكيد المجرور بالمرفوع خلافُ القياسِ, وإعادة الجار أقربُ وأخفُّ[١]

المذهب الثالث: أن عطف الظاهر على الضمير المجرور, دون إعادة الخافض جائز في السعة مطلقا, دون شرط, أو كراهية, وهو مذهب يونس[٢], وأبي الحسن الأخفش[٣], وكثير من متأخري النحاة كالشلوبين[٤], وابن مالك[٥], وأبي حيان[٦], وغيرهم[٧].

واستدل هؤلاء المجيزون على صحة ما ذهبوا إليه بالقياس والسماع.

أما القياس فإن العطف تابع من التوابع الخمسة , فكما جاز أن يبدل من الضمير المجرور, ويؤكد من غير إعادة الجار, فكذلك يجوز أن يعطف عليه دون

---

[١] – ينظر شرح الكافية للرضي ٣٢٠/١.

[٢] – ينظر رأي يونس في شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٤٦/٣, وارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤.

[٣] – ينظر رأي الأخفش في شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/٣, وشفاء العليل ٧٩٣/٢.

[٤] – ينظر رأي الشلوبين في شرح التسهيل ٣٧٦/٣, والمساعد ٤٧٠/٢.

[٥] – ينظر : شرح التسهيل ٣٧٦/٣, وشواهد التوضيح ص٥٦, وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٣٥٠٠/٧.

[٦] – ينظر : ارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤, والبحر المحيط ٤٩٩/٣.

[٧] – ينظر شرح شذور الذهب ص٤٤٩, وأوضح المسالك ٣٩٢/٣, وشرح ابن عقيل ٢٤٠/٢، والتصريح ٦١٥/٣.

حاجة إلى إعادة الجار, وكما جاز العطف على الضمير المنصوب دون إعادة العامل, فكذلك يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.[١]

وأما السماع فقد وردت شواهد كثيرة في القرآن الكريم, وكلام العرب, نثراً ونظماً, فمن النثر قراءة حمزة آية النساء بجر (الأَرحامِ), وهي قراءة سبعيةُ متواترةٌ, لا يجوز الحكم عليها بالضعف, أو القبح[٢]؛ لأن القراءة سنة متبعة[٣], وهي حجة على القاعدة, ومن وضعها, وليس العكس, وتأويل هذه القراءة على غير العطف على الضمير مما يخرج الكلام عن الفصاحة, ولهذا لا يلتفت إليه, على حد تعبير أبي حيان[٤] رحمه الله.

يضاف إلى ذلك أن هذه القراءة قرأها حمزة, وهو بالرتبة السَّنيةِ المانعة له من نقل قراءة ضعيفة[٥], وهي أيضا قراءة ابن عباس والحسن, وأبي رزين, ومجاهد, وقتادة والنخعي, والأعمش, ويحيي بن وثاب[٦].

ومنه قوله تعالى:**{وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ}** [١] بجر (المَسْجدِ)؛ عطفا على الضمير المخفوض بالباء , لا بالعطف على (سَبيل)؛

---

[١] – ينظر شرح التسهيل ٣٧٥/٣, وشرح ألفية ابن معطي ٧٩٧/٢, ونظم الدرر للبقاعي ١٧٦/٥.

[٢] – ينظر معاني القرآن للأخفش ٢٥٢/١, ٢٥٣, ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦/٢, والحجة للفارسي ١٢٠/٣, وجامع البيان للطبري ٥١٩/٧, ٥٢٠, والإقليد شرح المفصل ٧٨٤/٢، والتخمير ١٣٠/٢.

[٣] – ينظر الكتاب ١٤٨/١.

[٤] – ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ١٧٤/٥.

[٥] – ينظر الدر المصون ٥٥٥/٣.

[٦] – ينظر الإنصاف ٤٦٣/٢, وشرح التسهيل ٣٧٦/٣.

لاستلزامه العطف على المصدر قبل تمام صلته ؛ لأنَّ المعطوف على جزء الصلة داخلٌ في الصلة.[٢]

وقوله تعالى:**{وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ}**[٣], فـ (مَا) في موضع خفضٍ ؛ عطفا على الضمير المجرور في (فِيهِنَّ)[٤].

وذهب المانعون لهذا العطف إلى أن (مَا) ليست في موضع جر, بل هي في موضع رفع بالعطف على لفظ الجلالة (الله), والتقدير: اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ, ويفتيكم فيهن ما يتلي عليكم, وهو القرآن[٥], وإذا سلمنا أن (ما) في موضع جر, فهي معطوفة على (النساء), لا على الضمير المجرور في (فِيهِنَّ)[٦].

وقيل: إن الواو ليست عاطفة , وإنما هي للقسم, وأقسم الله تعالى بالمتلو في شأن النساء ؛ تعظيما له, كأنه قيل: وأُقْسِمُ بِمَا يُتْلَى عَلَيْكُم فِي الكِتَابِ[٧].

ومنه أيضا قوله تعالى:**{وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ}**[٨], فـ (مَنْ) في موضع جرٍّ؛ عطفًا على الضمير المجرور في لكم[٩], ومَنْ لَا يُجِيزُ هذا العطفَ

---

[١] – سورة البقرة, الآية (٢١٧).

[٢] – ينظر شرح التسهيل ٣/٣٧٦.

[٣] – سورة النساء, الآية (١٢٧).

[٤] – ينظر الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمذاني ٢/٣٤٩, والدر المصون ٤/١٠١.

[٥] – ينظر الإنصاف ٢/٤٦٧.

[٦] – ينظر السابق ٢/٤٦٨.

[٧] – ينظر الكشاف ١/٣٠١.

[٨] – سورة الحجر, الآية (٢٠).

[٩] – ينظر المحرر الوجيز ٢/١١٨.

قال: إنَّ (مَن) في موضع نصب بتقدير فِعلٍ, والأصل: جَعَلْنَا لَكُم فِيهَا مَعَايِشَ وَأَعَشْنَا مَنْ لَسْتُم لَهُ بِرَازِقِينَ فَأضمر (أَعَشْنَا) لدلالة الكلام عليه[١]

ومنه أيضا قوله تعالى:**{ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا}**[٢] فقوله: (وأن هذا) معطوف على الضمير المجرور في (به) من غير إعادة الخافض.

ومن مُؤَيِّدَاتِ الجواز أيضا قولُ الرسولِ صلى الله عليه وسلم: " **إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَاليَهُودِ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالًا** "[٣] بجرِّ (اليهود) عطفًا على الضمير المخفوض في (مَثَلكم) وقول العرب: " مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ"[٤], بخفض (فرسه)؛ عطفا على الهاء المخفوضة بإضافة (غير) إليها.

ومن النظم ما أنشده سيبويه من قول الشاعر:

فاليوم قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا فاذْهَبْ فما بك والأيّامِ من عَجَبِ[٥]

بجر (الأيَّام)؛ عطفا على الكاف المجرورة بالباء في (بك).

---

[١] – ينظر البيان ٦٦/٢.

[٢] - سورة الأنعام، الآيتان (١٥٢ ، ١٥٣).

[٣] – الحديث أخرجه البخاري باب الإجارة ١٤٦/١.

[٤] – ورد هذا القول في شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/٣, وشواهد التوضيح ص٥٥, والتصريح ٦١٦/٣.

[٥] – البيت من بحر البسيط, ولم أقف على اسم قائله, وهو موجود في الكتاب ٣٨٣/٢, واللمع في العربية ص١٨٥, والمقرب ٢٣٤/١, وشرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٣, وشرح ابن عقيل ٢٤٠/٢, وخزانة الأدب ١٢٣/٥.

وقوله:

آبَك أيّهْ بِيَ أو مُصَدَّرِ من حُمُرِ الجِلَّة جَأبٍ حَشْوَرِ [1]

بجر (مُصَدَّرٍ) ؛ عطفًا على الضمير المجرور في (بي).
وأنشد الفراء قول الشاعر:
تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعِبِ غَوْطٌ نَفَانِفُ [2]

بجرِّ (الكَعبِ)؛ عطفًا على الضمير المجرور في (بينها).
وقوله:
هَلَّا سألت بِذِي الجَمَاجِمِ عَنْهُمُ وأبي نُعَيْمٍ ذي اللِّوَاء المُحْرِق [3]

بجر (أَبِي نُعَيمٍ)؛ عطفًا على الضمير المجرور في (عنهم).
ومنه أيضا قول الشاعر:
أَكُرُّ على الكَتِيبَةِ لا أُبَالي أفيها كان حَتْفِي أم سِوَاهَا [1]

---

[1] – البيت من بحر الرجز, ولم ينسب إلى قائل معين, وهو في الكتاب ٣٨٢/٢, وشرح عمدة الحافظ ص٦٦٤, ولسان العرب (أوب), و (آبك): لك مثل ويلك, و(أيه): دعا ونادي, وقال: يا أيها الرجل, (المصدر): قوى الصدر, (الجلة): العظماء من الآدميين, والإبل, ومفرده (جليل).

[2] – سبق الحديث عنه.

[3] – البيت من بحر الكامل ، وهو بلا نسبة في الإنصاف٤٦٦/٢، وشرح عمدة الحافظ ص٦٦٢، وشرح التسهيل لابن مالك٣٧٧/٣، وخزانة الأدب ١٢٥/٥.

فـ (سَوَاها) في موضع خفض عطفا على الضمير المجرور في (فيها).

وقوله:

إذا أَوْقَدوا نَارَاً لحَرْبٍ عَدُوّهم فَقَد خَابَ مَن يَصْلى بِهَا وَسَعِيرِها[٢]

فعطف (سَعِيرها) على الضمير المجرور في (بها).

وقوله:

لَو كَانَ لِي وَزُهَيرٍ ثَالثٌ وَرَدتْ مِنَ الحِمَامِ عِدَانَا شَرَّ مَوْرِدِ[٣]

بجر (زُهَيرٍ)؛ عطفا على الضمير المتصل المجرور في (لي), دون إعادة الجار.

وقد أول المانعون هذه الشواهدَ المنظومةَ, وخَرَّجُوهَا على أنَّها ضرورةٌ من الضرورات التي تقع في الشعر, وهو تأويلٌ لا يخلو من بُعْدٍ, ولا يَجْمُلُ الأخذُ به, ولا التسليمُ إليه.

والذي يظهر لي هو جواز العطف على الضمير المجرور, دون إعادة الجار, وهي ظاهرة لها شواهدها وأدلتها التي يجدر الركون إليها, وليست إعادة الجار واجبة,

---

[١] – البيت من بحر الوافر, وهو للعباس بن مرداس في الإنصاف ٢٩٦/١, ٤٦٤/٢, وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٥٨, وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/٣, وخزانة الأدب ٤٣٨/٣.

[٢] – البيت من بحر الطويل, وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/٣, وشواهد التوضيح ص٥٦, والمقاصد النحوية ١٦٦/٤.

[٣] – البيت من بحر البسيط, ولم ينسب إلى قائل معين, ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٨/٣, وشرح عمدة الحافظ ص٦٦٤, وشواهد التوضيح ص٥٦.

كما يرى كثير من متقدمي النحاة, ولكنها مختارة[1], وهذا ما ذهب إليه كثير من المتأخرين, ومال إليه ابن مالك, إذ قال:

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لاَزِمَا قَدْ جُعِلاَ
وَلَيْسَ عِنْدِي لازِما إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

وبناء عليه فقراءة حمزة التي معنا قراءة صحيحة, ولا سبيل إلى إنكارها, لتواترها, وليس هناك ما يدعو المبرد إلى أن يقول بصددها: " لَو صَليتُ خَلفَ إمامٍ يقرؤها لقَطعتُ صَلَاتِي" وهذا ما دفع الحريري للرد عليه بقوله: " هذا من جُملةِ سَقَطَاتِه, وعَظِيمِ هَفَوَاتِه؛ فإن هذه القراءة من السبع المتواترة, وقد وقع في ورطة, وقع في مثلها بعض النحاة, بناء على أن القراءات السبع عندهم غير متواترة, وأنه يجوز أن يقرأ بالرأي, وهو مذهب باطل, وخيال فارغ؛ لأنه لا يشك عاقل في تواترها"[2].

---

[1] – ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧٥.

[2] – درة الغواص في أوهام الخواص ص٩٥, والقراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية ص١٣٦.

قال تعالى: **{ إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ }**[1]

قرأ حمزةُ والكسائي بنصب (آيَاتٍ) الثانية والثالثة, وقرأ الباقون برفعهما[2], ولا خلاف في كسر الأولى؛ لأنها اسم (إنَّ).

فأما (آياتٍ) الثانيةُ فالكسر فيها يحتملُ وجهين:

أحدهما: أنَّها معطوفة على اسم (إنَّ), والخبر قوله: (وَفِي خَلْقِكُم), كأنَّه قيل: (وَإِنَّ فِي خَلْقِكِم وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آياتٍ).

الثاني: أن تكون كُرِّرَتْ تأكيدًا لـ (آياتٍ) الأولى, ويكون (فِي خَلْقِكُم) معطوفًا على (في السَّمَوَاتِ), وكُرِّرَ معه حرفُ الجرِّ توكيداً, ونظيرُهُ أنْ تقول: إنَّ فِي بَيْتِكَ زَيْداً, وفي السوق زيداً, فَـ (زَيْداً) الثاني تأكيدٌ للأول, كأنك قلت: إنَّ زَيْدَاً زيداً في بيتك وفي السوق, وليس في هذا عطف على معمولي عاملين. [3]

أما الكسر في (آياتٍ) الثالثة فقد وُجِّهَ على أنَّ (اختلافِ) معطوف بالواو على (خَلْقِ) المجرور بـ (في), وهو معمول عامل, و (آياتٍ) الثالثةُ معطوف على اسم (إنَّ)، وهو معمول عامل آخر أي: أنه قد عطف بحرف واحد وهو الواو معمولين, وهما (اختلاف) و (آياتٍ) على معمولين قبلهما, وهما: (خَلْقِ), و (آياتٍ).

---

[1] – سورة الجاثية, الآيات (٣, ٤, ٥)

[2] – ينظر السبعة لابن مجاهد ص٥٩٤, والإرشاد ص٥٣٣, والإقناع ص٧٦٤.

[3] – ينظر شرح الهداية للمهدوي ٥١٢/٢, والدر المصون ٦٣٤/٩.

وهذا ما يسمي عند النحويين بـ (العطف على معمولي عاملين), وهو: أن يتقدم مرفوعٌ ومجرورٌ, أو مجرورٌ ومرفوعٌ , ثم يُعطفُ عليهما من غير إعادة العامل[١], وذلك نحو: لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَلَا خَارِجٍ عمروٌ, وفي الحُجْرَةِ زَيْدٌ والبيتِ عمروٌ.

وقد اختلف النحاة في هذه الظاهرة على عدة مذاهب:

المذهب الأول: المنع مطلقا, وهو مذهب سيبويه[٢], وجمهور البصريين[٣], ولذلك رد المبرد القراءة السابقة بقوله: " وقد قرأ بعض القراء: {**وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ** } فعطف على (إنَّ), وعلي (فِي), وهذا عندنا غير جائز"[٤]

والعطف على معمولي عاملين لا يختص بقراءة النصب في الآيات المذكورة, لكنه يجوز أيضا أن يستدل عليه بقراءة الرفع, لذلك قال الصيمري: " ورد أبو العباس هذه القراءة, ورفع (الآيات) في الآيتين الآخيرتين, ليخلص من العطف على عاملين, فألزم مثل ما فر منه, وذلك أنه جر (واختلاف) بالعطف على ما عملت فيه (في), ورفع (الآيات) بالابتداء؛ عطفًا على موضع (إنَّ)....., وهذا عطف على عاملين أيضا"[٥]

وقد عَلَّلُوا عدمَ جوازِ هذه الظاهرة بما يأتي:

---

[١] – ينظر المقتضب ١٩٥/٤, وشرح الهداية ٥١٢/٢, والدر المصون ٦٣٦/٩.

[٢] – ينظر ارتشاف الضرب ٢٠١٦/٤.

[٣] – ينظر الكتاب ٦٤/١.

[٤] – المقتضب للمبرد ١٩٥/٤, وقد كرر المبرد هذا القول في الكامل في موضعين, ينظر الكامل ٢٥٣/٣, ٢٤٥/٦.

[٥] – التبصرة والتذكرة للصيمري ١٤٦/١.

١- أنَّ العطف على معمولي عاملين لم يُسْمَع من كلامِ العرب, وهو خطأ في القياس, قال ابنُ السراج: " فالعطف على عاملين خطأ في القياس غيرُ مسموعٍ من العربِ".[١]

المذهب الثاني: الجواز مطلقاً, ونُسِبَ إلى الأخفش[٢], وتابعه بعض المتأخرين[٣]؛ احتجاجاً بالقراءة السابقة, وبقول العرب: "مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً, وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةً"[٤] يقول ابن يعيش تعليقاً على هذا المثل:

" وكان أبو الحسن الأخفشُ، وجماعةٌ من البصريين يحمِلون ذلك وما كان مثلَه على العطف على عامِلَيْن، وهو رأيُ الكوفيين. وذلك أن (بيضاءَ) جر عطفًا على "سوداء"، والعامل فيها (وَمَا كُلُّ). وقوله: (شَحْمَةَ) منصوبٌ عطفًا على خبرِ (ما).ومثلُه عندهم (ما زيدٌ بقائم، ولا قاعدٍ عمرٌو). وتخفِضُ (قاعدًا) بالعطف على (قائم) المخفوضِ بالباء، وترفع (عمرًا) بالعطف على اسمِ (ما)، فهمَا عاملان الباء، و(ما)، كما كان في المَثَل عاملان: (كُلٌّ)، و(مَا). قالوا: وقد عطفتَ شيئَيْن على شيئَيْن، والعامل فيهما شيئان مختلفان. وسيبويه والخليل لا يَرَيان ذلك، ولا يُجيزانه. والحجّةُ لهما في ذلك أن حرفَ العطف خَلَفُ عن العامل، ونائبٌ عنه، وما قام مقامَ غيره، فهو أضعفُ منه في سائرِ أبواب العربيةِ، فلا يجوز أن يتسلّط على عَمَلِ الإعراب بما لا يتسلط ما أقيم مُقامَه. فإذا أقيم مَقامَ الفعل؛ لم يجز أن يتسلّط على عَمَلِ الجرّ، فلهذه العِلة، لم يجز العطفُ عندهما على عامِلَيْن، فلذلك حملوه على حذفِ المضاف. "[٥], واحتجوا كذلك بقول الشاعر:

---

[١] - الأصول لابن السراج ٢/٧٥.

[٢] – ينظر المقتضب ٤/١٩٥, وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٢٧, وارتشاف الضرب ٢/٢٠١٤, ٢٠١٦.

[٣] – ينظر الهمع ٣/١٩٠.

[٤] – هذا المثل قاله عامر بن ذهل, ويضرب في موضع التهمة, وفي أخلاق الناس وطباعهم, ينظر الكتاب ١/٦٥, ومجمع الأمثال للميداني ٣/٢٧٥, والمستقصي في أمثال العرب ٢/٢٢٨.

[٥] – شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢٧.

هَوِّنْ عليكَ فإنّ الأُمور بكَفَّ الإلهِ مَقاديُرها
فَليس بآتِيكَ مَنْهيِهًا ولا قاصِرٌ عنك مأْمُورُها[1]

فعطف (قاصر) على المجرور بالباء (آتيك), وعطف (مأمورها) على مرفوع (ليس), وهو (منهيها).

وقوله:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا [2]

فـ (نـارٍ) مجرور بـالعطف علـى (امـرِئٍ) المجرور بـ (كُـلّ), و (نَـاراً) الثانيـة منصوبة عطفا على (امْرأ) الثاني, والتقدير: وتَحْسِبِينَ كُلَّ نَارٍ نَارَاً, فقد عطف على معمولي عاملين, وهذا البيت من أوكد ما استشهد به أبو الحسن الأخفش, ذكر ذلك ابن يعيش[3].

ومنه أيضا قوله:

---

[1] – البيتان من بحر المتقارب, وهما للأعور الشني في الكتاب ٦٤/١, والمقتضب ١٩٦/٤, وأمالي ابن الحاجب ٦٧٩/٢, والجني الداني ص٤٧١, ومغني اللبيب ص١٩٤, والخزانة ١٤٨/١٠.

[2] – البيت من بحر المتقارب, وهو لأبي دؤاد في ديوانه ص٣٥٣, والمحتسب ٢٨١/١, ورصف المباني ص٣٤٨, وشرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٣, ١٤٢, والتصريح ٢١٥/٣.

[3] – ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٣.

وباشَرَ راعيها الصَّلا بلبانِه وَجَنْبَيْهِ حرَّ النار ما يتحرَّفُ[1]

فـ (جَنْبَيه) مجرورٌ, عطفًا على (بِلَبَانِهِ), و (حرَّ النار) منصوب؛ عطفًا على (الصَّلا), والتقدير: وبَاشَرَ بِجَنْبَيهِ حَرَّ النَّارِ.

وقوله:

أوصيتُ من قسوةٍ قلباً حرًّا بالكلبِ خيراً والحماةِ شرًّا[2]

فقد عطف فيه (الحماة) بالجر على (الكلب), وعطف (شرًّا) بالنصب على (خيرا), والتقدير: وأَوصَيتُ بالحماةِ شرًّا.

والمانعون يؤولون هذه الشواهد المسموعة تأويلات مختلفة, منها:

– أن (آيات) الثالثة في قراءة حمزة والكسائي توكيد لـ (آيات) السابقة, لا معطوفة عليها, فيكون المعطوف واحداً والواو نائبة مناب (في) خاصة. [3]

– ويري بعضهم أن يجعل الجر بعد العاطف في القراءة والأبيات السابقة بحرف جر محذوف مماثل للمذكور, فيكون (اختلاف الليل) في القراءة مجروراً بـ (في) مضمرة, حذفت لتقدم ذكرها مرتين, وحرف الجر إذا دل عليه دليل جاز حذفه, وإبقاء عمله, من ذلك ما أنشده سيبويه:

---

[1] – البيت من بحر الطويل, وهو للفرزدق في ديوانه ٥٥٩/٢, والحجة للفارسي ١٧٢/٦, والمسائل العسكريات ص١٦٣, والدر المصون ٦٣٥/٩.

[2] – البيت من بحر الرجز, ولم أعثر على اسم قائله, وهو في الكتاب ٣٨٣/٢, وشرح أبيات سيبويه ٢٠٧/٢, واللمع في العربية ص١٨٥, وشرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٣, والدر المصون ٦٣٥/٩.

[3] – ينظر الأصول في النحو لابن السراج ٧٤/٢, والحجة للفارسي ١٧٢/٦, ١٧٣.

فاليوم قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا فاذْهَبْ فما بك والأيّامِ من عَجَبِ[1]

والتقدير: (وبالأيام), لتقدم ذكر الباء في (بك), ولا يجوز عطفه على الكاف؛ لأنه ليس من مذهب سيبويه العطف على الضمير المجرور, دون إعادة الخافض[2], فالتقدير في هذه الآية: (وفي اخْتِلافِ الليلِ والنَّهَارِ ..... آيَاتٍ), فـ (آياتٍ) على ما تقدم من الوجهين في (آياتٍ) قَبلَها معطوفة على اسم (إنَّ), أو مكررة للتأكيد[3], ويدل على أنَّ (في) مضمرةٌ في القراءة قراءة ابن مسعود: " وفي اختِلَافِ"[4], تصريحا بها, لكن هذا التأويل عورض بأن إعمالَ حرف الجر مضمراً ضعيف جداً, فلا يجوز: (مَرَرتُ زَيدٍ) بخفض (زيدٍ), إلا في الضرورة الشعرية, كقوله:

إذا قيلَ أيُّ النّاسِ شَرٌّ قبيلةً أَشارَتْ كُلَيْبٍ بِالأكُفِّ الأصابِعُ [5]

يريد: إلى كليب, فحذف الجار لضرورة الوزن[6].

---

[1] – البيت من بحر البسيط ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢/ ٣٩٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٧، واللمع في العربية ص ١٨٥، والمقرب ١/ ٢٣٤، وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٠.

[2] – ينظر الكتاب ٢٤٨/١, ١٢٨/٣, والحجة للفارسي ١٧٢/٦.

[3] – ينظر الدر المصون ٦٣٦/٩.

[4] – ينظر معاني القرآن للفراء ٤٥/٣, والدر المصون ٦٣٦/٩.

[5] – البيت من بحر الطويل, هو للفرزدق في ديوانه ٤٢٠/١, وأوضح المسالك ١٧٨/٢, ومغني اللبيب ص١٥, ٨٤٣, وشرح ابن عقيل ٣٩/٢, والتصريح ٤٠٣/٢, وخزانة الأدب ١١٣/٩.

[6] – ينظر شرح ابن عقيل ٣٩/٢.

وهؤلاء المؤولون أرادوا أن يفروا من العطف على معمولي عاملين فوقعوا فيما هو أضعف منه, وأجيب عن ذلك بأنه لما تقدم ذكر الحرف في اللفظ قويت الدلالة عليه, فكأنه ملفوظ به. [١]

المذهب الثالث: الجواز إذا كان أحد العاملين جاراً, وتقدم المعطوف المجرور, نحو: (فِي الدَّارِ زيدٌ والحُجْرَةِ عمروٌ), وهو مذهب الكسائي[٢], والفراء[٣], ونسب لعامة الكوفيين[٤].

المذهب الرابع: الجواز بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين, نحو: إن في الدار زيداً والحجرة عمراً, وليس بقائم زيد ولا خارج عمرو, أما إذا لم يتقدم المجرور في المتعاطفين فإنه يمتنع العطف على معمولي عاملين, وهذا قول الأعلم. [٥].

والذي يظهر لي هو رجحان ما ذهب إليه الأعلم في هذه المسألة من إجازة العطف على معمولي عاملين بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين, وذلك لما يأتي:

١- أن الشواهد المسموعة التي جاء فيها العطف على معمولي عاملين كانت على هذه الصفة, فلم يسمع إلا والمجرور مقدم في المتعاطفين.

٢- تساوي الجملتين المعطوفتين إذا وردتا على هذه الصفة. [٦]

٣- أن من منع العطف على معمولي عاملين تكلف تأويلات لا تخلو من بعد, ومما لا شك فيه أن ما لا يحتاج إلى تأويل أولي مما يحتاج إلى ذلك.

---

[١] - ينظر الدر المصون ٦٣٨/٦.

[٢] - ينظر ارتشاف الضرب ٢٠١٥/٤, ومغني اللبيب ص٦٣٢.

[٣] - ينظر معاني القرآن للفراء ٤٥/٣, وشرح الكافية للرضي ٣٤٧/٢.

[٤] - ينظر شرح المفصل ٢٧/٣.

[٥] - ينظر ارتشاف الضرب ٢٠١٥/٤, وشرح الكافية للرضي ٣٤٧/٢, ومغني اللبيب ص٦٣٢, والهمع ١٩١/٣.

[٦] - ينظر مغني اللبيب ص٦٣٢, والهمع ١٩١/٣.

ومما يستأنس به في هذا الموضع قول ابن هشام: " وبعد, فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو: (فِي الدِّارِ زيدٌ والحُجْرَةِ عمروٌ), ولا إشكال حينئذ في الآية"[1].

إسكان لام الطلب بعد (ثُمَّ)

قال تعالى:**{مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ}** [2].

وقال عز وجل: **{ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ}**[1].

---

[1] – مغني اللبيب ص٦٣٤.

[2] – سورة الحج, الآية (١٥).

قرأ أبو عمرو, وابن عامر, وابن كثير: (ثُمَّ لِيَقْطَعْ) (ثُمَّ لِيَقْضُوا) بكسر اللام فيهما, وقرأ الباقون بسكونها.[٢]

واللام الداخلة على الفعلين يعبر عنها أكثر النحويين بلام الأمر, ويسميها بعضهم اللام الطلبية, وهذا أولى وأنسب؛ لأن الطلب يشمل الأمر, كقوله تعالى: **{لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ}** [٣] والدعاء, كقوله عز وجل: **{وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ}** [٤], والالتماس, كقولك لنظيرك ومساويك: (لِتَفْعَلْ كَذَا), فالأمر من الأعلى, والدعاء من الأدنى, والالتماس من المساوي.[٥]

وتختص هذه اللام بالدخول على المضارع, فتقتضي جزمه واستقباله[٦].

وحركتها الكسر؛ حملا لها على لام الجر, وبائه, وإسكانها بعد الفاء, والواو أكثر من تحريكها نحو قوله تعالى: **{فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي}** [٧]

يقول المبرد: " واعلم أن هذه اللامَ مكسورةٌ إذا ابْتُدِئَتْ, فإذا كان قبلها فاءٌ, أو واوٌ فهي على حالها في الكسر, وقد يجوز إسكانُهَا, وهو أكثر على الألسن"[٨]

---

[١] – سورة الحج, الآية (٢٩).

[٢] – ينظر السبعة ص٤٣٤, والغاية ص٢١٣, والعنوان في القراءات السبع ص١٣٤.

[٣] – سورة الطلاق, الآية (٧).

[٤] – سورة الزخرف, الآية (٧٧).

[٥] – ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٥٧/٤, ٥٨, وشرح الكافية الشافية له ١٥٦١/٣, ١٥٦٣, ومغني اللبيب ص٢٩٤, ٢٩٥, والتصريح ٣٦٠/٤.

[٦] – ينظر الكتاب ٨/٣, ٣٥, والمقتضب ٤٤/٢, واللامات للزجاجي ص٨٨.

[٧] – سورة البقرة, الآية (١٨٦).

[٨] – المقتضب ١٣١/٢, وينظر معاني الحروف للرماني ص٥٨, وشرح التسهيل ٥٨/٤, والجني الداني ص١١١, وحاشية الدسوقي على المغنى ٥٠٦/٢.

وإنما كثر السكون مع هذين الحرفين ؛ لِشِدَّةِ اتصالهما بما بعدهما؛ لكونهما على حرف, فصارا معه كالكلمة الواحدة, فخُفِّفَ بحذف الكسرة, حملاً على قولهم في (فَخِذ): (فَخْذ) بسكون الخاء.

يقول المبرد: " وإنما جاز ذلك (أي سكون اللام)؛ لأن الواو, والفاء لا ينفصلان؛ لأنه لا يُتَكَلَّمُ بحرف واحد, فصارتا بمنزلة ما هو في الكلمة, فأُسْكِنَتْ اللامُ هَرَبًا من الكسرة, كقولهم في (عَلِمَ): (عَلْم), وفي (فَخِذ): (فَخْذ)"[1].

أما إسكان لام الطلب بعد (ثُمَّ) فللنحاة فيه قولان:

الأول: ذهب أكثر البصريين إلى أن إسكان اللام بعد (ثُمَّ) غير جائز, وعللوا ذلك بأن (ثُمَّ) حرف موضوعٌ على ثلاثةِ أحرفٍ يمكن الوقوفُ عليه, وإذا أمكن الوقوف لزم الابتداء بالساكن, وهذا غير جائز, ومن هنا عارضوا قراءة نافع وعاصم وحمزة والكسائي (ثُمَّ لْيقطَعْ) (ثُمَّ لْيقضُوا) بسكون اللام في الفعلين بعد (ثُمَّ).

قال المبرد: " وأما قراءة من قرأ (ثمَّ لْيِقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ), فإن الإسكان في لام (فَلْيَنْظُر) جيد, وفي لام (لْيَقْطَع) لّحنٌ؛ لأنَّ (ثُمَّ) منفصلةٌ من الكلمة"[2].

وقال النحاس: " ثُمَّ لْيَقْطَع .... قَرَأَ أهلُ الكوفة بإسكان اللام, وهذا بعيدٌ في العربية, لأن (ثُمَّ) ليست مثل الواو, والفاء, لأنها يوقف عليها, وتنفرد"[3]

وقال ابن جني: " أَلا تَرى أَنَّ أصحابنا[4] أنكروا على الكسائي, وغيره قراءته (ثُمَّ لْيَقْطَعْ), بسكون اللام من (لِيَقْطَعْ), وكذلك (ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُم)؛ لأن (ثُمَّ) قائمة بنفسها؛

---

[1] – المقتضب ١٣١/٢.

[2] – السابق نفسه.

[3] – إعراب القرآن للنحاس ٩٠/٣.

[4] – يقصد البصريين, ومنهم المبرد الذي اتهم الكسائي وغيره بالتحريف واللحن في قراءتهم على هذه الشاكلة.

لأنها على أكثر من حرف واحد, وليست كواو العطف وفائه؛ لأن تينك ضعيفتان متصلتان بما بعدهما, فَلُطِفَتَا عن نية فصلهما, وقيامهما بأنفسهما"[١]

وقال : " فأما قراءة الكسائي وغيره (ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهم), و (ثُمَّ لْيَقْطَع) فمردودٌ عند أصحابنا, وذلك أن (ثم) حرف على ثلاثة أحرف, يمكن الوقوف عليه, وإذا أمكن الوقوف عليه لزمك الابتداء بالساكن, وهذا غير جائز بإجماع, فمن هنا دفعه أصحابنا, واستنكروه فلم يجيزوه"[٢].

وقال: " أما قراءة أهل الكوفة (ثُمَّ لْيَقْطَع) بإسكان اللام فقبيح عندنا؛ لأن (ثُمَّ) منفصلةٌ, يمكن الوقوف عليها, فلا تخلوا بما بعدها, فتصير معه كالجزء الواحد"[٣]

وقال ابن يعيش: " فأما قراءة الكسائي (ثُمَّ لْيَقْضُوا) (ثُمَّ لْيَقْطَع) فضعيفة عند أصحابنا, لأن (ثُمَّ) حرف على ثلاثة أحرف, يمكن الوقوف عليه, فلو أسكنت ما بعده من اللام, لكنت إذا وقفت عليه تبتدئ بساكن, وذلك لا يجوز"[٤]

وقال أبو حيان: " وإسكانها مع (ثُمَّ) في ضرورة الشعر, ولا يجوز في الكلام, وإن كان حمزة قد قرأ: (ثُمَّ لْيَقْطَع) بسكون اللام؛ لأنه لم يكن له علم بالعربية"[٥].

الثاني: ذهب الكوفيون, وتبعهم بعض البصريين إلى أن لام الطلب بعد (ثُمَّ) جائز إلا أنه لم يرق إلى الكثرة التي بعد الواو, والفاء, فتحريك اللام بعدها أولى من الإسكان بخلافهما, وحجتهم أن (ثُمَّ) حرف يفيد العطف كالفاء, والواو, ولا مانع من جواز إسكان اللام بعدها؛ حملاً لها على أختيها.

---

[١] – سر صناعة الإعراب ١٨/٢.

[٢] – السابق ٦٣/٢.

[٣] – الخصائص ٦٣/٢.

[٤] – شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٩.

[٥] – تذكرة النحاة لأبي حيان ص٢٨٨.

قال الفراء: " وقوله: (ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُم), اللام ساكنة, (وَلْيَوفُوا نُذُورَهم وَلْيَطَّوَفُوا) اللامات سواكن, سكنهن أهل المدينة وعاصم والأعمش, ... وتسكينهم إياها تخفيف كما تقول: وَهُوَ قَالَ ذَلِكَ, وَهْيَ قَالتْ ذَلِكَ, تسكن الهاء إذا وصلت بالواو, وكذلك ما كان من لام أمر وصلت بواو, أو فاء, فأكثر كلام العرب تسكينها, وقد كسر بعضهم (ثُمَّ لِيَقْضُوا), وذلك لأن الوقوف على (ثُمَّ) يحسن, ولا يحسن في الفاء, ولا الواو, وهو وجه, إلا أن أكثر القراءة على تسكين اللام في (ثم)...."[١]

وقال الزجاج: " قرئت: (ثُمَّ لِيَقْضُوا) بكسر اللام, وكذلك قرأ أبو عمرو, والقراءة بالتسكين مع (ثُمَّ) كثيرة"[٢]

وقال: " فأما (ثُمَّ لْيَقْطَعْ) بإسكان اللام, أجراها مُجرى أختيها"[٣]

وقال الزجاجي: " وقد أجاز بعض النحويين إسكانها مع (ثُمَّ) أيضا؛ حملا على الواو, والفاء, وعلى ذلك قرأ بعض القراء: (ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُم) بالإسكان, والكسر أجود"[٤]

وقال أبو البقاء: " والجمهور على كسر اللام في (لِيَقْطَعْ), وقرئ بإسكانها على تشبيه (ثُمَّ) بالواو, والفاء؛ لكون الجميع عواطف"[٥]

وقال المرادي: " حركة هذه اللام الكسر ....., ويجوز إسكانها بعد الواو, والفاء, وهو أكثر من تحريكها....., ويجوز إسكانها بعد (ثُمَّ), وليس بضعيف, ولا مخصوص بالضرورة, خلافا لزاعم ذلك, وبه قرأ الكوفيون, وقالون, والبزي: (ثُمَّ لْيَقْطَعْ)....."[٦]

---

[١] – معاني القرآن للفراء ٢/٢٢٤.

[٢] – معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٤٢٣.

[٣] – إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/٨٣٠.

[٤] – اللامات للزجاجي ص٩٠.

[٥] – إملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢/١٤١.

[٦] – الجني الداني للمرادي ص١١١, ١١٢.

وأرى أنه لا مانع من جواز إسكان لام الطلب بعد (ثُمَّ), كما يرى أصحاب القول الثاني, وذلك حملاً لها على أختيها: الواو؛ والفاء؛ لكون الجميع من حروف العطف, وقياسا على حملهم بعض حروف المضارعة على بعض في نحو: (أعد – نعد – تعد), فالحروف الثلاثة (الهمزة والنون, والتاء) محمولة على الياء في قولك (يعد), والأصل (يَوْعِدُ), حذفت فاؤه, وهي الواو؛ استثقالا لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة, وكسرة لازمة, وحملت الهمزة, والنون والتاء في هذا الباب على الياء, فحُذِفَتْ الواو معهن, كما حُذِفَتْ مع الياء؛ طَرْدَاً للباب على نَسقٍ واحدٍ. [1]

وعليه فجواز إسكان اللام بعد (ثُمَّ) أقرب إلى الصواب, وألصق بالقياس, والسماع, فجدير بمن أنكروا القراءة وهاجموها أن يحاولوا إيجاد وجه لها يتناسب وقواعدهم, أوْ أنْ يعيدوا النظر فيما قعدوه, لا فيما جمعوه من تراث لغوي غير مستقص ومحصور, فاللغة ليست محكومة بقواعدهم, بل العكس هو الصحيح[2], ثم إن القراءة التي معنا من القراءات المتواترة الصحيحة, قرأ بها من السبعة نافع, وعاصم, والكسائي, وحمزة, وما ثبت في السبعة لا يرد, ولا يوصف بضعف, ولا قلة.[3]

من أبنية الاسم الثلاثي المزيد (فُعِّيل)

قال تعالى: **{اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ}**[4]

---

[1] – ينظر سر صناعة الإعراب ٦٣/٢, ٦٤, والتصريح ٤٦٦/٥.

[2] – ينظر اللام الطلبية في الذكر الحكيم دراسة وتطبيقا د/ عبد الحافظ العسيلي ص٧٩.

[3] – ينظر الهمع ٤٤٣/٢.

[4] – سورة النور, الآية (٣٥).

قرأ نافع, وابن كثير, وابن عامر, وحفص عن عاصم: (دُرِّيٌّ) بضم الدال, وتشديد الراء المكسورة, وتشديد الياء, من غير همز[1], على وزن (فُعْلِيّ), نسبة إلى الدُّرِّ لصفائها, وظهور إشراقها[2].

وقرأ أبو عمرو, والكسائي: (دِرِّئ) بكسر الدال, والهمز[3], على وزن (فِعِّيل), وهو بناء كثير, يوجد في الأسماء, نحو (سِكِّين), وفي الصفات, نحو (سِكِّير), وسمي الكوكب بذلك, لأنه يدرأ الشياطين, أي يدفعها, كما قال تعالى:**{وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ}** [4]

وقرأ حمزة, وعاصم في الرواية أبي بكر: (دُرِّئٌ) بضم الدال, وتشديد الراء, وياء بعدها همزة على وزن (فُعِّيل) [5]

وقد عارض النحاة هذه القراءة بحجة أن (فُعِّيل) بناء لم يرد في كلام العرب.

قال الفراء: " وقال أبو بكر بن عياش: قرأها عاصم (دُرِّئٌ), بضم الدال, والهمز, ... ولا تُعْرَفُ جِهَةُ ضَمِّ أَوَّلِهِ وهمزه, لا يكون في الكلام (فُعِّيل) إلا عَجَمِيًّا"[6]

وقال أبو إسحاق الزجاج: "ولا يجوز أن يضم الدال ويهمز؛ لأنه ليس في الكلام (فُعِّيل)..."[7]

---

[1] – ينظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص٤٥٥, ٤٥٦, والكافي ص١٤١.

[2] – ينظر شرح الهداية للمهدوي ٤٤١/٢, والدر المصون ٤٠٦/٨.

[3] – ينظر السبعة ص٤٥٦.

[4] – سورة الملك, الآية (٥), وينظر الكتاب ٢٦٨/٤, والإغفال للفارسي ٤٨٨/٢, وشرح الهداية ٤٤١/٢, وارتشاف الضرب ٩٠/١.

[5] – ينظر السبعة ص٤٥٦.

[6] – معاني القرآن للفراء ٢٥٢/٢.

[7] – معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٤/٤.

وقال أبو جعفر النحاس: " فأما قراءة حمزة فأهل اللغة جميعا إلا أَقَلَّهم يقولون: هي لحن, لا يجوز في كلام العرب اسم على (فُعِّيل)....." [١]

وقال المبرد: " مُرِّيق[٢] اسم أعجمي وقد غلط من قرأ: (دُرِّئ)؛ لأنه بناه على (فُعِّيل)، وليس في الكلام (فُعِّيل)"[٣]

وقال ابن خالويه: " إن سيبويه قال: إنه ليس في الكلام (فُعِّيل) ...." [٤]

وقال الجرمي: " وزعم سيبويه أن قوما يقولون: (ذُرِّئٌ), فيضمون ويهمزون, ولم أر ذلك معروفاً"[٥]

ويمكن رد ما قاله هؤلاء النحاة, ومن وافقهم من المفسرين بأن القراءة صحيحة, وتغليطها غير ممكن؛ لأنها متصلة السند برسول الله صلى الله عليه وسلم, فقد قرأ بها حمزة, وعاصم في رواية أبي بكر, وهما من القراء السبعة, والمقرر لدى العلماء أن القراءات السبع متواترة, لاستيفائها بشروط التواتر, ومن هنا تلقتها الأمة بالقبول. [٦]

وأما من حيث موافقتها للعربية فقد ذكر سيبويه أن (فُعِّيلا) ورد في اللسان العربي, ضمن أبنية الثلاثي المزيد, لكنه قليل, ومن ذلك: (مُرْيِق), و (دُرِّئ).

---

[١] – إعراب القرآن للنحاس ١٣٧/٣.

[٢] - المريق: هو شحم العصفر, وقيل: حبه, وقيل: هو العصفر نفسه ينظر تهذيب اللغة ١٤٤/٩, والمحكم ٢٥٢/٦, والمخصص ٢١٠/١١, واللسان (مرق).

٣ – نقله عنه الفارسي في كتاب الإغفال ٤٩١/٢.

٤ – ليس في كلام العرب لابن خالويه ص٢٥٢.

[٥] – سفر السعادة, وسفير الإفادة لعلم الدين السخاوي ٤٦٠/١.

[٦] – ينظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٥٣/١, ٩٢, والإتقان للسيوطي ٧٥/١.

قال سيبويه: " ولا يكون في الكلام (فَعِّيل), ويكون على (فُعِّيل), وهو قليل في الكلام, قالوا: (المُرِّيق), حدثنا أبو الخطاب[١] عن العرب, وقالوا: (كَوْكَبٌ دُرِّئ), وهو صفة"[٢] ووافق سيبويه في ذلك الفارسي[٣], وابن بري[٤], والرضي[٥].

وبهذا يثبت خطأ ما نسبه ابن خالويه إلى سيبويه من أن (فُعِّيلا) ليس موجوداً في كلام العرب[٦], ويثبت أيضا عدم صحة ما ذهب إليه المبرد, وغيره من أن (المُرِّيق) لفظ أعجمي[٧], فقد حكاه سيبويه عن أبي الخطاب الأخفش, فكيف يكون أعجمياً؟!

أما المنكرون لهذا البناء فكان لهم في قراءة حمزة وعاصم قولان:

الأول: يرى أبو عبيد أن لفظ (دُرِّئ) ليس على وزن (فُعِّيل), لكنه على وزن (فُعُّول) مثل (سُبُّوح), فاستثقل توالي الضم, فنُقِلَ إلى الكسر ثم أبدلت الواوُ ياءً,

---

[١] – هو عبد الحميد بن عبد المجيد, كنيته أبو الخطاب, ولقبه الأخفش الكبير, تفريقا له عن الأوسط, والصغير, وهو إمام في العربية, التقى الأعراب, وأخذ عنهم, أخذ عن أبي عمرو بن العلاء, وهو أستاذ يونس, وأبي عبيدة, وسيبويه والكسائي. ينظر طبقات النحويين ص٣٥, وبغية الوعاة ٧٤/٢.

[٢] – الكتاب ٢٦٨/٤.

[٣] – ينظر الإغفال لأبي على الفارسي ٤٨٩/٢.

[٤] – ينظر التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابن بري ٥٠/١.

[٥] – ينظر شرح الشافية للرضي ٣٤٩/٢.

[٦] – ينظر: ليس في كلام العرب لابن خالويه ص٢٥٢.

[٧] – ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٣٨/٣, والإغفال ٤٩١/٢.

وقد رَدَّ النحاس ذلك بأنه لو جاز ما قاله أبو عبيد لقيل في (سُبُّوح): (سُبِّيح), وهذا لا يقوله أحد[١].

الثاني: نسب ابن خالويه, وابن قتيبة إلى الفراء أنه ذهب إلى أن (دُرِّيئا) منسوب إلى (الدُّر), وعلى هذا فهو (فُعْلِى), لا (فُعِّيل) [٢].

ورد البطليوسي[٣]هذا الوجه بقوله: " إنَّ هذَا لا يمكن الفراءُ أن يُخَالِف فيه؛ لأن (دُرِّيئا) بالهمز, لا يحتمل أنه من (الدُّر), وإنما هو من (دَرَأَ)؛ إذا دفع"[٤]

والراجح في نظري أن كلمة (دُرِّئ) على وزن (فُعِّيل), وهو بناء موجود في كلام العرب, وقد أثبته سيبويه ضمن أبنية الثلاثي المزيد, وذكر أنه قليل[٥], وقد أكد ذلك الفارسي في رده على الزجاج حين ذكر أن النحاة جميعهم لا يعرفون الوجه في

---

[١] – ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٣٧/٣.

[٢] – ينظر: ليس في كلام العرب لابن خالويه ص٢٥٢, وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٥٩٠, ولم أعثر على هذا الوجه في معاني القرآن للفراء.

[٣] – هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي, نسبة إلى مدينة (بطليوس) إحدى مدن الأندلس, وبها كان مولده سنة (٤٤٤هـ), وهو أديب عالم, من أبرز من أنجبته الأندلس توفي سنة (٥٢١هـ) ينظر البلغة ص١٢٧ . وبغية الوعاة ٥٦/٢, ونشأة النحو ص١٩٦.

[٤] – الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي ٣٢٩/٢, وينظر الهداية ٤٤١/٢.

[٥] – ينظر الكتاب ٢٦٨/٤.

(دُرِّئَ) [1], قال الفارسي: " ووجهه معروف, وهو أنه (فُعِّيل) من (الدَّرْءِ), الذي هو الدفع"[2]

وهو صفة, ومعناه: أنه يدفع الظلمة لتلألئه في ظهوره[3]

ومما ورد على هذا الوزن في اللسان العربي: (دُرِّئَ), و (مُرِّيق), و (مُرِّيخ)[4], و (سُرِّية) [5], و (عُلِّيَّة) [6], و (ذُرِّية) [7]

وعليه فالقراءة صحيحة؛ ولا يجوز إنكارها, أو تغليطها, وذلك لتواترها, وموافقتها لكلام العرب.

حذف أحد المثلين للتخفيف

قال تعالى: **{فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ}**[1].

---

[1] – ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٤/٤, والإغفال للفارسي ٤٨٩/٢.

[2] – الإغفال ٤٨٩/٢.

[3] – ينظر الحجة للفارسي ٣٢٣/٥, والبيان في غريب إعراب القرآن ٤٨٩/٢.

[4] – المريخ: يقال للذي في داخل القرن إلسابس, وبكسر الميم يقال للعود الطويل اللين, وللرجل كثير الدهان ينظر اللسان (مرخ), والدر المصون ٤٠٦/٨.

[5] – السرية: الأمة, مشتقة من السر بمعني الخفية, لأنها أمة تخفي من الحرة, وقيل: مشتقة من السر, بمعني الجماع؛ لأنها لذلك, لا للخدمة, وقيل: هي من السرور؛ لأنه يسر بها ينظر شرح الشافية للرضي ٣٤٩/٢.

[6] – العُلِّيَّة: غرفة, أو طبقة عليا في البيت منفصلة عن الأرض بطبقة, والجمع علالى, وفلان من علية القوم, أي من خيارهم وأشرافهم ينظر اللسان (علا)

[7] – الذُّرِّية: النسل يقع على الذكور والإناث. ينظر اللسان (ذرا), والدر المصون ١٠٣/٢.

قرأ العامة: (نُنْجِي), بضم النون الأولى, وسكون الثانية, من (أَنْجَى يُنْجِي) وقرأ ابن عامر, وأبو بكر عن عاصم: (نُجِّي) بنون واحدة مضمومة, وتشديد الجيم وسكون الياء[٢], على ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ, وذكر ابنُ مجاهد, وابن عطية أن هذه القراءة رُوِيَتْ عن أبي عمرو[٣].

ولم يرتضِ بعضُ النحويين هذه القراءةَ ؛ لِمَا يرونه من مجيء الفعل (نُجِّي) مَبنِيًّا للمجهول, وليس له نائبٌ عن الفاعل, وهذا مخالفٌ للمسموعِ عن العربِ.

قال الفراء: " وقد قرأ عاصم – فيما أعلم – (نُجِّي) بنون واحدة, ونَصْبِ (المؤمنين), كأنه احتمل اللحن, ولا نعلم لها جهةً إلا تلك؛ لأن ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ إذا خلا باسم رفعه"[٤]

وقال الزجاج: " فأما ما رُوِيَ عن عاصمٍ بنونٍ واحدةٍ فلحنٌ لا وجهَ لَهُ؛ لأنَّ ما لا يُسَمَّى فاعله لا يكون بغير فاعل"[٥]

وقال النحاس: " وفي قصة ذي النون حرفٌ مُشْكِلُ الإعراب على قراءة عاصم: **(وَكَذَلِكَ نُجِّي المُؤْمِنِينَ)** بنون واحد ؛ لأنَّها في المصحف كذا, وتَكَلَّمَ النحويون في هذا, فقال بعضهم: هو لحنٌ؛ لأنَّه نصبَ اسمَ مَا لم يُسمَّ فاعله"[١]

---

[١] – سورة الأنبياء الآية:٨٨.

[٢] – ينظر السبعة لابن مجاهد ص٤٣٠, والعنوان في القراءات السبع للأنصاري ص١٣٢, والغاية في القراءات العشر للنيسابوي ص٢١١, والتيسير في القراءات السبع للداني ص١٥٥, والنشر ١٩٣/٣, ومعاني القرآن للفراء ٢١٠/٢, البحر المحيط ٤٦٢/٧.

[٣] – ينظر السبعة لابن مجاهد ص٤٣٠, والمحرر الوجيز ٩٧/٤.

[٤] – معاني القرآن للفراء ٢١٠/٢.

[٥] – معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٠٣/٣.

وقال مكي: " قرأ ابنُ عامرٍ, وأبو بكر عن عاصم بنون واحدة, وجيم مشددة, وكان يجب أن يفتحَ الياء؛ لأنَّه فعلٌ ماضٍ, لم يُسَمَّ فاعله, ويجب أن ترفع (المؤمنين) على هذه القراءة؛ لأنه مفعول ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ, وفعلٌ ماضٍ لم يُسَمَّ فاعلُهُ" [٢]

وقال ابن عطية: " وأما القراءةُ التي هي بنونٍ واحدةٍ مضمومةٍ, وجيمٍ مشددةٍ, وياءٍ ساكنةٍ فقال أبو عليّ: لا وجهَ لَهَا وإنَّما هِيَ وَهمٌ من السَّامِعِ"[٣]

وقال ابن الحاجب: " قوله تعالى: **{فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ}**[٤]، على قراءة ابن عامر, وعاصم, لا يظهر فيها وجهٌ مستقيمٌ"[٥]

ولا ينبغي أن يقال ذلك في حق قراءة قرآنية صحيحة النقل والتواتر, ولها سند صحيح في العربية, وقد ارتضاها كثير من النحويين, وخَرَّجُوهَا على عدة وجوه, أهمها:

الأول: أن الفعل (نُجِّي) ماض, مبني للمجهول, وقد سكنت ياؤه؛ إيثاراً للتخفيف , ونائب الفاعل هو المصدر المفهوم من هذا الفعل, و (المؤمنين) منصوب؛ لأنه المفعول الثاني, والتقدير: (نُجِّي النَّجَاءُ المُؤمِنِينَ) [٦]

وضُعِّفَ هذا الوجهُ من جهتين:

---

[١] – إعراب القرآن للنحاس ٣/٧٨.

[٢] – مشكل إعراب القرآن لمكي ٢/٨٦.

[٣] – المحرر الوجيز ٤/٩٧.

[٤] – سورة الأنبياء الآية:٨٨.

[٥] – الأمالى النحوية لابن الحاجب ١/٩٧.

[٦] – ينظر معاني القرآن للفراء ٢/٢١٠, ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٤٠٣, والبغداديات لأبي على الفارسي ص٣٦٩, وشرح الهداية للمهدوي ٢/٤٢٦, والفريد ٤/٥٠٧, والبحر المحيط ٧/٤٦٢.

الأولى: أن الفعل (نُجِّي) ماض, مبني على الفتح, وقد سكنت حركة بنائه, وهذا قبيح, لا يجوز إلا في ضرورة الشعر, ولا يصحُ حملُ القرآنِ عليه.

قال مكي: " وإسكانُ الياءِ في موضعِ الفَتحِ قبيحٌ"[١].

وقال:" فأما الياء فأَسْكَنَهَا في موضع الفتح كما يُسَكِّنُهَا في موضع الرفع، وهو بعيد أيضا، إنما يجوز في الشعر"[٢].

وأجيب عن ذلك بأن سكون حركة البناء لغة لبعض العرب[٣], وقد جاء عليها قراءة الأعمش **{وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنُسِّي وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا}** [٤], بضم النون, وتشديد السين, وسكون الياء من (نَسِيَ)[٥] ونقل ابن عطية عن الفارسي أن حركة البناء لم يختلف النحاة في جواز تسكينها[٦]

الثانيــة: أن المصـدر أُقِـيم مقـام الفاعـل مـع وجـود المفعـول, ومـذهب البصـريين إلا الأخفش أنه إذا وُجِدَ المفعول به بعد الفعل المبني لما لم يُسَمَّ فاعله لم يقم غيره مقامه, فنقول: ضُرِبَ زَيدٌ ضَرْبًا شَدِيداً يَومَ الجُمعَةِ أَمَامَ الأَمِيرِ فِي دَارِهِ, ولا يجوزُ إقامةُ غَيرِهِ

---

[١] – الكشف لمكي ١١٤/٢.

[٢] – المشكل لمكي ٨٧/٢, وينظر الأمالى النحوية لابن الحاجب ٩٧/١, ومغني اللبيب ص٨٧٨.

[٣] – ينظر المحرر الوجيز لابن عطية ١٤٦/١, وحاشية يس على التصريح ٤٠١/٢.

[٤] – سورة طه, الآية (١١٥).

[٥] – ينظر المحتسب ٥٩/٢, ومختصر ابن خالويه ص٩٣, والبحر المحيط ٣٨٩/٧.

[٦] – ينظر المحرر الوجيز ١٤٦/١.

مُقَامَه, و ما ورد من ذلك شاذ, أو مؤول[١], وعليه فـ (المؤمنين) يجب رفعه؛ لأنه المفعول, وفي رفعه مخالفةٌ لرسم المصحف[٢].

وقد أجيب عن ذلك بأنَّ الكوفيين والأخفش أجازوا إقامةَ غيرِ المفعولِ, مع وجوده[٣], واستدلوا على ذلك بقراءة أبي جعفر المدني .... **{قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ}**[٤] ببناء (يُجْزَى) للمفعول, ونَصبِ (قومًا), وإقامةِ الجار والمجرور, وهو (بِمَا) مقام الفاعل[٥].

ومنه قول الشاعر:

لَمْ يُعْنَ بِالعَلْيَاءِ إلاّ سَيِّداً وَلَا شَفَى ذَا الغَيِّ إِلَّا ذُو هُدَى[٦]

فـ (يُعْنَ) مضارع مبني للمفعول, و (بِالعَلْياءِ) جار ومجرور, نائب عن الفاعل, والمفعول به قوله (سَيِّدَاً) [٧]

وقوله:

---

[١] – ينظر شرح ابن عقيل ٥٠٩/١, والتصريح ٣٢٤/٢.

[٢] – ينظر مشكل إعراب القرآن لمكي ٨٦/٢, والكشف ١١٣/٢, والكشاف ١٩/٣.

[٣] – ينظر ارتشاف الضرب ١٣٣٩/٣, والبحر المحيط ٤٦٢/٧.

[٤] – سورة الجاثية الآية (١٤), وينظر في القراءة السبعة لابن مجاهد ص٥٩٥, والغاية لابن مهران ص٢٦٠, والتبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب ص٢٢٧.

[٥] – ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٢٨/٢, وشرح شذور الذهب ص١٦٤, والتصريح ٣٢٥/٢.

[٦] – البيتان من مشطور الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص١٧٣, وشرح ابن عقيل ٥١٠/١, والمقاصد النحوية للعيني ٥٢١/٢, وأوضح المسالك ٥٠/٢, والتصريح ٣٢٦/٢.

[٧] – ينظر التصريح ٣٢٦/٢.

فَلَو وَلَدت فُقَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بذلك الجروِ الكلابا [1]

فـ (سُبَّ) ماض مبني للمجهول, وأقيم الجار والمجرور, وهو قوله: (بذلك) مقام الفاعل, مع وجود المفعول به, وهو قوله (الكِلابَا) [2].

وقوله:

أُتِيحَ لِيَ مِنَ العِدَى نَذِيرِا بِهِ وُقِيتُ الشَّرَّ مُسْتطِيرَا [3]

فالجار والمجرور (لي) نائب فاعل للفعل (أُتِيحَ) المبني للمجهول, مع أن المفعول به موجود, وهو قوله (نَذِيرَا) [4]

وقد اختار ابن مالك مذهب الكوفيين والأخفش, إذ يقول:

" وأجاز هو – يعني الأخفش– والكوفيون نيابة غير المفعول به, مع وجوده, وبقولهم أقول؛ إذ لا مانع من ذلك"[5]

ويقول في الكافية الشافية:

---

[1] – البيت من بحر الطويل, ونسبه بعض النحويين إلى جرير, وليس في ديوانه, وهو من شواهد الخصائص ٣٩٧/١, وشرح المفصل ٧٥/٧, وهمع الهوامع ١٦٢/١, والخزانة ٣٣٧/١.

[2] – ينظر شرح التسهيل ١٢٨/٢, والدر المصون ٦٤٦/٩.

[3] – بيتان من الرجز, قالهما يزيد بن القعقاع, وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ١٢٨/٢,وابن هشام في شرح شذور الذهب ص٢١٢, والبحر المحيط ٤٦٢/٧.

[4] – ينظر شرح التسهيل ١٢٨/٢.

[5] – السابق نفسه.

وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هَذَا إِنْ وُجِدْ فِي اللفْظِ بِهِ وَقَد يَرِدْ
كَقَوْلِ بَعْضِ الفُصَحَاءِ مُنْشِدَا لِمَ يُعْنَ بِالعَلياءِ إِلَّا سَيِّدَا
وَمِثْلُ ذَا أَيْضَا (لِيُجْزَى قَوْمًا) فَاصْدَعْ بِحَقٍّ وَتَوَقَّ اللَّوْمَا[1]

الوجه الثاني: أن الفعل (نُجِّي) ماض, مسند لضمير المصدر, أي: نُجِّيَ النَّجَاءُ, كما تقدم في الوجه السابق, إلا أن (المؤمنين) ليس منصوباً بـ (نُجِّي), بل بفعل مضمر, والتقدير: وكذلك نُجِّي هو, أي النَّجَاء, نُنْجِي المؤمنين[2], وكأنَّ صاحب هذا الوجه فَرَّ مِن إقامة غير المفعول به مع وجوده, فجعله من جملة أخرى. [3]

الوجه الثالث: أن (نُجِّي) فعل مضارع, وأصله (نُنَجِّي) بضم النون الأولى, وفتح الثانية, وتشديد الجيم, فاستثقل توالي المثلين, فحُذِفَتِ النُّونُ الثانية ؛ تخفيفًا, كما حُذِفت في قراءة بعضهم: **{وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةَ }** [4] بضم النون, تشديد الزاي, ونصب (المَلَائِكَةَ)[5], والأصل (ونُنَزِّلُ المَلَائِكَةَ), فحذفت النون الثانية بقصد التخفيف, وكما

---

[1] –شرح الكافية الشافية ٢٧١/١.

[2] –ينظر البحر المحيط ٤٦٢/٧.

[3] –ينظر الدر المصون ١٩٣/٨.

[4] – سورة الفرقان, الآية (٢٥).

[5] –نسب ابن جني هذه القراءة إلى ابن كثير, وأهل مكة, وأبي عمرو من طريق خارجه, وقال: "وينبغي أن يكون محمولا على أنه أراد: ونُنَزِّلُ المَلائكةَ, إلا أنَّه حذفَ النُّونَ الثانية التي هي فاء فعل (نَزَّلَ), لالتقاء النونين, استخفافاً, وشبهها بما حذف من أحد المثلين الزائدين في نحو قولهم: (أنتم تَفَكَّرُون, وتَطّهرون), وأنت تريد: تتفكرون, وتتطهرون؛ ينظر المحتسب ١٢٠/٢, وينظر في القراءة: مختصر ابن خالويه ص١٠٤, والكشف ٨٩/٣.

حذفت التاء الثانية في قوله تعالى: {تَذَكَّرُونَ}[1], و " {تَظَاهَرُونَ}[2] وعلى هذا الوجه يكون (المؤمنين) منصوبا بـ (نُجِّي) على أنه مفعول به.

وذكر النحاس أن هذا الوجه هو أحسنُ ما تُوَجَّهُ به هذه القراءةُ, ودَلَّلَ على صحته بسكون الياء, ولو كان هذا الفعل ماضياً, مبنياً للمجهول لفُتِحَتْ الياء منه.

يقول النحاس: " ولم أسمع في هذا أحسنَ من شيء سمعته من عَلِيٍّ بن سليمان[3], قال: الأصل (نُنَجِّي) فحُذِفَ إحدى النونين؛ لاجتماعهما, كما يُحْذَفُ إحدى التاءين, لاجتماعهما, نحو قول الله عز وجل: {وَلَا تَفَرَّقُوا} [4], والأصل (تَتَفَرَّقُوا),

والدليل على صحة ما قال أن عاصماً يقرأ (نُجِّي)", بإسكان الياء , ولو كان على ما تَأَوَّلَه مَنْ ذكرناه لكان مفتوحاً"[5]

وضُعِّفَ هَذا الوجهُ من جهتين:

الأولى: أن النون الثانية أصل, وهي فاء الكلمة, فحَذْفُهَا يبعدُ جِداً.

الثانية: أن حركة النون الثانية غير حركة الأولى, فلا يُستَثقَلُ الجمعُ بينهما.

يقول مكي بن أبي طالب: " وهذا أيضا قول ضعيف؛ لأنَّ المِثلَينِ في مثل هذه الأشياء لا يحذف الثاني, استخفافاً, إلا إذا اتفقت حركة المثلين, نحو: (تَتَفَرَّقُون)،

---

[1] –سورة الأنعام, الآية (١٥٢).

[2] –سورة البقرة, الآية (٨٥).

[3] – هو الأخفش الصغير, من أفاضل علماء العربية, عرف بخلط المذهبين, توفي سنة (٣١٥هـ) ينظر الفهرست لابن النديم ص١٢٣, وبغية الوعاة للسيوطي ١٦٧/٢.

[4] – سورة الأنعام, الآية (١٠٣).

[5] – إعراب القرآن للنحاس ٧٨/٣, وينظر مشكل إعراب القرآن لمكي ٨٧/٢, ٨٨, وشرح الهداية للمهدوي ٤٢٦/٢, والمحرر الوجيز ٩٧/٤, والبحر المحيط ٤٦٢/٧, وروح المعاني ٨٦/١٧.

و(تَتَعَاوَنُون)، فإنْ اختلفت حركة المثلين لم يجز حذف الثاني، نحو:تُتَغَافَرُ الذُّنُوبُ, وتُتَناتجُ الدَّوَابُّ, والنونان في (نُنَجِّي) قد اختلفت حركتهما, فلا يجوز حذفٌ ألبتة في إحداهما, وأيضا فإن النون الثانية أصلية, والأصلي لا يجوز حذفه ألبتة, والتاء المحذوفة في (تفرقوا), و (تعاونوا) زائدة, فحَذْفُهَا حسنٌ, إِذَا اتفقتْ الحَرَكَتَانِ"[١]

وأجيب عن ذلك بأن كون الثانية أصلًا لا أثرَ له في منعِ الحذف, ألا ترى أن النحويين اختلفوا في (إقامة), أيُّ الأَلِفَينِ المَحذوفةُ؟ مع أن الأُولى أصلٌ؛ لأنَّها عين الكلمة.

وأما اختلاف الحركة فلا أثر له أيضا, لأن الاستثقال باتحاد لفظ الحرفين على أي حركة كانا. [٢]

الوجه الرابع: أنَّ (نُجِّي) مضارع, أصله (نُنْجِي) بضم النون الأولى, وسكون الثانية ثم قُلِبتْ الثانية جيماً, وأدغمت في الجيم بعدها, وذلك كما في (إِجَّاصَة, وإِجَّانَه) [٣] بتشديد الجيم فيهما, والأصل: إِنْجَاصَة, وإِنْجَانة, فأبدلت النون جيماً, ثم أدغمت في الجيم[٤], وعليه يكون (المؤمنين) باقيا على مفعوليته معنىً وإعرابًا.

---

[١] – مشكل إعراب القرآن ٨٧/٢, ٨٨, وينظر الأمالى النحوية ٩٨/١.

[٢] – ينظر الدر المصون ١٩٢/٨.

[٣] – الإجاصة واحدة الأجاص, وهو شجر من الفصيلة الوردية, ثمره حلو لذيذ, ويطلق في سورية وفلسطين وسيناء على الكمثرى, ويطلق في مصر على البرقوق, وشجره, أما (الإجانة) فواحدة (الأجاجين), وهي: إناء يغسل فيه الثياب. ينظر لسان العرب, والمعجم الوسيط (أجص), و (أجن).

[٤] – ينظر إعراب القرآن للنحاس ٧٨/٣, والمشكل ٨٧/٢, والفريد في إعراب القرآن المجيد ٥٠٧/٤, والتصريح ٤٨٥/٥.

ونسب النحاس هذا الوجهَ إلى أبي عبيد[1], واستبعده, لأن النونَ لا تُقَاربُ الجِيمَ فتُدْغَمَ فيها.

قال: " ولأبي عبيد فيه قول آخر, وهو أنه أدغم النون في الجيم, وهذا القول لا يجوز عند أحد من النحويين علمناه ؛ لبعد النون من الجيم, فلا تدغم فيها, ولا يجوز في : (مَنْ جَاءَ بِالحَسَنَةِ) [2]: مَجَّاءَ بِالحَسَنَةِ"[3]

وتبع النحاس في استبعاد هذا الوجه مكيٌّ بن أبي طالب, ووصف إدغام

النون في الجيم بأنَّه غَلَطٌ قَبِيحٌ[4].

وأرى أن أحسن ما تُوَّجهُ به هذه القراءةُ هو الوجه الثالث, والذي مفاده أن الفعل (نُجِّي) مستقبل, وأصله (نُنَجِّي) فحذفت النون الثانية تخفيفاً؛ لتوالي المثلين, ويكون (المؤمنين) مفعولاً به لهذا الفعل, وهذا الوجه قد استحسنه النحاس, واستظهره ابن هشام, و أما ما وُجِّهَ إليه من اعتراض, فقد أجيب عنه سابقا, وعليه فلا التفات إلى من عارض هذه القراءة وطعنها؛ لتواترها وصحتها, من حيث الروايةُ والعربيةُ.

---

[1] – هو أبو القاسم بن سلام, أبو عبيد, وهو إمام في العربية, أخذ عن الزبيدي, وروي الناس من كتبه نيفا وعشرين كتاباً, توفي سنة (٢٢٤هـ) ينظر طبقات النحويين ص١٩٩, وإنباه الرواة ١٢/٣, وبغية الوعاة ٢٥٣/٢.

[2] – سورة الأنعام, الآية (١٦٠).

[3] – إعراب القرآن للنحاس ٧٨/٣.

[4] – ينظر الكشف لمكي ١١٤/٢, وينظر الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمزاني ٥٠٧/٤, و الأمإلى النحوية لابن الحاجب ٩٧/١, ومغني اللبيب ص٧٢١. والتصريح ٤٨٥/٥.

الخاتمة

الحَمدُ للهِ عَلَى إفضَالِهِ, والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَصَحْبِهِ وَآلِهِ

وبعـــــد

فإنَّ أَبرزَ مَا وَصَلتْ إليه هذه الدراسةُ من نتائجَ ما يلي:

١- أَنَّ القرآنَ الكريمَ بقِرَاءَاتِهِ المُتَواتِرَةِ أَصلٌ للنَّحوِ العَرَبِيّ, لِأَنَّ النَّحوَ قَد ارتبطَ بالقرآنِ الكَريمِ مُنْذُ نَشأَتِهِ, وهَذا مَا صَرَّحَ بِهِ عُلَمَاءُ العَرَبِيَّةِ مُنذُ عَهْدٍ سِيبَوَيهِ وحَتَّى المُتَأَخِّرِينَ مِنَ النُّحَاةِ.

٢- أَنَّ القِرَاءَاتِ القُرآنِيَّةَ تُعَدُّ أَخْصَبَ حُقولِ الدِّرَاسَاتِ اللُّغَوِيَّةِ؛ لِمَا اشتَمَلتْ عَليهِ مِن ظَوَاهِرَ لَهَجِيَّةٍ بَالِغَةِ التَّنُوُّعِ, لا يَسعُ مُشتَغِلا بِعُلُومِ العَرَبِيَّةِ إِلَّا أَنْ يُلِمَّ بِهِا وَيَتَعَرَّفَ عَلَيهَا.

٣- لَـمْ يَكُـنْ نَقْـدُ القِـرَاءَاتِ ومُعَارَضَـتِهَا وقفًـا عَلَـى البَصـرِيّينَ وَحـدَهُم, بَـل كَـانَ للكوفيين نَصيبٌ غيرُ قليلٍ فيهِ, وليسَ الأمرُ كما يُشاعُ لدى كثيرٍ من البَاحِثينَ مِنَ أنَّ الكوفيين قد اتسعتْ أحكامُهُم فقبلوا الكثيرَ من القراءاتِ التي رَدَّهَا البصريون الذين حَاولُوا أَنْ يُخْضِعُوا القرآنَ وقراءاتِهِ إلى أُصُولِهم وأَقيستِهم, فَما وَافَقَ فيها أُصولَهُم ولو بالتأويلِ قَبِلوهُ, وما خَالَفَهَا رَفَضُوا الاحتجاجَ بِهِ, وَوَصفُوهُ بالشذوذِ.

٤- جَوَازُ عَطفِ الاسمِ الظَّاهِرِ عَلَى الضميرِ المجرورِ بدونِ إعالةِ الجَارّ استناداً إلى قراءةِ حمزةَ {وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ} بجر (الأرحام), ومَا وَافقَهَا مِن كَلَامِ العَرَبِ شِعراً وَنَثْراً.

٥- جَوَازُ الفَصلِ بَينَ المَصدرِ وَفاعِلِهِ المُضَافِ إليهِ بالمَفعُولِ في الفَصِيحِ الذَّائِعِ الشَّائِعِ في الاختيارِ استناداً إلى قِراءةِ ابن عامر{كَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ} .

٦- أنَّ الظَّاهرتَينِ السَّابقتينِ ليستَا مَحلَّ خِلافٍ بين البصريينَ والكوفيينَ كَمَا زَعَمَ الأنباريُّ في إنصافه بل كَانَتَا مما يَقبُح استعماله عندَ أَغلَبِ النُّحاةِ من البصريين والكوفيين.

والحمدُ للهِ أولاً وأخيرًا

أهـــم المصـــادر والمــراجـــع

- القرآن الكريم [قراءة حفص]
- ائتلاف النصرة بين نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي, تحقيق/ طارق الجنابي, عالم الكتب, بيروت, ط ١, ١٤٠٧هـ, ١٩٨٧.
- الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب ، تحقيق د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، نشر دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- إبراز الأماني من حرز المعاني لأبي شامة المقدسي، تحقيق/ إبراهيم عطوة عوض، نشر مكتبة الحلبي بالقاهرة.
- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة د/ أحمد مكي الأنصاري، طبع المجلس الأعلى للفنون والآداب، نشر دار المعارف.
- إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد للآلوسي، تحقيق/ عدنان الدوري، مطبعة الإرشاد- بغداد ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- الاحتجاج بالشعر، الواقع والدلالة ، د/ محمد حسن جبل، دار الفكر العربي، القاهرة.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى, تحقيق/ د/ رجب عثمان محمد ومراجعة د/ رمضان عبد التواب, مكتبة الخانجى بالقاهرة, ط١, ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

- إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر لأبن محمد بن العز محمد بن الحسين القلانسي، تحقيق ودراسة/ عمر حمدان القبيسي، نشر المكتبة الفيصلية، مكة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .
- الأزهية في علم الحروف للهروى, تحقيق د/ عبد المعين الملوحي, مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق, ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- الأشباه والنظائر للسيوطي، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى/١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- الأصول في النحو لأبى بكر بن السراج, تحقيق د/ عبد الحسين الفاتلي, مؤسسة رسالة, ط١, ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- أصول النحو. دراسة في فكلر الأنباري د/ محمد سالم صالح ، دار السلام القاهرة، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس, تحقيق د/ زهير غازى زاهد, عالم الكتب, مكتبة النهضة العربية, ط٣, ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الأولى١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- إعراب القراءات الشواذ, لأبى البقاء العكبري, دراسة وتحقيق د/ محمد السيد أحمد عزوز, عالم الكتب, بيروت- لبنان- ط١, ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج, تحقيق الأستاذ/ إبراهيم الإبياري, مطبعة دار الكتب الإسلامية, ط٢, ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- الأعلام لخير الدين الزركلي, طبع دار العلم للملايين, بيروت, لبنان, ط٦, ١٩٨٤م.
- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، تحقيق د/ حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب – القاهرة- ط (٣) ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي, تحقيق/ مصطفي السقا, ود/ حامد عبد المجيد, الهيئة المصرية للكتاب, ١٩٨٢م.
- الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر أحمد بن على بن الباذش ، تحقيق د/ عبد المجيد قطامش، منشورات مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي/ جامعة أم القرى الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ
- الأمثال فى كتاب سيبويه, دراسة نحوية وصرفية, أ.د/ السيد أحمد علي, نشر مكتبة الزهراء – بدون.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء العكبري, دار الكتب العلمية– بيروت, لبنان, ط١, ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال, لناصر الدين أحمد بن المنير الإسكندرى, بهامش الكشاف, دار المعرفة, بيروت, لبنان, بدون.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين أبي البركات الأنبارى, تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد, المكتبة العصرية, صيدا, لبنان, ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, لابن هشام الأنصارى, تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد, المكتبة العصرية, صيدا, بيروت, بدون.
- الإيضاح العضدي لأبي على الفارسي, تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود, القاهرة, ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.
- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع, ط١٤١٢هـ, ١٩٩٢م.
- بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية, دار الفكر, بيروت, لبنان, بدون.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة الحلبي.

- البسيط لابن أبي الربيع, د/ عياد الثبيتي, دار الغرب الإسلامي, بيروت, ط١, ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري, تحقيق د/ طه عبد الحميد طه, ومراجعة مصطفي السقا, الهيئة المصرية العامة للكتاب, ط١٤٠٠, ١٩٨٠م.
- تاريخ القرآن د/ عبد الصبور شاهين ، دار القلم، دمشق، ١٩٦٦م.
- التبصرة والتذكرة للصيمري, تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفي على الدين, مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي, ط١, ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام, تحقيق عباس مصطفي الصالحي, المكتبة العربية, بيروت, لبنان, ط١, ١٩٨٦م.
- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسى, تحقيق د/ عفيفي عبد الرحمن, مؤسسة الرسالة, ط١, ١٤٠٦م- ١٩٨٦م.
- تفسير القرطبي, دار الريان للتراث, بدون .
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ/ خالد الأزهري, تحقيق أ.د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم, نشر دار الزهراء للإعلام العربي- ط١, ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش تحقيق د/ علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام القاهرة ط (١) ٢٠٠٧.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي, تحقيق عبد الرحمن على ابن سليمان,دار الفكر العربي بالقاهرة, ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الجمل في النحو للخليل ابن أحمد الفراهيدي, تحقيق د/ فخر الدين قباوة, مؤسسة الرسالة , بيروت, ط١, ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق د/ فخر الدين قباوة, والأستاذ/ محمد نديم فاضل, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, ط١, ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي, تحقيق د/ حامد أحمد نيل, مكتبة النهضة المصرية, القاهرة, ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- حاشية الشيخ محمد الأمير على مغني اللبيب, دار إحياء الكتب العربية, الحلبي.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, دار الفكر, بيروت, ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب, للشيخ مصطفي محمد عرفة الدسوقي, دار السلام للطباعة والنشر, ط٢, ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- حجة القراءات لأبي زرعة بن زنجلة، تحقيق/ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط (٥) ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الحجة للقراء السبعة للفارسي، تحقيق/ بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمول للتراث- دمشق- ط (١) ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- خزانة الأدب ولب لباب العرب على شواهد شرح الكافية للبغدادي, تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي, القاهرة, ط٣, ١٩٨٩م.
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني, تحقيق محمد على النجار, المكتبة العلمية, ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م.
- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، د/ المختار أحمد ديرة، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية (طربلس) ط (٢) ٢٠٠٣م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة, دار الحديث, القاهرة, ١٩٧٢م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي, تحقيق د/ أحمد الخراط, دار القلم, دمشق, ط١, ١٤١١, ١٩٩١م.
- الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين د/ أحمد مكي الأنصاري، دار المعارف المصرية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

- رصف المباني في شرح حروف المباني للمالقي ، تحقيق / محمد أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم, والسبع المثانى, لشهاب الدين السيد محمود الآلوسي, دار الفكر, بيروت, ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- الروضة في القراءات الإحدى عشرة, تحقيق د/ مصطفي عدنان, نشر مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة وسوريا, ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد, تحقيق د/ شوقي ضيف, دار المعارف, ط٣.
- سر صناعة الإعراب, لأبي الفتح عثمان بن جني, تحقيق د/ حسن هنداوي, دار القلم, دمشق, ط١, ١٩٨٥م.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه د/ خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت،١٩٧٣م.
- شرح الأشموني بحاشية الصبان, دار إحياء الكتب العربية, الحلبي, بدون.
- شرح ابن عقيل تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد, مطبعة السعادة بمصر- ط١٤, ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م
- شرح التسهيل لابن مالك, تحقيق د/ عبد الرحمن السيد, ود/ محمد بدوي المختوم, دار هجر للطباعة والنشر, ط١, ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور, تحقيق د/ صاحب أبي جناح, بغداد, ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري, تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد, القاهرة, ١٣٧١هـ- ١٩٥١م.
- شرح الكافية للرضي, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- شرح طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري، ضبط وتعليق/ أنيس مهرة، منشورات/ محمد على بيضون ، دار الكتب العلمية – بيروت– ط (١) ١٩٨٥م.
- شرح مغني اللبيب المسمى بشرح المزج للدماميني, تحقيق د/ عبد الحافظ العسيلي, نشر مكتبة الآداب, ط١, ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
- ضوابط الفكر النحوي دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم، د/ محمد عبد الفتاح الخطيب، دار البصائر– القاهرة ط (٢) ١٤٣٤هـ –٢٠١٣م.

شرح المفصل لابن يعيش مكتبة المتنبي القاهرة,

- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلاليين للدقائق الخفية لسليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل, دار إحياء الكتب العربية, فيصل الحلبي, القاهرة, بدون.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد لأبي عز الهمداني تحقيق محمد نظام الفتيح, مكتبة دار الزمان, ط١, ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم الأندلسي،مكتبة الخانجي – القاهرة,
- الفهرست لابن النديم, دار المعرفة, بيروت, ١٩٧٨م.
- القاعدة اللغوية والقراءات القرآنية دراسة في إشكالية الرفض والقبول في ضوء قواعد التفكير العلمي د/ عمر رشيد السمارائي، مجلة العلوم الإسلامية عدد(٩) ١٤٣٢هـ.
- القاموس المحيط للفيروز آبادي مطبعة السعادة بمصر.
- القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية د/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط (٣) ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
- قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين للاندرابي، تحقيق/ أحمد نصيف الجنابي، مؤسسة الرسالة ط (٣) ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.

- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية د/ عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث،بدون تاريخ.
- القراءات أحكامها ومصدرها د/شعبان إسماعيل ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ط ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره د/ سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق عمان – الأردن ط (١) ١٩٩٧م.
- الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة نهضة مصر بالفجالة.
- الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام محمد هارون, دار الكتب العلمية بيروت, ط٣, ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري ، دار المعرفة ، بيروت لبنان .
- الكليات لأبي البقاء الكفوي ، تحقيق/ عدنان درويش ، ومحمد المصري، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- لسان العرب لابن منظور, دار المعارف مصر.
- اللامات : دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية د/ عبد الهادي الفضلي ، دار القلم بيروت ط١ ١٩٨٠م .
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري, تحقيق غازي مختار, دار الفكر, ط١, ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
- اللام الطلبية في الذكر الحكيم : دراسة وتطبيقا ، د/ عبدالحافظ العسيلي ، مطبعة الأمانة ، ط١، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م .
- اللمع لابن جني, تحقيق د/ حامد عبد المؤمن, عالم الكتب, بيروت, ط٢, ١٤١٩هـ – ١٩٨٥م.

- مجاز القرآن لأبي عبيدة, تحقيق محمد فؤاد سزكين, نشر الخانجي, ١٣٨١هـ – ١٩٦٢م.
- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيي ثعلب, شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون, دار المعارف, ط٥, بدون.
- مجمع الأمثال للميداني, تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم, مطبعة الحلبي, بدون.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها, لأبي الفتح عثمان بن جني, تحقيق على النجدي ناصف, ود/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي, المجلس الأعلى للشئون الإسلامية, القاهرة, ١٤١٤هـ– ١٩٩٤م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز, لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي, تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, ط١, ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة المقدسي تحقيق/ طيار آلتي قولاج، دار وقف الديانة التركي للطباعة والنشر – أنقرة ط (٢) ١٤٠٦هـ.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ، مطبعة الحلبي.
- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها, د/ عبد الرحمن السيد, مطبعة القاهرة, ط١, ١٩٨٦م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو،د/ مهدي المخزومي مطبعة / مصطفى البابي الحلبي ط(٢) ١٩٥٨م.
- المسائل العضديات لأبي على الفارسي تحقيق د/ على جابر المنصوري, عالم الكتب, ط١, ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالغداديات لأبي على الفارسي, تحقيق د/ صلاح الدين عبد الله السنكاوي, مطبعة العاني, بغداد, ١٩٨٣م.

- المسائل المنثورة لأبي على الفارسي تحقيق مصطفي الحادري, مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق, ١٩٨٦م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق محمد كامل بركات, دار المدني, ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- المستقصى في أمثال العرب للزمخشري، دار الكتب العلمية – بيروت – ط (٢) ١٩٧٧م.
- معاني القرآن للأخفش الأوسط, تحقيق د/ فائز فارس, الكويت, ط٢, ١٤٠١, ١٩٨١م.
- معاني القرآن للفراء تحقيق أحمد يوسف نجاتي, والشيخ محمد على النجار, دار السرور, بدون.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج, تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي, دار الحديث, القاهرة, ط١, ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات و الأعصار، للذهبي، تحقيق/ بشار عواض معروف، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ.
- المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل, د/ عبد العزيز عبده أبو عبد الله, منشورات الكتاب والتوزيع والإعلام والمطالع, طرابلس, ط١, ١٣١٩هـ- ١٩٨٢م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, لجمال الدين بن هشام الأنصاري, تحقيق د/ مازن المبارك, والأستاذ/ محمد على حمد الله, ومراجعة سعيد الأفغاني, دار الفكر, ط١, ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- المقتصد في شرح الإيضاح للشيخ عبد القاهر الجرجاني, تحقيق د/ كاظم بحر المرجان, دار الرشيد للنشر, العراق, ١٩٨٢م.
- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد, تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة, المجلس الأعلى للشئون الإسلامية, القاهرة, ١٣٩٩هـ.

- المقرب لابن عصفور ، تحقيق / أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني بغداد، ١٩٨٦م.
- مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري د/ شعبان صلاح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، ط ٢٠٠٥م.
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري، دار الكتب العلمية، ط (١) ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- مناهل العرفان في علوم القرآن للشيخ الزرقاني مطبعة عيسى البابي الحلبي ط (٣).
- نتائج الفكر في النحو للسهيلي, تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا, دار الرياض للنشر والتوزيع.
- النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء, د/ كاظم إبراهيم كاظم, عالم الكتب, الطبعة الأولى,١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- النحو الوافي للأستاذ/ عباس حسن, دار المعارف بمصر, ط٥.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة, الشيخ محمد الطنطاوي, دار المنار, ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري تحقيق/ على محمد الصباغ نشر المطبعة التجارية الكبرى،بدون.
- نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها د/ أحمد مكي الأنصاري مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة عدد (٥٧) ١٩٨٥م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير،تحقيق /طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية- بيروت- ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- هدية العارفين أسماء المؤلفين من كشف الظنون إسماعيل باشا البغدادي, دار الكتب العلمية, بيروت.